

العدد (105) 15/7/2011



هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سفر الخلود ومعهدُ الآثارِ

الخلافة بعد رحيل الأمير سلطان:

صراع العُصبة السديرية

السعودية: لا للإنسحاب الأميركي من العراق!

هـذا العـدد

دولة (فاقد الشيء يعطيه)!

أعدت قراءة الخبر مرّات عدّة، وتأكّدت أكثر من مرة من مصدر الخبر، وخلصت إلى أن الخبر صحيح وكذلك مصدره. يقول الخبر الذي نشر في ١٢ تموز (يوليو) الجاري: دعا خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في جلسة مجلس الوزراء التي جرت يوم الإثنين (أمس) الدول العربية التي تشهد إضطرابات إلى تغليب صوت الحكمة والعقل ووقف إراقة الدماء واللجوء إلى الإصلاحات الجادة التي تكفل حقوق وكرامة الإنسان العرب.

سأفترض أن كل شيء قيل قبل ذلك وبعده في بيان مجلس الوزراء وعلى لسان الملك هو مجرد كلام مباح يقال في مناسبة وغير مناسبة، كالتأكيد على التضامن الوطني والإسلامي، وتشجيع الشعوب على حب الخير والسلام، على أساس أن هذه الموضوعات لا أثمان فيها ولا خسائر معنوية فضلاً عن الخسائر المادية المعدومة..

ولكن الأمر غير ذلك مطلقاً. والسبب ببساطة أن ثمة عقلاً سياسياً مأزوماً يدير الدولة السعودية، وهذا العقل يفترض أن ثمة وصاية تكوينية ورثها الملك عن أبيه عن أجداداه، ويفرض هذا العقل نمطاً من التعاطي مع كل شيء في العالم ودوله..أدلة عديدة يقدّمها العقل السياسي السعودي على أن ثمة مركب نقص يعبّر عن نفسه بطريقة أخرى.

حين يصدّق النظام السعودي بأن لديه خصوصية تحميه من الثورة، يعني أنه في أزمة فطرية، وحين يصدّق بأن لديه تجارب في الشورى تضاهي ديمقراطية الغرب، يعني أنه يواجه مشكلة جهل تكعيبي، وحين يوهم نفسه بأن دور المرأة في المملكة تنافس أدوار النساء في أعرق الديمقراطيات في العالم، نكون أمام هزلية ساخرة..

لا ريب أن سوق النفاق السياسي رائج، طالما أن لدى آل سعود عربة دفع أمامي لأموال النفط، فهناك كثُر من هم على استعداد لبيع آل سعود مواقف في الإطراء في مقابل الحصول على نصيب من المال..وحده المال الذي لا يستثني أحداً، فطريقه مفتوح إلى عقول ونفوس الأفراد عامة، صغيراً أم كبيراً غنياً أم فقيراً، حاكماً أم محكوماً..هل من مغزى لكلام الرئيس أوباما عن حكمة الملك عبد الله في بداية تقديم أوراق اعتماده لدى القيادة السعودية، وهل ثمة تفسير لإنحناء رئيس أكبر دولة لملك دولة صغيرة في ميزان القوى الاستراتيجي..

نعود الى أصل الخبر، السعودية تدعو الدول العربية الى اللجوء الى الإصلاحات الجادة، حسناً، كلام في غاية الرقي الحضاري والاصلاحي الذي لو انتظرنا قرناً آخر لن نسمع مثل هذا التصريح..ولنا هنا وقفة استثنائية: فهذه أول مرة نقرأ فيها كلمة (اصلاح) التي اختفت منذ اعتقال الرموز الإصلاحية في آذار (مارس) ٢٠٠٤..نبّهني أحد المتابعين غياب كلمة (إصلاح) منذ لحظة تولّي الملك عبد الله العرش في أغسطس ٢٠٠٥، وهذا صحيح تماماً، فمال الذي أعاد الكلمة الى الحضور مجدداً في تصريحات جلالته.

حسناً، الإصلاحات وجادة أيضاً، نعمة لا نستحقها من رجل ارتدى لباس المصلحين وهو ليس منهم. لم نسمع عن دعوة الإصلاح هذه حين كان الشعب المصري يوصل الليل بالنهار للمطالبة بالحرية والتغيير، بل ظهر علينا من هذه الدولة من أفتى بحرمة (التظاهر)، وحين اقترب أجل (الريّس)، ثار الملك، الإصلاحي المزعوم، من أجل الحفاظ على ماتبقى من كرامة مبارك، كي لا يسقط بدونها تماماً، وعاتب الرئيس الأميركي كونه ترك حليفاً استراتيجياً ينوء بمصيره، ولم يمدّ له حبل الإنقاذ، وكذا فُعل بمن سبقه في تونس، الذي كاد الوقود ينفد من طائرته لولا أن تداركه آل سعود..

كما يبدو، فإن دعوة الملك عبد الله في حال تقليبها ظهراً على بطن لن نجدها تنطبق سوى على سورية، لأن السعودية وهي تقود الثورة المضادة، ترفض الانتقال الديمقراطي في اليمن، ورفضت ذلك بقوة السلاح في البحرين، وعارضته في مصر وتونس، وهي لا تكترث لما يجري في ليبيا من قتال أو تحوّل ديمقراطي برائحة الدم، ما لم يؤل الى رحيل القذافي، وليس ذلك من باب افساح في المجال لدخول الديمقراطية، ولكن بسبب عداوة شخصية بين الملك والعقيد..

وسواء كان المقصود سورية أم غيرها في تصريح الملك، فإن السؤال الكبير الذي يداهمنا في هذه المساحة الضيقة هو: هل أنهى آل سعود مهمة الإصلاح في الديار حتى يفيضوا به على الجوار، وهل أن مجرد الصمت المريب والمشوب بكل درجات الحذر في الداخل، في ظل سخط شعبي عام، لا يمكن التكهّن بتمظهراته في الخارج، يعفي الملك أو الأمراء الكبار من استحقاقات تاريخية واجتماعية وسياسية لا يمكن الفرار منها، عن طريق تقديمات إجتماعية نسي الجميع آثارها، إن كان لها آثار، ولا يمكن أن تكون بديلاً عن الإصلاحات السياسية..

المشكلة لدى آل سعود ليست في وتيرة الإصلاح البطيئة، وإنما في عكسها تماماً، فما جرى في ١٧ آذار (مارس) الماضي، كان عبارة عن ردّة إلى ما قبل الدولة، ونكهوص لوراء خط البداية في مشروع الإصلاح السياسي لأي دولة. فهل يمكن بتعزيز دور المؤسستين الأمنية والدينية أن يشق درب الإصلاح مثلاً، وهل يمكن أن تخرج من النار برداً، أو تصنع من الثلج ناراً، أو تعطي ما لاتملك، ولكن في زمن آل سعود يصبح كل شيء جائزاً!

أسطورة في المشتريات، وجبان في الحروب!

نوبة التسلّح: يشترون الحماية ويكسبون الفساد!

محمد قستي

هو جنون التسلح السعودي، ولكنّه جنون هادف!

فالنظام السعودي يشتري حماية الغرب له عبر صفقات التسلّح بمبالغ خيالية، ولا ينسى فيها الأمراء الكبار نصيبهم من العمولات الفلكية. ويدرك آل سعود أكثر من غيرهم أنهم لا يشترون السلاح من أجل الحرب، فهم ليسوا رجالها، ولا أبطالها، وقد فضحت حرب اليمن السادسة وهم القوة العسكرية السعودية، فالغارات الجوية التي كانت تقوم بها الطائرات الحربية السعودية على مناطق صعدة في الشمال اليمني، بدت كما لو أنها لعبة إلكترونية محضة، فيما كان عناصر التنظيم الحوثي ثابتين في مواقعهم، وحرموا الجيش السعودي من مجرد الإنتصارات الوهمية، بل عجزت الطائرات الحربية السعودية عن استعادة جبل الدخان، الذي كان يرابط فيه ١٢ مقاتلاً حوثياً فقط. وأجلى فضيحة كانت سقوط مركز حدودي سعودي بيد المقاتلين الحوثيين وهروب كل الجنود منه، الأمر الذي دفع بالقيادة السعودية الى دفع مبالغ طائلة الى بعض القبائل الشمالية من أجل إقناع الحوثيين بعدم التقدّم داخل الأراضي السعودية.

لقد بدا واضحاً للرأي العام المحلي والعالمي أن التسلّح السعودي أسطورة في المشتريات، ولكنه جبان في الحروب. فالصفقات العسكرية التي لا تتوقف لا يمكن أن توضع في سياق التوازن العسكري مع أي قوة إقليمية سواء كانت إيران أو العراق أو حتى مع الحوثيين في اليمن، فقد خبر الجنرال الهزيل خالد بن سلطان حقيقة أن أفراد الجيش والقوات المسلّحة لا يقاتلون من أجل قضية عادلة، وليسوا هم على استعداد للدفاع حتى الموت عن عائلة فاسدة.

آل سعود يشترون السلاح من أجل مكاسب سياسية. لقد ازدادت مشترياتهم مؤخراً في ظل ربيع الثورات العربية. تصوّروا لو أن الولايات المتحدة وحلفاءها الأوروبيين قرروا دعم الثورة في السعودية، ماذا سيكون حال آل سعود، خصوصاً وهم يعرفون تماماً بأن روسيا والصين والهند وكل القوى الفاعلة في العالم لن تعترض على السياسة الأميركية الداعمة للثورة هناك. لا شك أن موقفاً أميركياً من هذا القبيل سيؤول الى إطاحة آل سعود في فترة قياسية، ولكنهم لن يفعلوا، ببساطة لأن السعودية البطة التي تبيض ذهباً، لا تضع بيضها في الخزانة الأميركية فحسب، بل وأيضاً تجد طريقها الى الحسابات الخاصة لكبار المسؤولين في الإدارة الأميركية، أو بالأحرى العوائل التجارية الكبرى مثل بوش، تشيني، رامسفيلد وغيرهم.

إكتشف آل سعود السر في كيفية تأمين حماية عروشهم، وقبل الأميركيون والأوروبيون منهم ذلك، وصار اللعب كما لو كان مكشوفاً، فكلما شعر آل سعود بأن ثمة تهديداً يحدق بعرشهم، بعثوا برسل السلاح الى العواصم الأميركية والأوروبية لترتيبات صفقات تسلّح جديدة، وفي الغالب تأتي عقب مواقف سياسية تطلقها حكومات غربية، بهدف استدراج عقود تسلّح. ولأن اللبيب السعودي بالإشارة الأميركية يفهم، بدا اللاعبون في الفريقين في حال جهوزية دائمة. فالجبنة التي تقدّمها السعودية الى حلفائها الكبار، يراد منها دون ريب تأمين نظام حماية متطوّر، فكلما ازدادت المخاطر حول العرش السعودي، كلما تصاعدت الأثمان.

في أوائل شهر تموز يوليو الجاري، أعلن دبلوماسيون في الخليج أن المملكة السعودية تعتزم زيادة مشترياتها من الأسلحة من الولايات المتحدة الى ٩٠ مليار دولار، مقابل ٦٠ ملياراً أعلن عنها العام الماضي، في مسعى لتطوير سلاح البحرية. ما يثير هذا الجزء من الخبر، أن من يعلن عن أثمان الصفقات وطبيعتها ليسوا حكومات، أو ناطقين بإسمها، وليسوا حتى قادة عسكريين، وإنما دبلوماسيين، فمن هم هؤلاء؟

لم يعد خافياً أن السفراء الأميركيين والأوروبيين في دول مجلس التعاون الخليجي هم ممثّلون لـ أو/عن شركات نفطية أو عسكرية، وبالتالي هم مسؤولون عن ترتيبات العقود التجارية والعسكرية مع الحكومات الخليجية. ولذلك، فإن الكشف عن أحجام وطبيعة الصفقات من قبل دبلوماسيين أجانب لا يعني شيئاً آخر غير الممثلين لشركات تجارية أو عسكرية.

هؤلاء أنفسهم من أعلن عن صفقات تسلح سابقة، ففي العام الماضي قال مسؤولون أميركيون أن السعودية تعتزم شراء طائرات حربية وتطوير الأسطول الموجود في صفقة بقيمة ٦٠ مليار دولار. حسناً، فماذا تغيّر هذا العام من ظروف أمنية واستراتيجية تستدعي هذه الزيادة العالية في المشتريات العسكرية؟

كما يبدو، فإن الحديث عن خطر إيراني لتبرير زيادة وتيرة التسلح لا يعدو كونه مبرراً إضافياً، بالرغم من أن هذا الخطر حقيقاً كان أم وهمياً كان يتم ذكره في كل الأحوال، في وقت لم نلحظ زيادة من أي نوع في حجم التسلّح الإيراني ما يدفع الى هذه الزيادة.

نعم، قد يكون سحب القوات الأميركية من العراق في نهاية هذا العام عاملاً لرفع مستوى الجهوزية العسكرية؟ ولكن هل حقاً أن السعودية ستدفع خطراً عراقياً، حقيقياً أم وهمياً، من خلال شراء المزيد من الطائرات الحربية؟ مع أن العراق والسعودية هما حليفان للولايات المتحدة، وأن قرار سحب القوات الأميركية من العراق مازال غير محسوم، وسيكون خاضعاً لتسويات. علاوة على ذلك، فإن قرار التسلّح ليس بالضرورة سعودياً صرفاً، فهناك التزامات متبادلة بين الدولتين: النفط مقابل الحماية، أو السلاح مقابل الحماية، وهذه الثنائية ستبقى قائمة وتشكّل حجز الزاوية في التحالف الاستراتيجي بين الرياض وواشنطن.

نعم، قد تعتبر السعودية ربيع الحرب التحدي الأكبر في المرحلة المقبلة، خصوصاً بعد أن خسرت حلفاء كبار لها مثل مصر، وتونس والعراق ولبنان وعلى وشك أن تخسر في اليمن وربما في البحرين، ما يجعل مصادر التهديد متعددة وقريبة أيضاً من حدودها. يضع بعض المحللين دخول القوات السعودية البحرين لقمع الحركة الشعبية المطالبة بالديمقراطية في سياق المواجهة بين السعودية وإيران، وعليه يضفي مشروعية لزيادة التسلّح

السعودي، وكذلك الاشتباك مع الجماعة الحوثية في الجنوب هو فصل من فصول الذرائعية السعودية في التسلّح.

تحديث القطاعات العسكرية بكل أذرعها البحرية والجوية والبرية يجري منذ سنوات طويلة، وتشارك فيه دول عديدة. وإذا كان سلاح الجو السعودي يستهلك الجزء الأكبر من النفقات العسكرية، فإن سلاح البحرية بدأ يدخل في نطاق التحديث المتسارع. ويحسب دبلوماسي غربي أن هناك خطة لإنفاق ٣٠ مليار دولاراً إضافياً لتحديث الأسطول البحري السعودي، بما يشمل الصيانة وتدريب القوات. وهذه المبالغ جزء من برنامج منفصل بقيمة ٦٠ مليار دولار أعلن عنه العام الماضي، ما يجعل إجمالي المبلغ ٩٠ مليار دولار يتم إستكمالها خلال فترة مابين ١٥ و٢٠ عاماً. ولم يتضح كم من الوقت ستستغرقه الإضافة الجديدة البالغة قيمتها ٣٠ مليار دولاراً.

بحسب ثيودور كاراسيك، المحللة العسكري، ومقرها دبي، فإن (السعودية تزداد نشاطاً في سياستها الخارجية وتحاول بالتوازي مع ذلك زيادة أسلحتها من أجل مجابهة التحديات المتزايدة الماثلة أمامها اليوم). وأضافت: (تتراوح التحديات بين ماذا سيحدث في اليمن وحتى زيادة مخاطر القرصنة في مياهها.. لهذا فهم يحاولون تعزيز أساطيلهم في البر والبحر). ولكن ما لا تجيب عنه كاراسيك هو كيفية مواجهة تلك التحديات، خصوصاً وأن السعودية تعاني من قصور ذاتي في بنيتها العسكرية، ولا يمكن لمجرد شراء كميات كبيرة من الأسلحة النجاة من مخاطر قريبة من حدودها. على سبيل المثال، قد تستطيع عبر دفع أموال لقراصنة من تخليص سفينة جرى اختطافها، ولكن ستعجز عن فعل ذلك في حال قررت استخدام الخيار العسكري، الذي تدرك سلفاً بأن مصيره الفشل.

التركيز على عامل التهديد الإيراني بدا بمفرده متهافتاً، وكأنه إستهلك بصورة تامة، لأن الايرانيين أظهروا انضباطاً صارماً في علاقاتهم مع السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي عموماً، وسعوا إلى تبديد أي مخاوف محتملة من قدراتهم العسكرية التي كشفوا مراراً أنها لمواجهة تهديدات ذات طبيعة دولية وإمبريالية. عوامل أخرى مستحدثة جرى إدماجها في قائمة التهديدات المتخيّلة مثل الانسحاب الأميركي من العراق، ومن ثم الاضطرابات في اليمن والبحرين.

ما يلفت في طبيعة مصادر التهديد من وجهة نظر آل سعود أن ليس من بينها أي تهديد إسرائيلي، فكل مصادر التهديد عربية أو إسلامية وفي الغالب مجاورة. حين يصبح انسحاب الولايات المتحدة من العراق مشكلة بالنسبة للسعودية، يعني أن ثمة تبريراً قوياً لوجود قوات أجنبية في منطقة الخليج، بل وعلى الأراضي السعودية. بل ما كشف عنه أنور عشقي، رئيس مركز الشرق الاوسط للدراسات الاستراتيجية والقانونية، ومقره جدة، لوكالة فرانس برس بأن (السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي تمر بمرحلة بالغة الحساسية لان الولايات المتحدة بصدد الانسحاب من العراق حالياً وفي ضوء هذا التطور، يجب ان تعتمد دول المجلس على قواها الذاتية للدفاع عن نفسها)، يبطن إقراراً بتبعية السعودية ودول مجلس التعاون جميعاً للولايات المتحدة، وأن الأخطار المومىء إليها هي عربية. وما يزيد الأمر غرابة، أن الانسحاب الأميركي في نظر عشقي يؤول الى فراغ يجب ملؤه، وأن ثمة خوفاً من قيام إيران بملء الفراغ الحاصل بعد رحيل القوات الأميركية.

أن تسيطر الولايات المتحدة على الشرق الأوسط، وأن تتحكم بكل معابر ومضايق ومقدّرات دول مجلس التعاون الخليجي يبدو مقبولاً، بما ينطوي على شكل من أشكال الاستعمار، ولكن مجرد الخوف من نفوذ إيراني محتمل يصبح مبرراً لصفقات تسلّح فلكية. من بين ما يجري الحديث عن قرب إبرامه مؤخراً وتحدّثت عنه الصحافة الألمانية عقد بيع ٢٠٠ دبابة قتالية من نوع ليوبارد ٢ الى السعودية.

ما لا ينكره أحد، أن العلاقة بين واشنطن والرياض تجاوزت حدودها الاعتيادية، والتي غالباً ما ينظر إليها بوصفها من المألوف بين الدول الحليفة، ولكن ما لا يمكن فهمه بسهولة هو طبيعة الشراكة الاستراتيجية بينهما. القول بأن واشنطن تبقى الشريك الأبرز للسعودية في مسائل الأمن والدفاع وأن من غير المحتمل أن يتغيّر هذا الأمر في المستقبل المنظور، بحسب نيل بارتريك، الخبير في شؤون الخليج لوكالة فرانس برس، يعني كما يوضح ذلك أن تلعب الولايات المتحدة (دوراً رئيسياً من حيث الخدمات الاستشارية في خطط السعودية الحالية لتوسيع قدرات وزارة الداخلية على حيازة معدات التكنولوجيا المتطورة والمركبات المدرعة). والأمر بطبيعة الحال، ليس مجرد تقديم استشارات ولا تزويد وزارات الأمن والدفاع بالتكنولوجيا الضرورية، وإنما الوصول إلى حد إدارة دفة السياسة والأمن بطريقة تكفل مصالح الكبار في هذه المنطقة.

من النقاط المثيرة في عقود التسلح السعودية مع الولايات المتحدة أنها لم تعد تواجه معارضة من الكونغرس، كما هي العادة في كل الصفقات العسكرية مع الرياض. والسبب في هذا الغياب هو أن السعودية لم تعد تشكل خطراً على الدولة العبرية، فضلاً عن مصالح الغرب. ولذلك، لم يعارض الكونغرس الأميركي من حيث المبدأ العقد الدفاعي الضخم قيد الانجاز رغم أنه يتضمن طائرات هجومية وقدرات صاروخية من بينها السماح ببيع ٨٤ طائرة مطاردة قاذفة من طراز اف – ١٥ وتحديث ٧٠ طائرة اخرى. كما تشمل الصفقة ١٧٨ مروحية هجومية (٧٠ اباتشي و٧٢ بلاك هوك و٣٦ ايه اتش – ٦اي) و١٢ مروحية خفيفة للتدريب من نوع ام دي – ٥٣٠ اف، بحسب الخارجية الاميركية. وهي أسلحة تنطوي على خطورة على القدرات العسكرية الإسرائيلية، ولكن ما يجعل الكونغرس مطمئناً هو أن الجميع يعلم بأن السعودية لن تقاتل.

البعد الأخلاقي في الصفقات هو الآخر ليس عائقاً، وإن كان مطروحاً على مستوى المنظمات الأهلية والحقوقية والصحافية، فهناك من يرى بأن بيع السعودية دبابات ومدرّعات متطوّرة في وقت تقوم به قواتها بقمع حركة مؤيّدة للديمقراطية في البحرين وتتواطأ على وأد الثورات العربية من خلال دفع الأموال لجماعات معينة بهدف تخريب أجواء الثورات وتوزيع الأموال على المخرّبين والبلطجية للتشويش على حركة الثورات العربية.

الصحف الألمانية انتقدت مع بدء انتشار خبر بيع ألمانيا دبابات من طراز ليوبارد ٢، وقالت بأن تلك الصفقة تأتي في وقت ترسل فيه السعودية مدرّعاتها لسحق حركة سياسية في البحرين، وأن الصفقة تمثل إهانة للتحركات المطالبة بالحرية في البحرين. ومع أن المعارضة الألمانية تعتبرها مخالفة لقواعد التصدير، فيما ذكرت مجلة (دير شبيغل) الأسبوعية بأن مجلس الأمن الفدرالي (الحكومي) أعطى موافقته على بيع الدبابات، في وقت كان يرفض فيه من قبل بيع الأخيرة أسلحة ثقيلة. وكان المبرر السابق هو (الحفاظ على أمن إسرائيل واحترام حقوق الإنسان). من الواضح أن الموضوعين سالفي الذكر لم يعدا مدرجين على قائمة التحفظات، فأمن اسرائيل لا يشكّل قلقاً بالنسبة للسعودية، وكذلك موضوعة حقوق الإنسان التي استخدمها الغرب ضد أعدائه وليس أصدقائه.

ما يكشف عن ذلك، ما ورد في صحيفة (سودويتش تسايتونغ) التي نقلت عن مصدر قريب من الحكومة بأن اسرائيل والولايات المتحدة (تم ابلاغهما بالصفقة ولم تعترضا). وقال هذا المصدر للصحيفة الصادرة في ميونيخ (فهم الجميع ان الحكومة الاسرائيلية موافقة. والا لكان صدر اعتراض رسمي). هل يحمل ذلك دلالة ما؟ بكل تأكيد، ليس فقط أن عدم الاعتراض الاسرائيلي يكشف عن اطمئنان الى أن السعودية لن تستعمل السلاح بما يهدد أمنها، بل أن هذا النوع من الموافقة يشي بتنسيق مشترك بين الرياض وتل أبيب، لأن الأخيرة لم تعتد السكوت على صفقات حتى للأصدقاء إذا كانت تحمل ولو مجرد احتمال بعيد للغاية خطراً على الأمن الاسرائيلي.


سلطان مغادراً الرياض في ٢٠١١/٦/١٨


ويصل نيويورك للعلاج في ٢٠١١/٦/١٩

ماذا بعد سلطان؟

الصراع داخل العصبة السديريّة

محمد السباعي

مات أم لم يمتْ، لا يهم كثيراً. فالأهم من الموت الجسدي، هو الموت السياسي.

وسلطان بن عبدالعزيز، ولي العهد، والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام.. الى آخر ما هنالك من ألقاب، مات سياسيّاً منذ نحو ثلاث سنوات، فيما لازال ورثته (أبناؤه، وأشقاؤه من الأم حصّة السديري) يتصارعون على مناصبه العديدة الشاغرة، بما فيها رئاسة العديد من اللجان العليا التي لها كلمة تعلو كلمة الوزراء أنفسهم.

منذ خروجه من السعودية في يونيو الماضي، والإشاعات لا تكفّ عن التواصل بأن سلطان قد توفي.

في البداية لم يشأ الديوان الملكي، الذي أعلن خبر مغادرة سلطان يوم ٢٠١١/٦/١٨، أن يوضّح حقيقة الموقف، كل ما كان في الخبر نصّا من وكالة الأنباء السعودية هو: (غادر بحفظ الله ورعايته صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع والطيران، والمفتش العام، الرياض مساء اليوم، في إجازة خاصة بعد أن يجري بعض الفحوصات الطبيّة في الولايات المتحدة الأميركية). هذا هو جوهر الخبر. وأما تتمته، فإن المودّعين لسلطان في مطار الرياض كانوا عشرات الأمراء، حُرص أن يذكر الأمير فهد بن محمد (أبي الشرين!)، ابن أخي سلطان؛ وشقيقه عبدالرحمن، وأخاه غير الشقيق متعب بن عبدالعزيز، الذي يكنّ له كرهاً مشهوراً، والشقيق تركي بن عبدالعزيز، نائب وزير الدفاع السابق، والذي قضى في المنفى المصري ٣٣ عاماً، ولم يعد إلا قبل أشهر قليلة، بعد أن ماتت زوجته هند الفاسي، وبعد أن لاح في الأفق إمكانية استعادة مقامه الضائع. ومن بين المودّعين ملك البلاد غير المتوّج، شقيق سلطان، نايف بن عبدالعزيز، وزير الداخلية والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء؛ وكذلك الشقيق أحمد بن عبدالعزيز نائب وزير الداخلية. فضلاً عن رئيس الإستخبارات العامة مقرن بن عبدالعزيز، الأخ غير الشقيق لولي العهد؛ وأمراء المناطق، ووزراء، وأمراء آخرين أدنى مرتبة، ومسؤولين مدنيين وعسكريين، الخ!

ووصل سلطان الى مطار جون كيندي في اليوم التالي ٢٠١١/٦/١٩؛ وكما كانت هناك (زفّة) في التوديع من مطار الرياض، وجدت (زفّة) أخرى لاستقبال الزائر. فالبروتوكول يجب أن يراعى دائماً، في الحلّ والترحال، وسواء كان في حالات الزيارة الخاصة أو الرسمية! من بين المستقبلين لسلطان، شقيقه أمير الرياض سلمان بن عبدالعزيز، الذي اعتاد على مرافقته طيلة السنوات الماضية، فيما يدير امارة الرياض عبر نائبه سطام، أو عبر الحقائب التي تقوم بها طائرات الأسطول الملكي، أو عبر الهاتف!! لكن هذه المرّة سرعان ما عاد سلمان الى الرياض، فهناك أمور أخرى أهم، وهي ترتيب وضع وراثة العرش.

ثلاثة آخرون كانوا في استقبال سلطان، هم أبناؤه، فضلاً عن ابنه فيصل الذي كان برفقته، وهو يتولّى منصب الأمين العام لمؤسسة سلطان بن عبدالعزيز آل سعود الخيرية (وهّاب نهّاب)!:

- خالد بن سلطان، مساعد وزير الدفاع.

ـ وبندر بن سلطان، أمين عام مجلس الأمن الوطني.

ـ وسلمان بن سلطان، مساعد الأمين العام لمجلس الأمن الوطني.

فضلاً عن أن هناك جحفل من الأمراء المستقبلين من أزواج بنات سلطان، غير السفير والملحقين وطاقم السفارة، والموظفين الخاصين بمكتب ولي العهد.

إذن هي زيارة خاصة الى نيويورك، سيجري خلالها ولي العهد بعض الفحوصات!، والخبر يوحي بأنه ليس هناك أمراً مقلقاً، فكلّ الأمور على خير، كما هي العادة السعودية.

بيد أن الزيارة هذه يمكن وصفها بـ (الزيارة المستحيلة) فهي قد شهدت آخر محاولة يائسة لإنقاذ العجوز من فكّ الموت:

وإذا المنيّة أنشبتْ أظفارها/ ألفيتَ كلّ تميمة لا تنفع!

سرطان القولون استمر لسنوات، وأنفقت مئات الملايين على رحلات سلطان وعلاجه، واستجلب أمهر الإختصاصيون، ولكن.. ليس من الموت مفرّ، خاصة مع



ماتت الزوجة، فعاد تركي من المنفى مطالباً بحصته في الحكم!

شخص بلغ من الكبر عتيّا، وتجاوز عمره الـ ٨٥ عاماً.

لا يعني بقاء سلطان حيّاً شيئاً كثيراً. فمن جهة المال، عمد ولي العهد الى تقسيم تركته التي تقدر بنحو ٢٧٠ مليار دولار على الأبناء والبنات في حياته، خشية أن يتم التخاصم على الثروة بعد مماته، مثلما حدث لأبناء الملك فهد. خاصة وأن الخشية التي لسلطان كانت أكبر على تشرذم أبنائه بسبب الصراع على الثروة، مما يضعفهم في مجال المنافسة السياسية، إن مع نظرائهم من أبناء عمومتهم، أو حتى مع أعمامهم، بل حتى أشقاء أبيهم، ممن تتطلّع رقابهم الى المناصب العليا، وهم ينتظرون اللحظة المناسبة التي يموت فيها سلطان، للإنقضاض على السلطة.

أما في موضوع المناصب، فهو قد وضع ابنه خالد على رأس وزارة الدفاع عمليّاً، مع أن شقيقه عبدالرحمن لازال يحمل صفة (نائب وزير الدفاع)؛ كما أنه حرص في الأشهر الأخيرة على إعادة إبنه بندر (المغضوب عليه) الى الحظيرة ليمارس عمله المحبب إليه (الإستخباري والتآمري)، وهناك ابن آخر ـ فهد ـ يحتل منصب أمير منطقة تبوك، وهكذا. ما يؤمله سلطان هو أنه في حال غاب عن الحياة، فإن وزارة الدفاع تبقى في يد عقبه، وبالخصوص في يد ابنه خالد، وهو يتمنّى أن يصطف بقيه أبنائه الى جانب أخيهم (سواء كان شقيقاً أم غير شقيق).

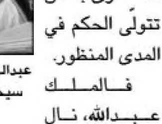
(المملكة السديرية): سيطرة العصبة السديرية

يدرك سلطان، كما كل المراقبين للوضع السياسي السعودي، بأن الحكم سيكون شكلاً ومضموناً بيد (العصبة السديرية) بعد أن حكموها في عهد خالد وعبدالله ـ الملك الحالي ـ مضموناً فقط. وبالتالي، فإنه بقدر ما هنالك أهمية لسلالة كل أمير من الأمراء السديريين السبعة (فهد وسلطان وتركي وعبدالرحمن ونايف وسلمان وأحمد) بأن تقضم شيئاً من كعكة السلطة في حياة آبائهم وبعد مماتهم، فإنهم مهتمون أيضاً بأن يكون الحكم في نهاية الأمر (سديرياً كاملاً)، وبذا تكون المملكة العربية السعودية: (مملكة سديرية) الى ما شاء الله من العقود القادمة، إن بقي النظام السياسي القائم على قيد الحياة.

إن مات سلطان، فسيصبح نايف ـ وزير الداخلية الحالي ـ ولياً لعهد الملك الحالي عبدالله.

وإن مات الملك عبدالله (٨٧ عاماً) قبل وفاة سلطان، فسيصبح نايف ولياً لعهد سلطان المريض.

وإن مات كلاهما، في فترة متقاربة، فسيصبح نايف ملكاً، وسيصبح سلمان ـ أمير الرياض، وعضو التجمع السديري ـ ولياً للعهد، على الأرجح.



عبدالرحمن، نائب وزير الدفاع، سيخسر منصبه في الصراع

لا أفقَ حتى الآن لأية أجنحة أخرى بأن تتولّى الحكم في المدى المنظور.

فالملك عبدالله، نال مراده بأن أصبح ملكاً، بعد أن أوصله (صانع الملوك) عبدالعزيز التويجري الى حيث هو اليوم، فكافأه بتولية أبنائه في مناصب عليا من حوله في الديوان الملكي، وباتوا يتولون شؤونه، وسينقضي أثرهم بعد عين، بمجرد أن يموت الملك عبدالله (يطلق عليهم البرامكة).

رضي عبدالله بأن يكون مجرد (ربع ملك)؛ له الإسم؛ والخبر الأول في القنوات الرسمية؛ وصوره تملأ أوراق النقد.. وما دون ذلك لا يمتلك إلا الشيء التافه، خاصة بعد عودته الأخيرة من رحلة علاجية من أميركا (في مارس الماضي).

ما يهم الملك عبدالله اليوم، ليس وصول شخص غير سديري الى الحكم؛ بقدر ما هو مهتم بأن تحفظ لأبنائه حصّة فيه، وان لا يكونوا نسياً منسيّا. ولن يكون لابنائه موقع في سلّم السلطة في حال تخطفته المنون، إلا بالإرتكاز على قوّة حقيقية: إنها قوة الحرس الوطني، الذي جعل إبنه متعب رئيساً عليه، بمرتبة وزير، قبل أن يغادر في رحلته العلاجية الأخيرة. هذا هو ضمان أن يحصل أبناء عبدالله على شيء من الحكم في المستقبل.

أما بقيّة أبناء عبدالعزيز المهمّشين، فقد كان همّ (صانع الملوك) تكتيلهم ولو شكليّاً ريثما يصل عبدالله الى كرسي الحكم؛ أما بعد أن وصل، فليذهبوا الى الجحيم.

لهذا ضحّى الملك عبدالله بأخيه غير الشقيق متعب وزير الداخلية. وضحّى ببدر كنائب لرئيس الحرس الوطني. ولم يعرْ أهمية كبيرة لطلال ولا لآخرين؛ فضلاً عن أن أخاه غير الشقيق عبدالمجيد، أمير مكّة، والذي كان يعوّل عليه في تقوية جناحه بعد أن سيطر على الحكم، توفي بالسرطان.. وهكذا.

من هو داخل السلطة مشغول بها عن إخوته، ممن هم خارجها.

ومن هو قريب من القبر، مشغول بتوريث أبنائه بعضاً من السلطة، عمّن هو محروم منها.

كل الأبناء ـ حفدة الملك المؤسس من الجيل الثالث ـ ممن له آباء في السلطة، سيطروا على مواقع آبائهم، بانتظار إما وفاتهم، أو انتقالهم الى مناصب أرفع.

فنايف، وزير الداخلية، والمصاب هو الآخر باللوكيميا، لم يعد يمضي وقتاً طويلاً في وزارة الداخلية، فقراراتها تمضي بأمر من ابنه محمد، الذي أمضى سنوات طويلة وهو يتعلّم كيفية إدارتها تحت مسمّى منصب مساعد وزير الداخلية؛ وكذلك كيفية تهميش عمّه أحمد، نائب وزير الداخلية.



أحمد، نائب وزير الداخلية، خاسر آخر، وربما يعوّض بتعيين ابنه فيصل

ولأن نايف سينتقل الى منصب ولاية العهد قريباً، وربما الى كرسي الملك خلال فترة لن تطول، فإنه استجلب ابنه سعود، الذي يشغل سفارة عائلته في مدريد ليكون قريباً منه في رئاسة مجلس الوزراء وفي وزارة الداخلية وبرتبة وزير. فهذا هو وقت العصبة العائلية المصغّرة، ضمن العصبة العائلية الكبيرة ـ العائلة السديرية؛ وضمن العصبة الأكبر: عائلة الملك المؤسس عبدالعزيز، قبل الإنطلاق الى آل سعود كعشيرة ـ بل كقبيلة ـ تضم نحو عشرين ألف أمير وأميرة، جعلوا مال الله دولاً، وعبيده خولا!

فبإسم الملك عبدالله، الذي لا قرار له، صدر أمر ملكي في ٢٠١١/٧/٣، يقول في نصّه:

(بناء على ما عرضه علينا صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية. أمرنا بما هو آت: يُعيّن صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز، مستشاراً للنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، ومساعداً لسمو وزير الداخلية للشؤون العامة، بمرتبة وزير).

أما سلطان، فقد أوضحنا في الأسماء السالفة مواقع أبنائه، في وزارة الدفاع وفي الأمن، وفي امارات المناطق.

والملك لديه متعب رئيس الحرس الوطني، وعيّن ابنه الآخر (مشعل) أميراً لمنطقة نجران، وربما يعيّن آخرين في قادم الزمن قبل أن يموت.

أما أمير الرياض سلمان، فقد خسر عدداً من أبنائه، بسبب الإدمان على المخدرات. بينهم فهد بن سلمان، الذي كان نائباً لأمير المنطقة الشرقية؛ وأحمد بن سلمان الذي كان مسؤولاً عن الشركة السعودية للأبحاث والتسويق والتي تصدر الشرق الأوسط وأخواتها. وهناك الآن بين الأحياء: سلطان بن سلمان، الذي يتولّى منصب رئيس الهيئة العامّة للسياحة.

وفي الجملة، فإن أبناء الأمراء الكبار المسيطرين على دفّة الدولة قد ورّثوا بعضاً من مناصبهم أو حتى كلّها لأبنائهم (متعب وزير البلديات، ترك منصبه محتجّاً، ولكن بعد أن منحه لإبنه منصور) إمّا تقاعداً من السلطة، أو انتظاراً لقرار ملك الموت وما سيفضي اليه قبضه للأرواح من إفراغ لبعض المقاعد العليا، ما يترك المجال مفتوحاً للصراع والمنافسة.

الصراع داخل الجناح السديري

رغم أنه ليس خبراً مبشّراً للسعودية بأن يتولّى حكمها طاغية مثل الأمير نايف، ولا عصبة فاسدة كالعصبة السديرية.

ورغم أن وصول نايف الى السلطة (إسماً وفعلاً) يعني القضاء على أيّ أملٍ بالإصلاح السياسي، وحتى الإجتماعي.

فإنك لن تعجب بأن هناك فئات (نجديّة) تستبشر بوجود نايف على رأس السلطة، لسببين من وجهة نظرها:

الأول ـ أنه سيضبط إيقاع الدولة الأمني بشكل حازم، رغم فداحة الخسائر.

والثاني ـ إنه سيجدد للدولة (دينها!!) باعتباره ـ بنظر الوهابية الحليفة له ـ حافظ السنّة، والمدافع عنها!! رغم أنه ليس مشهوداً لنايف ـ مثلما هو لفهد ـ بالتديّن أصلاً، بل العكس.

الطرفان المنتفعان من وجود نايف، هم نفس الجمهور تقريباً الذي كان يدعم الملك السابق فهد. العصبية النجدية، والعصبية الوهابية النجدية أيضاً، ستدعمان نايف، وسيعلو لدى متعصبيهما مقامهما. فبالعصا المادية، وبالعصا الدينية، يتم تكسير تطلعات الشعب، وإخضاعه.

هذا ما يتراءى للموالين.

لكن بالمنظور العام، فإن انحصار السلطة في الجناح السديري، يعني أول ما يعنيه: حدوث صراع محتدم، ليس بين الجناح السديري والأجنحة الأخرى، بل داخل الجناح السديري نفسها. أما الأجنحة الأخرى، فبالكاد يمكن تسميتها بأجنحة، إنها ضعيفة مهلهلة ـ مثلما هو جناح الملك عبدالله ـ وهي لا تستطيع أن تنافس، ولا تتمتع لا بالخبرة ولا بالأهلية حتى لتتولى السلطة، لا كأفراد ولا كحاشية ومستشارين. خاصة وأن أبناء المؤسس ـ من غير السديريين ـ عاشوا على هامش السلطة، ولم يمارسوها؛ ومن مارسها منهم، فإنه كان على حاشيتها، ولم تتشكل لديه الخبرة بسبب الإنقطاع عنها، أو عزله منها، كما هو الحال مع الأمير طلال.



سلمان، أمير الرياض، ولي عهد نايف القادم!

من السهولة بمكان تصور أن يصبح نايف الملك السابع للبلاد المسعودة. فهو النائب الثاني لرئيس مجلس الـوزراء؛ أي أنه الرجل الثالث ـ رسمياً ـ في الدولة. وكان تعيينه من قبل الملك عبدالله لشغل هذا المنصب قد سبّب تصدّعاً في المعارضين له من إخوته، والى غضب معلن عبّر عنه الأمير طلال أكثر من مرّة، ودفع ذلك بوزير البلديات الأمـير متعب الى عـدم حضور جلسات مجلس الـوزراء ومـن ثـمّ تقديم الإستقالة.

ولذا لا يتوقع أن يلتئم شمل المعارضين من الأمراء المهمّشين ليشكلوا ورقة ضغط تمنع نايفٍ من الوصول الى السلطة. فهذا الإلتئام أتيحت له فرصة تاريخية في البروز يوم وصل الملك عبدالله الى كرسي الحكم. ولكن الملك خيّب ظنّ إخوته الذين أرادوا منه أن يستخدمهم في السلطة ليوازن بهم الجناح السديري. ولكنه لم يفعل، بل قدّم تنازلات أكبر بكثير في هذا الشأن، ما جعلهم يتراجعون وينطوون على نفسهم. وفي الوقت الحـالي، وبدون الإعتماد على الملك، أو حتى بالإعتماد عليه فيما إذا توفرت لدى الأخير النيّة، فإنه من الصعب ـ الى حدّ المستحيل ـ أن تتشكل عصبيّة من الإخـوة تـوازن عصبيّة السديريين، بحيث تمنع هؤلاء الأخيرين من الهيمنة الكاملة على الدولة ومؤسساتها.

لقد تمّ حسم هـذا الأمـر، بمجرد أن تم تعيين نايف نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء.

أمـا مجلس البيعة، الـذي أسسه الملك عبدالله من أبناء عبدالعزيز الأحياء، أو ممثل بواحد من الأبناء عن الأموات، ليختار ولي العهد القادم، وبالتالي الملك القادم، فإن هذا المجلس قد مات قبل أن يباشر عمله، ولم تعد له أهمية يعتدّ بها، وسيكون دوره شكليّاً حيث سيقرر تنصيب نايف ملكاً رغم أنف المعارضين.

إن من قضى على مجلس البيعة هو الملك عبدالله نفسه، حين عيّن نايف نائباً ثانياً له!

وفي الحقيقة فـإنـه اتيحت للجناح السديري الفرصة خلال السنوات القليلة الماضية ليرتّب عمليّة الوراثة في داخله لصالح الأمير نايف.

فمن جهة، تواصلت عملية تهميش أبناء الملك المؤسس المعترضين على زيادة سلطة السديريين؛ كما هو الحال مع طلال، أو مع متعب أو بدر، فضلاً عن من غيّبهم الموت كعبدالمجيد.. ولم يبق سوى الضعفاء، الذين لا حول لهم ولا قوّة.

ومن جهة ثانية، تمّت خلال الفترة آنفة الذكر، عمليّة ترضية لبعض الأمراء الكبار، ممن يكبرون نايف سنّاً، أو يتطلعون الى مقامه، أو أبناء الملوك السابقين. إما عبر تعيين أبنائهم في مناصب، كما هو الحال مع مشاري بن الملك سعود بن عبدالعزيز، المـقـرب مـن المـلـك عـبـدالله، والـذي عيّن أمـيراً للباحة؛ أو عبدالعزيز بن ماجد بن عبدالعزيز الـذي تم تعيينه أمـيراً لمنطقة المدينة المـنـورة، وقـد كـان أبـوه كارهاً للجناح السديري؛ أو الأمير فيصل بن الملك خالد، أميراً لمنطقة عسير؛ أو الأمير محمد بـن ناصر بـن عبدالعزيز، أمـيراً لمنطقة جازان؛ فضلاً عن تولية عدد آخر من حفدة الملك عبدالعزيز، إرضـاءً لآبـائهم الأحياء، أو خشية من عصبهم، اللهم إلا الضعيف المهمل جداً. ومثل ذلـك: تولية سعود بن عبدالمحسن بن عبدالعزيز أمـيراً لمنطقة حائل؛ وأمير منطقة القصيم فيصل بن بندر بن عبدالعزيز؛ أو أمير منطقة الجوف فهد بن بدر بن عبدالعزيز؛ فضلاً عن أمير مكة، خالد الفيصل؛ ومحمد بن فهد أمير المنطقة الشرقية.

وهكذا نلاحظ، بأن أغلب الأمراء الكبار قد حصلوا على ترضية من نـوع مـا، في الإمـارات، وقليل محدود في الوزارات. ومثل هذه الترضيات، وإن لم تكن كافية، إلا أنها الى جانب المـال يمكن أن تقضي على ما تبقّى من معارضة خارج الجناح السديري لأن يكون نـايف ملكاً.

معلوم أن هناك عدداً من أبناء عبدالعزيز يعتقدون بـأنهم أولى بـأن يكونوا ملوكاً من أخيهم غير الشقيق نـايف. وذلك اعتماداً على قاعدة السنّ، كما هو الحال مع مشعل، وزير الدفاع السابق (ولد في ١٩٢٥)، ومتعب (ولد في ١٩٢٨)، وطلال (١٩٣١)، وبدر (١٩٣٢)، ونوّاف ـ رئيس جهاز الإستخبارات السابق (١٩٣٣)، فضلاً عن أن هناك إخوة أشقاء من بين السديريين يكبرون نـايف (١٩٣٣) نفسه، من بينهم: شقيقه عبدالرحمن، نائب وزير الدفاع الحالي (١٩٣١)، وشقيقه الآخر تركي، نائب وزير الدفاع السابق (١٩٣٢). وكلّ هـؤلاء يريدون إمـا كرسي الحكم، أو



مشعل، حصته من الحكم مزيد من المال فقط!

يبحثون عن ترضية مـا، على شكل مناصب لأبنائهم، أو أموال تقتطع لهم.

فمشعل سبق لـه أن تـنـازل عـن حقه النظري في الحكم لسلطان لكي يكون الأخير ولياً للعهد مقابل مخصصات مالية ضخمة بالمليارات؛ ولا يبدو أن لديه مانعاً ما من أن يتنازل مـرّة أخـرى إن كانت الغنيمة تستحق! وأما طلال فهو لم ينجح حتى الآن في الحصول على شيء لا لنفسه ولا لأحد من أبنائه. وقد عبّر مراراً هو وابنه الوليد عن رغبتهما في وصول الأخـير لمنصب ما، وقـال الوليد في مقابلات عديدة بـأنه لا يستطيع الإنتظار ليصبح ملكاً! ما أثار سخطاً حـادّاً عليه في الجناح السديري. وهـنـاك إبـن آخـر لطلال، إسمه خـالد، نزل عليه التديّن الوهـابي تنزّلاً كالوحي!!، وإذا بـه يصبح طائفياً شرساً ضد المواطنين الشيعة وضد السنّة في الحجاز، ولعلّه وجد في هذا الطريق وسيلة تقرّب الى من بيدهم السلطة، وهـو مـا فتيء يتحدث عن ولائه لأعمامه السديريين، محاولاً أن ينأى بنفسه عن والده وصراعاته معهم. ولا يرجّح أن يحصل أيّ من أبناء طلال على شيء من كعكة السلطة التي يجري تقاسم أجزائها

تدريجياً منذ سنوات، ولم يبقَ منها إلاّ القليل حتى الآن!

وإذا كـان مـن السهل علـى الجنـاح السديري تجـاوز الأخـوة غير الأشـقّـاء، واسترضائهم بصورة من الصور؛ فـإن الصعوبة تكمن داخل العصبة السديرية نفسها. فهناك احتمال بنسبة غير كبيرة أن تتفجّر داخلها الصراعات، بعد أن استفردت بالحكم.

إذا ما توفي سلطان، ولي العهد الحالي، فإن على نايف أن يحل مشكلتين يمثلهما



متعب مع أبيه: مستقبل سياسي مضمون اعتماداً على الحرس الوطني

شقيقاه اللذان يكبرانه سنّاً: عبدالرحمن؛ وتركي.

يتولى عبدالرحمن نيابة وزارة الدفاع والطيران، أي أنه ـ رسمياً ـ الرجل الثاني فيها. لكن الوزارة تدار فعلياً من قبل خالد بن سلطان، ويقبع في مؤسسات الـوزارة عدد من الأمراء من أحفاد الملك المؤسس، ممن تـزوجـوا ببنات سلطان نفسه. ولا يبدو أن أحداً من الأمراء ـ كما الملك نفسه ـ يقبل بأن تسلّم وزارة الدفاع الى شخص مثل عبدالرحمن، فهو أشبه ما يكون بأمّي جاهل، لا يجيد حتى التصريح. ومن جهة ثانية، فإن وزارة الدفاع، والتي تأكل نحو ٣٠-٤٠٪ من ميزانية الدولـة كل عـام، والتي يتم عبرها نهب الميزانية لا يمكن تسليمها بسهولة لعبدالرحمن، كما لا يمكن لهذا الأخير ان يأتمر بأمر ابن أخيه، وعليه فمن المتوقع:

ـ إحالة عبدالرحمن على التقاعد، وتعيين خالد بن سلطان وزيراً للدفاع.

ـ ترضية عبدالرحمن بـإغداق المـال عليه، وهو معروف ـ كما أخيه مشعل ـ بأن شراهتهما للمال لا تقف عند حدّ. كما يمكن تعيين أحد من أبنائه (وأكثرهم على شاكلة أبيهم) في منصب تشريفي إما في وزارة الدفاع، أو في واحدة من مؤسسات الدولة المسعودة!

لكن قد تأتي المشكلة الأكبر من تركي بن عبدالعزيز، شقيق نايف الآخر، فهذا قد كان نائباً لوزير الدفاع حتى عام ١٩٧٨، ومن يومها بقي منفياً لمجرد أنـه تزوج من هند الفاسي التي توفيت في أغسطس ٢٠١٠. وها هو تركي قد عاد من المنفى، في إشارة الى بحثه عن موقع أو حصّة من الحكم، او تعويضاً عما جرى له خلال ثلاثة عقود.

هنا أيضاً، لا يعتقد بأن تركي سيحصل شخصياً على منصب، ولا نظنّ بأنه يبحث عنه، اللهم إلا من أجل المساومة. جلّ ما يريد هو تعيين أحد أبنائه في موقع عالٍ في السلطة، وإعادة اعتبار له داخل الجناح السديري، وداخل العائلة المالكة.

ولا ينتهي المشهد السياسي المتوقع عند هذا الحدّ.

فهناك موقع الأمـير سلمان من كامل معادلة الحكم ومن دائرة السديريين السبعة.

في أية مشهد قـادم، هناك سؤال حول من يتولّى ولاية عهد نايف فيما إذا أصبح هذا الأخير ملكا (بافتراض ان الملك وولي العهد الحـالي سيرحلان عـن الدنيا قبل الآخرين: نايف وسلمان).

بوصول نايف الى ولايـة العهد، ومن ثمّ الى كرسي المُلك، فإن الدولة ستصبح سديرية كاملة.

بمعنى أنه لن يكون هناك ولياً للعهد من خارج الإطار السديري في المدى المنظور.

وهذا يحتّم الإتفاق على واحد من أمراء العصبة السديرية الأحياء. بموت سلطان سيكون الأحياء هم: عبدالرحمن، وتركي، ونـايـف، وسلمان، وأحـمـد. فالسديريون السبعة يصبحون خمسة، أحدهما، وهو نـايـف، سيصبح ملـكـاً. وإثـنـان آخـران سيتنحيان عن السلطة: عبدالرحمن وتركي. ولا يبقى سوى سلمان وأحمد (الذي يشغل نيابة وزارة الداخلية).

حين يصبح نايف ولياً للعهد، ستكون الداخلية من نصيب إبنه محمد. وفي هذه المرحلة على (العم أحمد) نائب وزير الداخلية أن يتنحّى من منصبه. إذ من غير اللائق أن يظهر العمّ تابعاً لإبـن الأخ! وفي هذه المرحلة يجب حسم موقع الأمير أحمد نفسه باعتباره أصغر الأمراء السديريين (مواليد ١٩٤١). فهل يبقى منصب نيابة وزارة الداخلية لأحمد ولكن يسلم لإبنه فيصل، أم يعهد إليه ـ أحمد ـ بإمارة الرياض مكان الأمير سلمان (مواليد ١٩٣٦)، فيما ينتقل هذا الأخير الى أن يصبح وزيراً للدفاع بدلاً من خالد بن سلطان كمرحلة أولى، ويبقى خالد نائباً له، ريثما يصبح نايف ملكاً وحينها ينتقل سلمان الى ولايـة العهد، وخالد الى منصب وزير الدفاع والطيران؟

هذا محتمل!

فالمرجح في لعبة الوراثة والصراع على السلطة، أن سلمان سيكون وليّ عهد نايف، ولا يوجد بديل لذلك، إلاّ أن يصنع (ملك المـوت) بديلاً، فلطالما كـان الموت (بوابة للتغيير) على الأقل للوجوه الكالحة الحاكمة!

الإنفراد بالمجد وتفكّك الدولة

يومـاً بعد آخـر تضيق دائـرة الحكم، وتتسع دائرة التهميش داخل العائلة المالكة. والحكم وإن وقع بيد أقوى العصب العائلية (السديرية هنا)، فإنه من جهة أخرى يزيد من إشكالات السلطة نفسها، ويزيد من عدد الساخطين والطامعين بين الأمـراء، بسبب تقلّص عدد الأسماء والجهات التي تستفيد من النظام وتغنم من قربها منه، وبالتالي تزداد العداوة، ويزهد المقرّبون من الحكم برمّته، ويضعف التعلّق به والدفاع عنه إن ألمّ به المكاره والتحديات، بحيث يؤول به في نهاية الأمر الى التفتت والسقوط، وفي الحالة السعودية يـؤدي الى تفكك الدولة برمّتها.

هذا ما يسمّيه ابن خلدون بـ (الإنفراد بالمجد) بما يحمل من تبعات، وهو مؤشّر

على أفول الدولة وهرمها قبل أن تموت. يلخص ابن خلدون رأيه بأن الوصول الى الملك قائم على قوّة العصبيّة وشوكتها التي تستطيع إزاحة عصبيّات أضعف وتحلّ محلّها، بعد أن ينالها التلف بفعل الزمن، وبفعل الترف الذي يرافق الملك. في السعودية، كان الأمر كذلك، حيث تغلّبت عصبة آل سعود، على عصبة آل الرشيد القبلية وكذلك على العصبية الهاشمية في الحجاز، والإدريسية في الجنوب، وغيرها، فأزاحتها جميعاً واحتلت مقاعدها، معتمدة في ذلك على عصبيّة مضافة هي مزيج من المناطقية النجدية، والدعوة الوهابية النجدية، خاصة هذه الأخيرة التي نجحت في خلق عصبية مذهبية/ مناطقية جعلت من البدو مقاتلين في سبيل نجاح العصبة السعودية ـ النجدية ـ الوهابية، وتسنّمها مقام السلطة.

هذا هو حال الدولة في نشأتها. وكان يمكن أن يختلف الأمر في نهايتها. فلم يعد هناك متسع للعصبيّات في الدول الحديثة لكي تتكتّل أو تصنع قوّة موازية للسلطة المركزية وللعصبة الحاكمة. لكن الذي حدث هو أنه تمّ تكسير هذه العصبيّات على السطح فقط، دون أن يخلق آل سعود عصبيّة أخرى جامعة (وطنيّة مثلاً) يمكن للباحث أن يتنبّأ بأن يكون تغيير العصبة الحاكمة مختلفاً عمّا سبقه. العصبيات لازالت موجودة مناطقية ومذهبية وقبلية. والسلطة السعودية لم تقتلها، وإن أنهكتها، ذلك أن الدولة السعودية لاتزال مثلما هو اليوم الأول في نشأتها قائمة ومستمرة على العصبيات، وتأجيجها وضرب بعضها بعضاً.

وإذا لم يكن بالإمكان أن تحدث دورة في الحكم، عبر وسائل ووفق قيم عالمية متعارف عليها مثل الإنتخابات، وغيرها.. فلا بدّ والحالة هذه أن يرتكز النظام على عصبته القديمة، وهو ما يحدث فعلاً. وكلّما جرى انحراف عن هذه المسيرة ولو بشكل يسير جداً، عاد النظام مجدداً الى قواعده العصبيّة مستنجداً بها، كيما تحميه من التغيير، وهو ما حدث جليّاً في مارس الماضي، حين تمّ تجنيد مشايخ الوهابية والعصبة النجدية لتفادي التغيير، الأمر الذي أدّى الى مكافأة هذه العصبيات في نحو عشرين قراراً ملكياً أغلب منافعها ذهبت الى قوى الأمن ومشايخ الوهابية ومؤسساتهم.

لهذا، وإزاء العصبيات القائمة والمتفجّرة في العقدين الماضيين، لا يحتمل أن يكون هناك تغييراً طوعياً في جوهر النظام السياسي القائم على العصبية الغالبة والمستأثرة بالملك والحكم والمال والدين والإعلام وكل مؤسسات الدولة.

لكن ضمن هذه العصبيات النجدية الموحّدة تجاه الخارج المناطقي والمذهبي والقبلي في (الحجاز، الشمال، الجنوب، المنطقة الشرقية الغنية بالنفط)، والتي يجمعها نظرياً مصارعة الخصم المنافس أو الذي يحتمل المنافسة، بمزيد من الإستئثار بالسلطة، وبمزيد من القوة والعنف، وبمزيد من محاولات بائسة لقتل الهويّة الخاصة/ الفرعيّة.. فإن العصبة النجديّة تميل الى التفكّك منها الى التوحد على ذات القواعد والأسس العصبوية الغالبة، أو المهمشة، أو المنتفعة جزئياً. كلّما انكمش النظام على ذاته، واستأثر أكثر بالسلطة، كلّما تباعدت عنه النخب المناطقية النجدية. بحيث يمكن القول بأنه داخل العصبة النجدية هناك انشقاق عن الحكم بنسبة أو بأخرى؛ وداخل الجهاز الديني هناك أيضاً انشقاق، وهناك آلاف من المعتقلين من (الوهابيين النجديين الأصيلين) الذين يفترض أنهم وآباءهم وأجدادهم كانوا يوماً ما دعامة النظام القائم.

شرعية النظام السياسي اليوم في محيطه العصبوي هي أقلّ مما كانت عليه في السنوات القليلة الماضية، ومؤشر شرعية النظام الى تناقص مستمر في محيطه الخاص، وهو لا يأمل بشرعية كبيرة في المحيط الأكثري في المناطق الأخرى، لأنها في الأساس منبوذة، ولأن الصراع على الغنيمة صار منحصراً في الدائرة النجدية، بعلمانييها وليبرالييها، ومشايخها، وقاعدتها، وأمراء وملوك آل سعود فيها.

ويتواصل الإنكماش الى داخل الدائرة الأصغر، صانعة القرار، ومالكة الأمر؛ أي داخل العائلة المالكة نفسها، حيث ينتهي الملك في يد بضعة أيد من أبناء الملك عبدالعزيز، بعد أن تمّ تهميش العديد من أفرع العائلة المالكة، وإبعادهم عن (الغنيمة).

يرى ابن خلدون: (إن الدولة تقتضي الإنفراد بالمجد، وما كان المجد مشتركا بين العصابة، وكان سعيهم له واحداً، كانت هممهم في التغلب على الغير والذبّ عن الحوزة أسوة في طموحها وقوة شكائمها، ومرماهم الى العزّ جميعاً، وهم يستطيعون الموت في بناء مجدهم، ويؤثرون الهلكة على فساده. فإذا انفرد الواحد منهم بالمجد، قرع عصبيتهم، وكبح من أعنّتهم، واستأثر بالأموال دونهم، فتكاسلوا عن الغزو، وفشل ريحهم، ورئموا المذلة والإستعباد. ثم ربى الجيل الثاني منهم على ذلك، يحسبون ما ينالهم من العطاء أجراً من السلطان لهم على الحماية والمعونة، لا يجري في عقولهم سواه، وقلّ أن يستأجر أحد نفسه على الموت، فيصير ذلك وهناً في الدولة، وخضداً من الشوكة، وتقبل به على مناحي الضعف والهرم لفساد العصبية بذهاب البأس من أهلها).

ثم يضيف ابن خلدون: (اعلم ان صاحب الدولة إنما يتم أمره بقومه، فهم عصابته وظهراؤه على شأنه، وبهم يقارع الخوارج على دولته، ومنهم من يقلد أعمال مملكته،



أبناء سلطان: خالد وبندر وفهد: مستقبل سياسي مضمون!!

ووزارة دولته، وجباية أمواله، لأنهم أعوانه على الغلب، وشركاؤه في الأمر، ومساهموه في سائر مهماته. هذا ما دام الطور لأول للدولة، فـإذا جـاء الطـور الـثـانـي... وظهر الإستبداد عنهم والإنفراد بالمجد، ودافعهم عنه بالراح، صاروا في حقيقة الأمـر من بعض أعدائه، واحتاج في مدافعتهم عن الأمر وصدّهم عن المشاركة الى أولياء آخرين من غير جلدتهم، يستظهر به عليهم، ويتولاهم دونهم.. وذلك مؤذن باهتضام الدولة، وعلى المرض المزمن فيها، لفساد العصبية التي كان بناء الغلب عليها، ومرض قلوب أهل الدولة حينئذ من الإمتهان وعداوة السلطان، فيضغطون عليه، ويتربصون به الدوائر، ويعود وبال ذلك على الدولة، ولا يطمع في برئها من هذه الداء، لأن ما مضى يتأكد في الأعقاب الى أن يذهب رسمها)(انظر مقدمة ابن خلدون، ص ٥٤١-٥٤٢).

شارك أربعة أفرع من العائلة المالكة في الإستيلاء على الرياض عام ١٩٠٢ ما أنتج حكماً لعبدالعزيز. كان عدد الإنقلابيين على حكم آل الرشيد في الريـاض ٦٧ شخصاً، منهم عشرة اشخاص فقط من ال سعود. اربعة من فرع آل فرحان؛ وأربعة آخرون من آل جلوي؛ وواحد من آل مشاري؛ إضافة الى الملك عبدالعزيز وأخيه محمد. بيد أن هناك فروعاً أخرى، كفرع الثنيان، الذين تولّى منهم الحكم في الدولة السعودية الثانية (عبدالله الثنيان بين عامي ١٢٥٧-١٢٥٨هـ) وذلـك بعد الحملة المصرية وتدمير الدولة السعودية الأولى، ثم قتل هذا الحاكم، وعاد الحكم الى الفرع الأساس (أبناء محمد بن سعود الذي أجرى اتفاقاً مع محمد بن عبدالوهاب صاحب الدعوة).

أما آل مشاري، فمع أن بعضهم شاركوا في بعض مسؤوليات الدولة السعودية الحالية، في مناصب صغيرة وقليلة، فإنهم اليوم لا يشار اليهم بأنهم حتى كأعضاء في العائلة المالكة. لقد انتهى هذا الفرع من المنافسة تماماً مثله مثل فرع آل الثنيان، وأيضاً مثله مثل فرع الفرحان، الذي هو أبعد فروع آل سعود.

بـاحـتـلال الـريـاض صـار الحـكـم في فـرع من أفـرع العائلة المالكة، هو فرع عبدالرحمن بن فيصل (والـد عبدالعزيز)، وقد نافسه فرع العرايف المعروفين أبناء عم عبدالعزيز من أبيهم (سعود بن فيصل). وكان هناك فرع بقي مساهماً في الحكم الى اليوم وهو فرع (جلوي بن فيصل)، ومن هذا الفرع اشتهر عبدالله بن جلوي، وابنه سعود، في حكم المنطقة الشرقية، ولا تزال هناك بقيّة اسمية لهذا الفرع (ينتمي أمير الأحساء الحـالي الى هذا الفرع). وهذا الفرع يزعم بـأنـه الأكـثـر مساهمة في احـتـلال الـريـاض، وفي تطويع القصيم ثم الأحـسـاء، وأنـه كوفئ بالتهميش، الى حد أن واحدة من حفيدات عبدالله بن جلوي كتبت كتاباً عنه، قبل نحو ١٥ عاماً ومنع من التوزيع، لأن رفع شأن آل جلوي، بما يعني تأسيس حقّ لهم في كعكة السلطة، وليس تفضلاً من عبدالعزيز وأبنائه الحاكمين.

الأمير طلال وابناه: الوليد، والسلفي خالد: خاسرون في السياسة ورابحون في المال!

لكن عبدالعزيز، الذي أصبح ملكاً، أراد أن يكون الحكم في ذرّيته، فتنازل له والده عن مسمّى الإمامة، وبقي لعبدالعزيز ثلاثة أخوة (محمد وعبدالله ومساعد) يعتقدون أنهم شركاء في الحكم، ولكن تم إبعادهم شيئاً فشيئاً، الى أن وصلت النهاية مع مساعد بن عبدالرحمن وزير المالية حتى ١٩٧٥، وكان معروفاً أن الملك فهد يكنّ له الكره الشديد.

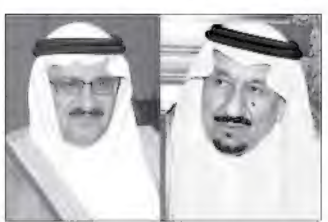
تخلّص عبدالعزيز من منافسيه من أبناء أبناء عمّه المعروفين بالعرايف (ابناء عبدالعزيز بن سعود بن فيصل)، وأشرك إخـوتـه في الحكم الى حـين، وهـيّـأ ابناءه للإستحواذ على السلطة كاملة، بإعلان سعود ولياً للعهد، ثم جاء فيصل بعد طرد سعود ونفيه الى ان مات في اليونان عام ١٩٦٨، ثم جاء خالد، ففهد، فعبدالله.

ونظراً لاتساع ذريّة الملك عبدالعزيز، حيث عشرات الأبـنـاء والبنات. كـان من البديهي أن تتشكل عصب من نـوع ما اعتماداً على القرابة من جهة الأم. وكان السديريون أكبر عصبة، حيث لم تنجب أية زوجـة من زوجـات عبدالعزيز هـذا العدد. فسعود لم يكن لـه أخ شقيق حـين تولى الحكم، وكذلك فيصل، وخالد كان له شقيق واحد هو محمد ابو الشرين، وأما فهد فكان واحداً من سبعة أشقاء، وعبدالله ليس له أخٌ شقيق، وهكذا. بل أن أبناء عبدالعزيز كانوا منقسمين على أساس (ابـن الجارية وابن السيدة!!) فأكثر الأبناء ولدوا من الجواري، في حين أن الجناح السديري ينتمي من جهة الأم الى إحدى القبائل المعروفة.

ونظراً أيضاً لعدد أفراد الأسرة الحاكمة من ذريّـة عبدالعزيز وغـيره، فـإن مشاكل عديدة ولّدها تكاثرها وازدياد عددها، الى أن تحدد مؤخراً أن يكون الحكم في ذرية عبدالعزيز في قانون ١٩٩٢، وصار يفرّق بين (صاحب السمو الملكي) الأمـر الذي يشير الى سلالة عبدالعزيز المؤسس، وبين (الأمـير..) الذي يشير الى أنه من غير فرع عبدالعزيز؛ وهناك آخرون كثيرون اسقطوا من حساب أن يكونوا من العائلة المالكة أصلاً، فلا يلقبون بأمير ولا غيره كما ذكرنا.

المشاكل التي جلبها آلاف من الأمراء، نـاتج من كـثـرة الـعـدد، حيث يصعب على كبار العائلة إرضـاء أفرادهـا فـرداً فـرداً بالمناصب والمال. والمناصب على كثرتها لا تتسع لهم، وإن وسعت فإنه لا قدرة لهم على إعطائها حقها لقلة كفاءتهم، وإن كانوا قادرين بالفعل وولوا جميع المناصب صغيرها وكبيرها، فـإن ذلـك يـؤدي الى اتساع الخلاف بين الأمراء، فكلّ منهم يطمع الى منصب أعلى، حيث المنافسة الشديدة التي نـرى بعضاً من آثـارهـا طافحاً في

الإعلام الرسمي حتى. المناصب لا تكفي العائلة المالكة ولو استحوذوا عليها كلّها من ألفها الى يائها، ومثل ذلك يقال عن المال، فرغم نهب معظم إمكانيات الدولة، إلا أن التنافس والعداوة قائمة بين الأمراء: فلماذا فلان يأخذ أكثر من علان؟ ولماذا أعطيت الأراضي بمساحة كبيرة الى الأمير


متعب ورّث وزارة البلديات لابنه منصور!

الفلاني، في حين أن الآخرين لم يحصلوا إلا على مساحات صغيرة؟ وهكذا!!

زد على هذا، فإن القبائل الكبيرة كما العوائل الممتدة الكبيرة لا بدّ أن تتفكك الى حمولات وعشائر، ولكل حمولة رأس وافراد ومطامح وتحالفات ومؤامرات حتى! تضخم العدد يضعف العصبيّة العائلية ويزيد النزاعات ويقسّم الجماعة الى جماعات.

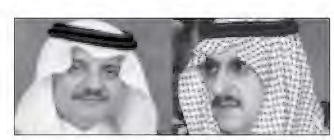
والمسألة التي لها أهمية في هذا الصدد أيضاً، هي أن زيادة أفراد الأسرة تقود الى عدم القدرة على ضبط تصرفات أفرادها، وهي المهمة التي يفترض أن يضطلع بها كبير العائلة. واليوم، فإن الأمير سلمان هو الذي يتولى هذا الملف، حيث لديه معرفة بتفاصيل العائلة وأفرادها، وله القرار في رواتب أفرادها وشرهاتهم، ومخصصاتهم، وفضّ المنازعات بينهم، وحسم الخلافات الزوجية وما أشبه. وقد اتاح له هذا المنصب فرصة لا تعوّض لإعداد ملف عن كل واحد منهم، ذكراً أو أنثى، كما لدى أية جهاز استخباري، بحيث يستطيع أن يشهر ما فيه من معلومات ضدّ الشخص إن لم يلتزم بالأوامر، أو إن تطلّع لأبعد مما ينبغي في طموحاته!!

بيد أن الذي يتحمّل التجاوز هو الشعب نفسه بكامل فئاته؛ إذ لنا أن نتخيّل تجاوزات وتعديات عشرين ألف أمير وأميرة على جيرانهم وعلى أموال الدولة وعلى التجار وعلى كل من يحتكّ أو يتعاطى معهم في المؤسسات الخاصة كالبنوك وغيرها. لقد سوّد آل سعود سمعة أنفسهم بكثرة التجاوزات على المستوى الشخصي وعلى المستوى العام، بلا رادع قوي، حتى وصل بهم الأمر الى قتل الناس، فضلاً عن قتل الضعفاء من العمال الأجانب ومن الخادمات، دون أن تقوم السلطة باعتقالهم أو محاكمتهم!!

كانت هناك ما يشبه العصب داخل العائلة المالكة، تحلل أكثرها بموت رؤوسها الملوك والأمراء، وما تبقى يكاد يتلاشى - أو تلاشى فعلاً - عدا العصبة السديرية الحاكمة، والباقي مجرد أدوات صغيرة في المنافسة، لا قيمة كبيرة لها. في وقت ما كان هناك جناح الملك سعود مقابل أخيه فيصل؛ ثم ظهر جناح فيصل المتحالف مع السديريين؛ ثم بعد موته ظهر جناح السديريين المتحالف مع خالد؛ ثم جناح الملك عبدالله (اكتشف الجميع أنه ليس جناحاً أصلاً، وإذا كان جناحاً فهو جناح مهيض لا أمل في علاجه!). وفي فترة من الفترات كان أبناء الزوجة من عبدالعزيز يشكلون ما يشبه التحالف، وهذا أيضاً انهار، لأن هذه الأجنحة عددها قليل، وقد انتهت بموت واحد أو أكثر من الأشقاء. وظهر أن أبناء الملك فيصل يشكلون عصبة واحدة: عبدالله الفيصل وزير الداخلية الأسبق؛ وسعود الفيصل وزير الخارجية الحالي؛ ومحمد الفيصل وكيل وزارة الزراعة والمياه السابق، وتركي الفيصل رئيس الإستخبارات الأسبق؛ وخالد الفيصل أمير مكة الحالي. لم يبق إلا وجهان من أبناء هذه العائلة لهما مكانة رسمية: سعود وزير الخارجية، وخالد الفيصل أمير مكة. أما تركي الفيصل الذي لا منصب له حالياً، فيحتمل أن يحتلّ منصب أخيه سعود. وابناء فيصل لا يختلفون كثيراً - رغم ما يقال عن تعليمهم وثقافتهم!! - عن بقية أبناء الملوك الآخرين، فلم يظهر أن هناك عصبة من ابناء الملك سعود، رغم أن لسعود حينما مات ما يزيد عن الستين ابناً وأكثر من ذلك من البنات! وأبناء الملك خالد مهمشين وربما مختلفين وبالقطع فهم رقم غير مؤثر في السلطة؛ أما ابناء فهد، فلم تهدأ الخلافات بين الأبناء بعد، وقد أبعد عبدالعزيز بن فهد مؤخراً عن منصبه، ومثله من قبل سعود بن فهد نائب رئيس الإستخبارات، والأمير الفجّ رئيس رعاية الشباب السابق، سلطان بن فهد الذي أطيح به العام الماضي. هناك اليوم رئيس رعاية الشباب الجديد نواف بن فيصل بن فهد؛ ومحمد بن فهد أمير الشرقية.

التحول نحو (السديرية) أمرٌ متوقع؛ فهذه العصبة تمسك بالسلطة منذ زمن بعيد؛ وهي من جهة ثانية أكثر العصب نشاطاً وتكتلاً؛ وهي مع هذا لا تزال أكبر العصب قوّة من حيث العدد.

في نهاية المطاف، فإن (السديرية) تعني تحديداً أكبر للسلطة بين (أصحاب


محمد بن نايف وأخوه سعود:
السيطرة على مفاصل الدولة

السمو الملكي) وتعني اكثر استفراداً بالقرار، أو (انفراداً بالمجد). ولذا يتوقع زيادة عدد المتخاصمين والساخطين والحالمين بين الأمراء.

العائلة المالكة تعيش عصر العصبيات. كانت كذلك ولم تزل.

العصبيّة تدير الدولة، سواء كانت عصبية مناطقية أم مذهبية أم عائلية.

ومثل هذه العصبيات التي يفترض أن قيام الدولة قد أضعفها، لا تتيح تغييراً سياسياً تدريجياً ولا إصلاحاً لا يموت فيه الذئب جوعاً ولا تهلك الشياه!

لا بدّ أن تقوم عصبية جديدة، ثورة تطيح بهذه العصبة العصابة.

هذا مآلها، لأن العصبيات تتفكك، وستأتيها أمواج من العصبيّات غير المتحدة، لتخلخل حكم العائلة المالكة الى أن تقع في نهاية الأمر.

والله غالب أمره.

الملك ورجال الدين:

إجماع على مناوأة الإصلاح

سعدالدين منصوري

سؤال (من يقف ضد الإصلاح في السعودية؟) بدا الآن خارج الزمن، لأن من هم ضد الإصلاح ينتمون الى المؤسستين السياسية والدينية على السواء، وليس هناك من يمكن تصنيفه في خانة المؤيّد للإصلاح وآخر مناوىء له في أي من المؤسستين. قبلنا سابقاً إثارة السؤال من باب الفضول، في مسعى لأن نرى بالفعل تمايزاً داخل هاتين المؤسستين، ولكن بعد أن بات كل شيء واضحاً، يصبح السؤال متّجهاً إلى مقصد آخر.

حين يطرح التشابك بين رجال في مؤسسة الحكم ورجال في المؤسسة الدينية تفسّر تلقائياً على أنها تشابك في حلبة الإصلاح، والأمر ليس على هذا النحو دائماً، وهذا ما تحاول دائماً أن تقرأه الصحافة الغربية.

في يوم الجمعة، وعند الساعة الواحدة ظهراً يؤمّ الشيخ سعد بن ناصر الشثري الصلاة في مسجد صغير في حي راق في الرياض، عاصمة السعودية. يملأ المؤمنون طابقي المسجد، ويستمعون الى خطبة العالم حول المعنى الحقيقي للتحية التقليدية (السلام عليكم). يقول الشثري إنها تعني أن تحب جارك.

إنها رسالة معتدلة من رجل حتى في السعودية المحافظة بشدة، وبلد الأكثر صرامة في العالم. قبل ١٨ شهراً فقط، أقيل الشثري، ٤٥ عاماً، من هيئة كبار العلماء من قبل الملك عبد الله، الذي يحكم المملكة منذ أغسطس العام ٢٠٠٥.

كان جرمه إنتقاد قرار الملك بالسماح للباحثين من الذكور والإناث بالعمل معاً في جامعة الملك عبد الله للعلوم على ساحل البحر الأحمر، كلّف بناؤها مليارات الدولارات. وكان الملك قد أطلق على الجامعة (منارة للتسامح). ردّ الشثري بالقول بأن (الإختلاط بين الجنسين هو إثم كبير وشرّ عظيم.. وعندما يختلط الرجال بالنساء، فإن قلوبهم تحترق وسوف ينصرفون عن الهدف الأساسي من التعليم).

لايزال الشثري غير نادم. وفي مقابلة مع صحيفة (الغارديان) البريطانية وهي المقابلة الأولى له مع صحيفة غربية، يقول (إن من واجب علماء الدين تقديم المشورة للحكام)، وأيضاً: (لجعل الحكام يتقوا الله اذا أخطأوا المسار الصحيح، وتذكيرهم عقاب الله، اذا استمروا في الخطأ).

في انتقاد ضمني للعائلة المالكة فاحشة الثراء، قال الشثري أن القرآن يعلمنا أن المال لا ينبغي أن يكون موضع إعجاب، ولا ينبغي أن يحسد الأغنياء. فكلما ازددت، أنت، فقراً كلما كان حسابك في الحياة الدنيا والآخرة أقل.

مثل هذه التوترات بين أحفاد بن عبد العزيز آل سعود، الزعيم القبلي الذي وحّد الدول المتحاربة في شبه الجزيرة العربية لتشكيل السعودية في عام ١٩٣٢، ورجال الدين في البلاد ليست جديدة. بعد استخدام المقاتلين الوهابيين المتعصبين دينياً، لغزو مملكته الجديدة، سحق إبن سعود التمرّد في وقت لاحق، وعقد صفقة مع علماء الدين المحافظين في البلاد والذي تسبب في معاناة استمرت حتى اليوم. وقد سمح للمؤسسة الدينية استقلالية واسعة، والسيطرة على وزارات رئيسية وحصة من الثروة في المملكة. في المقابل، في أزمة بعد أزمة، فإنه قد حان لمساعدة العائلة بدعم سلطتها بالفتوى.

ولذلك، في عام ١٩٩١، أعلن رجال الدين بأن القوات الأميركية يمكن أن تقيم في المملكة. بعد هجمات ٩/١١، حيث كان ١٥ من ١٩ من الخاطفين من السعوديين، تنصل علماء الدين من تطرّف تنظيم القاعدة، وقبلوا على مضض بعض التغييرات على الكتب المدرسية التي تشجع على التعصب، وتعاونوا في مجال الحد من تدفق الأموال من السعودية الى المنظمات الراديكالية.

هذا العام، وحيث أن التظاهرات أطاحت بقادة تونس ومصر وهدّدت الكثير من قادة الدول العربية، فإنهم، أي علماء الدين، أبلغوا المؤمنين بأن الاحتجاجات ضد حكامهم غير إسلامية.

(العلاقات بين الأسرة المالكة ورجال الدين جيدة جداً)، كما يقول تركي السديري، رئيس تحرير صحيفة الرياض الموالية للحكومة. ولكن هذا الدعم هو في كثير من الأحيان على مضض.


سعد الشثري: أقاله الملك بسبب نقده

الشثري يمقت تحرّكات الملك الحالي نحو نحو الإصلاح التدريجي.

الجزء الأكثر محافظة في السعودية هي منطقة القصيم، وتقع نحو ٢٥٠ ميلاً باتجاه الغرب عبر هضبة صحراوية من العاصمة. وقد شهدت المدن هنا تحديات متكررة لسلطة آل سعود. كانت هناك أعمال شغب عندما تم إقرار تعليم المرأة الستينيات من القرن الماضي وفي التسعينيات كانت المنطقة قاعدة حركة الصحوة للعلماء الراديكاليين الذي ألهموا وأثروا على بن لادن.

وهنا ينظر إلى كل من آل سعود وعلماء المؤسسة الدينية المقرّبة من الملك بقدر من الشك غير المعلن. من القصيم، الرياض تبدو مثل باريس، والمدينة ـ الميناء ـ المتسامحة نسبياً، وهي جدة تبدو مثل بانكوك، كما يقول أحد الإصلاحيين السعوديين.

ولكن هناك تنوع حتى في القصيم المحافظة أيضاً.

إبراهيم الدويش يدير معهد العلوم الاجتماعية في بلدة صغيرة من الرس. عالم الدين البالغ من العمر ٤١ عاماً، يستخدم جهاز آيفون، ويقول أنه كان يستمتع بوقته في المملكة المتحدة العام الماضي، حيث كان معجباً بالمرور المنظم والجامعات المتعدّدة ـ ولكن ليس السكر في

الأماكن العامة في عطلات نهاية الإسبوع.

فبعد أن كانت فيما مضى توصف بأنها رجعية، فيما ينظر إليها الآن محلياً باعتبارها معتدلة نسبياً، يقول الدويش: ليس هناك شيء خاطىء في قيادة المرأة من الناحية النظرية لكنه يعارضها من الناحية العملية لأن جلب النساء الى الطريق سيتسبب في وقوع حوادث مرورية عديدة. على قدم المساواة، رحّب الدويش بتكنولوجيا الاتصالات الجديدة المتغيّرة التي جلبت الى المملكة، كما يعني الانترنت بأنه يستطيع توظيف النساء في معهده. وهن قادرات على العمل من المنزل وبذلك يتجنبن الاتصال بالرجال الذين هم ليسوا أزواجاً لهن أو ليسوا من أفراد أسرهم المباشرة، حسب قوله.

واضاف: (اذا كنت تسأل النساء في جميع أنحاء العالم إذا كنّ يفضلن بيئة مختلطة أو أن يكنّ بعيداً عن الرجال، فإنهن سيخترن الأخير). وقال الدويش، الذي كان من أوائل المراكز التي نشرت تقريراً عن العنف المنزلي في المملكة، كما أخبر بذلك صحيفة الغارديان.

كما في أماكن أخرى من السعودية، فقد تغيّرت الرس كثيراً منذ كان الدويش طفلاً. وقد شهدت العقود الأربعة الأخيرة نزوحاً سكانياً هائلاً من الريف إلى المدن الصغيرة وداخل المدن، وكذلك قفزة في الراحة المادية وهدم كل مبنى تقريباً يعود الى ما قبل تاريخ الثروة النفطية الهائلة في السبعينيات. منذ أربعين عاماً، لم يكن معظم النساء وكثير من الرجال لديهم القدرة على القراءة.

ولكن هناك أوقات الحنين إلى الماضي. الرس كانت (بلدة هادئة حيث يعرف الجميع بعضهم البعض)، كما يتذكّر الدويش. (لقد كانت نقيّة وهادئة جداً).

العدد المتزايد من المشاريع التراثية في المملكة يشير الى مثل هذه المشاعر على نطاق واسع. بلدة الرس افتتحت مؤخراً متحفاً (تقليدياً) في زاوية من مركز للتسوق حيث الجندي سابقاً يرتدي اللباس التقليدي، ويعدّ القهوة على الطراز القديم للزوار الذي يجلسون على السجّاد. هناك أكثر من ٨٠ زائراً يأتي كل يوم، وأغلبهم من الشباب الذين لديهم فضول التعرّف على تراثهم.

وقال الدويش، رجل الدين، أن المتحف هو مبادرة جيدة، لأنه (عندما تختفي التقاليد بين عشية وضحاها، فإن تتفاعل بشكل سيء).

واحدة من ردود الفعل تلك في العقود الأخيرة هو التطرّف العنيف. فقد تعرّض المملكة السعودية الى سلسلة من هجمات مستوحاة من القاعدة بين ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤، ما عجّل بتطوير واسع النطاق لأجهزة الأمن واعتقال مئات الأشخاص. وكان البعض الآخر من المسؤولين والمحاربين القدامى في معسكرات تدريب المتشدّدين في أفغانستان، فيما كان آخرون مجرد مجنّدين جدد. السنوات الأخيرة كانت هادئة على أية حال.

يقول عبد الله الهدلق إخصائي علم الجريمة في وزارة الداخلية، والذي يعمل على الإسلام الراديكالي في السعودية (أن المشكلة إختفت الآن تقريباً). وأن (القاعدة تموت هنا. وأن الوعي العام أعلى بكثير، والأمن أصبح صارماً).

وقد تم القبض على أكثر من ١٠٠٠٠ شخص بتهم تتعلق بالإرهاب، وأحيانا بناء على أدلة واهية، كما يقول مدافعون عن حقوق الإنسان. وقد فرّ العديد من كبار المتطرفين في اليمن. وقد بدأت محاكمة المسلّحين المزعومين والمتهمين بهجوم عام ٢٠٠٣ على مجمع سكني يقطنه بصورة كاملة تقريباً الوافدون. ومن المتوقع صدور عشرات أحكام الإعدام.

يتم التعامل مع المخالفين الأقل خطورة بتساهل أكبر. الهدلق يدير فريقاً من علماء النفس والمستشارين ورجال الدين الذين يعملون لإعادة تأهيل المقاتلين السابقين في مركز في ضواحي الرياض. منذ إفتتاحه في العام ٢٠٠٧، ومئات من السجناء الذين أفرج عنهم في الآونة الأخيرة، أدينوا بتنفيذ عمليات مسلحة (قد تخرّجوا).

معدلات العودة إلى الإجرام، حسب الهدلق، كانت حوالي ١٠٪ بالنسبة لأولئك المتورطين في أنشطة الدعم، أو الذين سافروا الى العراق لمحاربة القوات الاميركية هناك، ولكن اقترب ٢٥٪ من ١٢٣ مواطناً سعودياً من الذين اعتقلوا في معتقل غوانتنامو.

العديد من (المحاربين القدامى في غوانتانامو) من هؤلاء على رأس قائمة المطلوبين في وزارة الداخلية، وفقاً لمنصور التركي، المتحدّث بإسم وزارة الداخلية.. الآن هناك العديد من زعماء مجموعة (تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية) يقيمون في اليمن.

يوسف الرابش، ٣٢ عاماً، هو أحد المقاتلين المخضرمين في غوانتامو والذي جرى تأهيله بنجاح؛ اعتقل مثل كثيرين على يد القوات الأميركية في أفغانستان في أواخر عام ٢٠٠١. وأمضى سبع سنوات في عهدة الولايات المتحدة قبل أن يتم الإفراج عنه دون توجيه تهمة. يزعم الرابش أنه كان في أفغانستان للبحث عن أخيه، وهو مقاتل من طالبان. وقالت السلطات العسكرية الأميركية أنه مقاتل مدرّب.

في المعتقل في أفغانستان ثم في كوبا، يقول رابش (ضربني الأميركيون، جرّوني، وقيّدوني بالسلاسل مثل الكلب). كانوا يتعاملوا معنا أسوأ من الحيوانات، إلا أن برنامج إعادة التأهيل أزال هذه التجربة السوداء بعيداً).

وعند اطلاق سراحه، أوجدت الحكومة له وظيفة مدير شركة سيارات الأجرة، وزوجة في مسقط رأسه في بريدة في منطقة القصيم، وقدّمت له عشرات الآلاف من الدولارات لتغطية نفقات حفل زفافه. إنه الآن (يفهم الإسلام بشكل أفضل).

وقال (هناك أسباب مشروعة للجهاد في ديننا لكني تعلّمت أنه لا يوجد شخص عادي يمكن القول أن هناك ما يبرر الجهاد، وهذا لا يمكن إلا أن يكون رجال الدين الإسلامي الذين يتخذون هذا القرار وفقا لشروط معينة)، حسب قوله.

قال الأمير نايف، أحد أكثر الأمراء محافظة ووزير الداخلية، لجمهور محلي أن الإرهاب (قد أساء لكثيرين، وشوّه صورة الاسلام، والعرب خاصة السعودية).

نايف هو رئيس الشرطة الدينية، وإن كانوا أقل وحشية واقتحامية من ذي قبل. ومن المعروف أن الطهرانية المتزّمتة في السعودية هي معروفة بكونها تتعارض مع أي اصلاحات اجتماعية كبيرة في البلاد.



ابراهيم الدويش: مع قيادة المرأة للسيارة!

التآكل العميق للمحافظة في السعودية هو حقيقة واقعة ولكنها ليست عملية واحدة ولا خطية. فمن غير المرجح للغاية حتى العناصر الأكثر اعتدالا داخل العائلة المالكة سوف تسعى إلى تسريع وتيرة الإصلاح والمخاطرة في استعداء المؤسسة الدينية. وفي حال ورث نايف ـ وهو يبلغ حالياً ٧٦ عاماً والثاني في ترتيب ولاية العرش، وهو يصغر الملك بإحدى عشر عاماً ـ معظم المحللين يتوقعون أجواء رجعية جديدة.

كثير من السعوديين سيكونون سعداء!

يقول عبد الله العتيبه، ٣٢ عاماً، مخاطباً زائره الغربي (لديكم الديمقراطية، ولدينا ديننا)، وهو تاجر إبل يستمع الى أخبار انتفاضات ربيع العرب على الراديو في خيمة في مناطق نائية تقع على هامش الرياض. ويضيف: (لقد فقدتم تقاليدكم، ونحن لم نفقدها، ومن الأفضل أن تبقى الأمور على هذا النحو).

التواجد العسكري الأميركي في العراق

لماذا تريد السعودية استمراره؟

خالد شبكشي

قضايا أساسية عديدة تجعل السعودية ومن ورائها دول الخليج الأخرى مصرّة على بقاء القوات الأميركية في العراق.

هذا يتوافق مع رغبة واشنطن في إبرام اتفاقيات دائمة مع بغداد من أجل تسهيل وجود عسكري أميركي دائم في ذلك البلد. ومن هنا لا تحتاج الولايات المتحدة الى ضغط من محمياتها الخليجية لتبقى، ليس في أراضيها فحسب، حيث القواعد العسكرية منتشرة في كل دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن أيضاً ـ وهذا هو المهم ـ في هذا العراق الذي شكّل إغراء وتهديداً ـ في آن واحد ـ للمصالح الأميركية ومحمياتها في الخليج.

هناك تطابق في الهواجس بين واشنطن وحليفاتها تجاه العراق. وهناك أيضاً ـ والى حد كبير ـ تطابق في الأهداف والتوجهات والدوافع.

وبالرغم من أن العراق مثّل في فترة سابقة نقطة اختلاف في وجهات النظر بين السعودية وبعض الدول الخليجية من جهة، والولايات المتحدة من جهة أخرى، بشأن السياسات والحكم الذي يجب أن يسود في العراق (السعودية ترفض النظام الديمقراطي لأنه يأتي بالأكثرية الشيعية الى الحكم؛ وهي تعتقد أن السياسات الأميركية زادت من النفوذ الإيراني في العراق).. إلا أن المرحلة الحالية، ويتوقع أن تكون كذلك في المستقبل، تميل الى التوافق التام بين السعودية وواشنطن بشأن الموضوع العراقي. الى حدّ أن تركي الفيصل، وفي تصريحات أخيرة له، لم يشر الى أية اختلافات بين اميركا والرياض تجاهه، وهو الذي اعتاد اعلان وتوضيح اختلافات وجهات النظر بين البلدين في هذا الموضوع الحساس.

ما هي القضايا المشتركة في مستقبل العراق؟

حسب الإتفاقيات الأمنية التي وقعتها واشنطن مع حكومة بغداد، وبموافقة معظم القوى السياسية على اختلاف توجهاتها، فإن القوات الأميركية يجب أن ينجز انسحابها من العراق بنهاية العام الجاري. لكن الولايات المتحدة التي ظهرت وكأنها راغبة في الإنسحاب، بغية تهدئة الوضع الداخلي المعارض لها، ونأت بنفسها بقدر لا بأس عن الشأن المحلي السياسي العراقي، فإنها قد بدأت بسحب عشرات الألوف من قواتها، ولكنها كانت تريد إبقاء قواعد عسكرية لها في ذلك البلد، هيأتها لهذه المرحلة.

من الصعب أن تتنازل واشنطن عن كل استثمارها السياسي والعسكري في العراق، والذي دفعت فيه الدماء والأموال، لصالح قوى إقليمية لا تشاركها الرؤية السياسية بالضرورة، كتركيا، أو تعتبر منافساً وعدواً لها كما إيران، في حين أن حلفاءها المجاورين للعراق، خاصة السعودية، لا يوجد لديهم النفوذ في ذلك البلد بحيث يعوّض عن تواجد أميركا العسكري المباشر. وكانت الولايات المتحدة قد ألحّت على السعودية مراراً وتكراراً طيلة السنوات الماضية أن تستثمر سياسياً في العراق (وليس التخريب وارسال القاعدة والتكفيريين اليها) تحسباً لمثل يوم الإنسحاب الأميركي إن اضطرت اليه. السعودية فضلت تخريب المعادلة العراقية، ولو بالدمّ والإرهاب، ولم تستثمر صداقاتها القديمة، بل استعدت كل القوى العراقية، عدا أقلية ضعيفة، زودتها بالمال وفشلت في الوصول الى الحكم، وتغيير المعادلة القائمة.

لهذا لا تستطيع الولايات المتحدة التعويل على نفوذ سعودي أو أردني أو خليجي عام يعوّض خسارة نفوذها المباشر بسحب قواتها؛ ولذا هي مضطرة بشكل كبير الى أن تبقي آلافاً من قواتها في القواعد العسكرية العراقية التي أعدتها منذ الإحتلال لهذا الغرض؛ وهي بهذا تفضل شراكة في النفوذ مع ايران وتركيا وسوريا، على أن تخسر كل شيء بمجرد أن تسحب قواتها من الأراضي العراقية.

ثلاث قضايا مقلقة بالنسبة للسعودية (والى حد كبير دول الخليج) تدفعها للإصرار على بقاء القوات الأميركية في العراق:

١/ القضية الأمنية:

لقد تمّ تدمير العراق واحتلاله لأن قوّته في النهاية صبّت باتجاه معاد لمصالح الولايات المتحدة الأميركية (احتلال الكويت). في وقت كان فيه العراق معادياً ومحارباً لإيران، تقاطر عليه الدعم الغربي والشرقي والعربي، لأن مشروع محاربة ايران كان يخدم أطرافاً عديدة متناقضة ومتماثلة في آن.

العراق اليوم قوّة ستنهض وإن تمّ تكسيرها عسكرياً عبر الإحتلال. والعراق بطبعه موطن العصبيات العشائرية والطائفية والإثنية، ويرى أن له حق

الريادة في الخليج. هكذا كان العراق بنظر صدام ومن قبله الحكام السابقون، بل هذه رؤية العراقيين العاديين بشكل عام. تتغذّى طموحات العراق على ما لديه من قوة إقتصادية وبشرية وعسكرية. إن مكانته ونفوذه السياسي مرتبطان بالجيوبولتيك، ولهذا كان العراق منافساً لدول عديدة بما فيها سوريا والسعودية كقوتين سياسيتين في المنطقة.

بعد إسقاط صدام، حرصت الولايات المتحدة وحليفاتها أن لا يكون للعراق جيشاً قوياً يكون بإمكانه حتى الدفاع عن حدوده. لكن العراق وهو ضعيف، ليس فقط غير قادر على حماية نفسه، بل بحاجة الى دعم خارجي (اميركي بالتحديد). وهذا لن يتم الى الأبد، فلا بدّ أن يستعيد العراق بعض عافيته، ويحمي حدوده، ويشتري شيئاً من الأسلحة التي يحتاجها. وفي أقل الظروف، فإن العراق بجيش ضعيف، لا يستطيع أن يوقف التهديدات الآتية من الخارج: ايرانية بنظر السعودية وأميركا؛ وسعودية بنظر عراقية. وحتى في هذه الحالة، فإن العراق بجيش غير مسلح بالأسلحة الثقيلة يمكنه أن يهدد الأمن في دول الخليج الأخرى، كالكويت، إن أراد.

المشكلة الأساس، ليست في إضعاف العراق عسكرياً، وجعله تابعاً؛ فهو كذلك بالفعل اليوم.

المشكلة الحقيقية هي أن النظرة الخليجية والأميركية لازالت ـ رغم إسقاط صدام حسين ـ تعتقد أن العراق خطرٌ أمني على دول الخليج. وكأن وجود العراق بحدّ ذاته يمثل خطرا! وما يستتبع هذه الرؤية الخليجية من سياسات تجاه العراق، هي ما يزعج هذا الأخير:

فالعراق يراد له أن يكون منبوذاً سياسياً ومحاصراً من كل الأطراف.

ويراد من العراق أن يهمل تماماً في مسألة الترتيبات الأمنية في الخليج، الذي يُزعم بأنه بحاجة الى حماية. ولكن ممن؟ مرة يقول الخليجيون من إيران، ومرة أخرى من العراق، وقبلها من السوفيات، وهكذا! مع أن العراق بلد خليجي، ولكنه مرفوض أن يكون جزءاً من مجلس التعاون الخليجي، ويتعاطى معه كبرّاني، كما يتعاطى معه كعدو، وفي أقل الأحوال كمنافس. لا يمكن تحقيق أمن خليجي بإخراج العراق من دائرة الترتيبات الأمنية الإستراتيجية؛ وبدخوله لا يعدّ العراق خطراً، خاصة إن كان تحت القبضة الأميركية. لكن السعودية لا تريد أي دور سياسي للعراق في محيطه الخليجي والعربي. كما أنها لا تريد أن يكون له أي دور في الترتيبات الأمنية، لأنه في هذه الحالة سيقلّص من نفوذ السعودية السياسي والعسكري بين دول الخليج. اي أن العراق قد يكون هو بطل المنطقة، والمدافع عنها، وهذا ما لا ترغب به السعودية.

ولهذا السبب ـ أي التعاطي مع العراق كعدو ـ لم تشأ السعودية إلا تعويق تأهيل العراق سياسياً، وعمدت الى محاصرته، بل وعدم الإعتراف به، وهي حتى اليوم لم تفتح سفارتها فيه!

وزيادة على ذلك، تريد السعودية تعويق العراق اقتصادياً حتى لا يقوم على قدميه. وهي متخوفة من عودة العراق لتصدير حصته المقررة من أوبك من النفط، وهي الحصة التي لم ينتجها ويصدرها بسبب الظروف الأمنية وتآكل المنشآت النفطية فضلاً عن التخريب الذي قامت به القاعدة ومصدرات السعودية من التكفيريين الى العراق. بل أن السعودية قلقة من تصاعد أسعار النفط، لأن ذلك يوفر للعراق ـ كما إيران ـ إمكانات مالية تعيد له الحيوية، وتجعل النظام السياسي مسترخياً بقدر كبير. وهذا ما يفسر زيادة الإنتاج السعودي من النفط الى مستويات غير مسبوقة، دعماً للنظام الإقتصادي الغربي المتهاوي من جهة؛ وضرباً لإقتصاديات الدول المعادية أو المنافسة كما في ايران والعراق.

وفي هذا الإطار، فإن السعودية هددت عدداً من الشركات النفطية الغربية من تطوير الحقول النفطية العراقية، وقدّمت بعض الإغراءات البديلة شرط التخلّي عن الإستثمار في العراق.


السعودية تطالب باستمرار قوات الإحتلال في العراق

من كل هذا نخلص الى حقيقة أن عراق صدام حسين، من وجهة النظر السعودية، هو نفسه عراق ما بعده، بل أن التالي أسوء من السابق: لأنه عراق تحكمه نصف ديمقراطية، ولأنه عراق تحكمه أكثرية مختلفة مذهبياً، طالما ناصبتها الرياض العداء، وهي تشعر بأنها لا تستطيع التعايش معها لأسباب طائفية.

ونأتي هنا الى الهدف السعودي ـ الخليجي ـ الأميركي: فبقاء القوات الأميركية في العراق، يعدّ ضامناً أساسياً

من أن الأخير لن يتغوّل في المستقبل، من خلال التحكّم بسياساته الأمنية والعسكرية، ومن خلال الضغط السياسي أيضاً. إذا ما خرجت القوات الأميركية من العراق، فإن أحداً لا في السعودية ولا في غيرها من دول الخليج، أو حتى الدول المجاورة التركية والإيرانية والسورية، يستطيع أن يمنع العراق من تأهيل نفسه عسكرياً وأمنياً. وبسبب الموقف السعودي المعادي للعراق، لا يستطيع أحدٌ أن يتنبّأ تماماً بردّ الفعل العراقي ـ المتحرر من أسر الضغط الأميركي العسكري ـ تجاه السياسات الخليجية الأمنية والسياسية والعسكرية. وقد خبرت دول الخليج جميعاً تحفّز العراق، وإمكانية رد فعله السلبي ضدّها. ابتداءً مع الكويت فيما يتعلق بالديون المترتبة منذ عهد صدام حسين ورفضها التنازل عنها؛ ومن خلال رد الفعل على التصويت الكويتي على مسألة إخراج العراق من (الفصل السابع)، أو من خلال رد فعل العراق وقواه السياسية على مسألة مشروع الكويت لبناء ميناء مبارك الكبير، والذي يعتقد أنه سيخنق العراق اقتصادياً واستراتيجياً. ردود الفعل تلك، قابلها ردٌ كويتي رسمي متحفّظ ومحدود، فيما قام النواب السلفيون المرتبطون بالسعودية، بالتحريض على معاداة العراق، وقابلوا أمير الكويت، الذي قال له بأنهم جهلة بموازين القوى؛ وأن مقتدى الصدر وعشرين ألفاً من ميليشياته قادرة على احتلال الكويت!

والبحرين، خبرت رد الفعل العراقي الشعبي والرسمي والديني، فيما يتعلق بالثورة القائمة ضد نظام الحكم هناك، ما دعا البحرين لإيقاف طيرانها (طيران الخليج) من التواصل مع مطار بغداد، ومثله مطار بيروت، ومطار طهران، في نزعة لا تخلو من الطائفية، وإن كان القرار في غير صالح البحرين اساساً لا سياسياً ولا اقتصادياً. وحتى السعودية، فإنها ـ بسبب سياساتها المعادية للعراق سابقاً ولاحقاً حتى الآن ـ تعلم أن الأغلبية الساحقة من العراقيين يكنّون لها عداءً شديداً، بسبب عملها التخريبي الداخلي، وهي ـ أي السعودية ـ قد استبقت الأمر منذ سنوات، وتعاقدت على بناء سور أمني ـ غير مسبوق في التاريخ البشري ـ يكلف عشرات المليارات من الدولارات، يحجز العراق بحدوده المتسعة مع السعودية.

باختصار: فإن السعودية وقطر بشكل خاص، فضلاً عن الكويت والإمارات، واللاتي ناصبت العراقيين العداء، المكشوف حيناً والمبطن في أحايين كثيرة، تعتقد بأن خروج القوات الأميركية من العراق، سيؤدي الى زيادة التهديد العراقي لدول الخليج، وأن وجود تلك القوات هو الوسيلة الوحيدة المتوفرة لإبقاء العراق غير مؤهل وغير قادر على القيام بأي تهديد، وبأي عمل دون الرغبة الأميركية.

أيضاً فإن الولايات المتحدة تشعر ـ ضمن الظروف السياسية القائمة ـ بأن العراق يمكن أن يخرج من سجن الماضي الصدّامي، ويبدأ بممارسة دوره الأمني، وبالضرورة السياسي، على نطاق واسع، وبشكل قد يعقّد الإستراتيجية الأميركية في المنطقة الخليجية، وقد يؤذي حلفاءها ويضرّ بنفوذهم السياسي والأمني (السعودية بشكل خاص).

قواعد ومنشآت عسكرية ومؤسسات أميركية في العراق

٢/ القضية السياسية:

بدخول القوات الأميركية واحتلالها لأراضيه، خرج العراق من المعادلة السياسية الإقليمية والعربية بشكل شبه كامل.

العراق كان مشغولاً بنفسه، ولم تكن له سياسة خارجية، وأنّى تكون له سياسة خارجية وبريمر يدير الدولة العراقية برمتها؟ وكيف تكون له سياسة مستقلة في الأساس، وهو مشغول بالجزء الأمني والمفخخات المصدّرة من سوريا والسعودية؟ زد على ذلك، لم تكتمل في السنوات الأولى العملية السياسية، فلا دستور موجود، ولا برلمان منتخب، ولا مجالس محلية، ولا حكومة قائمة تبعاً لذلك، فضلاً عن أن القرار السياسي والإقتصادي والأمني والعسكري وغيره، كان في مجمله بيد المحتل الأميركي ومستشاريه.

شيئاً فشيئاً، استكمل العراق بنيته الدستورية، وبصعوبة بالغة تخطّى المشاكل الأمنية الكبرى، وظهرت حكومة عبر الإنتخابات، وجرت عملية المحاصصة (التوافقية) بين الكتل السياسية، وبدأت الدولة تسيطر على جزء كبير من الوضع

الأمني، وتتسلم الأمن داخل المدن، وغير ذلك.

من البديهي هنا، أن ينتقل تطور الوضع الى الجانب السياسي، حيث فتحت السفارات أبوابها، العربية والأجنبية، ولكن العقل الرسمي العراقي كان مشغولاً بالصراع الداخلي على الحكم، وعلى توفير متطلبات الحياة الأولية للسكان من الخدمات، وعلى توفير الحدّ الأدنى من الأمن. هنا، لم تتسابق الدول العربية لفتح سفاراتها، فبعض تلك الدول لم تجد نفسها معنيّة بما يجري، وبعض الدول الأخرى كانت شريكاً في تخريب الوضع الأمني الداخلي: سوريا والسعودية وقطر ودول خليجية أخرى. ومصر ـ مبارك ـ كانت مجرد ملحق للسياسة السعودية. لكن خلال السنوات الأربع الماضية، افتتحت معظم السفارات، بما فيها سفارات خليجية، وبقيت دولتان رائدتان في المعارضة هما: مصر والسعودية (وقطر كملحق). مصر تراجعت وفتحت سفاراتها بإغراءات اقتصادية عراقية كبيرة. أما السعودية فرفضت كل العروض، ولم تفتح سفارتها حتى اليوم، ومثلها قطر التي جنّدت الجزيرة لخدمة السياسة الخاصة بها، والتي كانت في جوهرها طائفية أيضاً.

لم تكتف السعودية طيلة سنوات احتلال اميركا للعراق بمحاصرة الحكم الوليد، بحجة أو بأخرى (الوضع الأمني مرّة، ووضع شروط تعجيزية مسبقاً، والخشية من الوضع الداخلي الوهابي على الحكم ثالثاً). بل أنها عمدت الى محاصرة العراق سياسياً، وكأنه ليس دولة عربية، ولا يمت الى العروبة بصلة، ما ترك المجال مفتوحاً لتركيا وإيران والدول الأخرى الإسلامية وغير الإسلامية لتنشط فيه، وتحصد الجوائز والعقود والنفوذ وغير ذلك.

العراق المقيّد بالإحتلال، وبمشاكله الداخلية، استكمل الجزء الأكبر من شرائط بقاء نظامه السياسي، رغم كل المعوقات؛ وتطلّع الى تقوية علاقاته بالدولة العربية عبر الجامعة العربية (التي كان دائم المشاركة في اجتماعاتها)، وعبر التواصل مع دول مجلس التعاون الخليجي. وفي وقت الأزمات، وفيما كان العراق بحاجة الى الدعم السياسي، حجبت السعودية عنه ذلك، وأشغلته امنياً وسياسياً بالصراعات واللعب على القوى السياسية واختلافاتها (علاوي كان الأثير للسعودية وربما لازال كذلك). كانت السعودية تطمح لإسقاط النظام في العراق، وإعادة عقارب الساعة للوراء، وإلغاء النظام السياسي الإنتخابي التوافقي برمته. ومثل هذا الحلم كان مستحيل التحقّق، فلا الأميركيون كانوا يقبلون بذلك، ولا إيران ولا تركيا. وقد اكتشفت السعودية استحالة ذلك خلال العام الماضي، حيث كانت آخر محاولاتها!

لكن السعودية وإن لم تحقق ما تريد، فإنها كانت تستهدف أيضاً، إبقاء العراق مشغولاً بنفسه أطول مدّة ممكنة. بحيث لا يتطلع الى ممارسة أي دور سياسي خارج محيطه، وإبقاء النخب الحاكمة في العراق، في حال تصارع مستمر. فهذا هو الضمان لبقاء السعودية ونفوذها في المنطقة



هدايا سعودية: تفجيرات التكفيريين في العراق

الخليجية، وتفرّدها ـ مع مصر ـ بقيادة حلف الإعتدال.

الولايات المتحدة من جانبها كانت تضغط على الساسة العراقيين ـ ولا تزال ـ بانتهاج سياسة معتدلة تجاه السعودية، وعدم الإصطدام معها، مهما بدر منها من تجاوزات واعتداءات ومؤامرات. وقد استجاب العراقيون لذلك. وفي نفس الوقت، حاول العراق ان يشق له طريقاً سياسياً يتواصل في الحدود الدنيا مع عالمه العربي؛ ولكن حين حانت استضافته للقمة العربية، تمّ تأجيل ذلك لعام كامل، ليس فقط بسبب ربيع الثورات العربية، وانشغال الأنظمة المستبدة بها، وإنما أيضاً بسبب أن عدداً من الدول العربية الخليجية بالذات، أعلنت أنها لا تريد أن تشارك في القمّة إن كانت ستعقد في بغداد!

استمرار التواجد العسكري الأميركي يعطّل مفاعيل السياسة الخارجية العراقية، ويحدّ من ممارسة العراق لدوره الذي اعتاد على ممارسته. وقد جاءت إشارة منذرة للسعودية حين وقف العراق منددأ بقمع الثورة في البحرين، فقال الخليجيون والأميركيون: إن كان العراق وهو واقع تحت الإحتلال غير قابل للضبط الكامل!، فكيف به إن تفلّت من ذلك الإحتلال وانسحبت القوات الأميركية؟!

استمرار بقاء القوات الأميركية يضمن تعويقاً لدور العراق الإقليمي وعلى مستوى المنطقة العربية، ويحدّ من تطلعات قادته للعب دور سياسي متميز اعتاد العراق

على ممارسته منذ نشأته ككيان سياسي في بداية العشرينيات من القرن العشرين الميلادي. كما أن بقاء تلك القوات يعني إبعاد السعودية عن مزاحمة لاعب سياسي طالما سبب لها الإزعاج طيلة تاريخه، وطالما نافسها الزعامة، وطالما وقف أمام مخططاتها وسياساتها.

القوات الأميركية يجب أن تبقى، وإلاّ تذرّر ما تبقى من نفوذ سعودي في المنطقة، بما فيها منطقة الخليج. إن دخول العراق كمنافس سياسي في الحلبة العربية والخليجية أمرٌ غير مقبول سعودياً وأميركياً.

٣/ القضية الإستراتيجية:

يمثل خروج القوات الأميركية من العراق انتصاراً ساحقاً لإيران. فحتى الآن، ورغم أنه ليس لدى إيران قوات عسكرية في العراق، فإنها اللاعب الأقوى في الساحة العراقية، وإن خروج القوات الأميركية يفسح المجال لإيران لتتمدد أكثر في العمق العراقي. هذه وجهة النظر الأميركية والسعودية. لا أحد من حلفاء أميركا يستطيع أن يحتلّ الفراغ الذي سيخلفه خروج تلك القوات - إن خرجت. ولا توجد أية دولة حليفة لأميركا، بما فيها السعودية والأردن وحتى تركيا، يمكنها معادلة النفوذ الايراني في العراق.

بالمنطق السعودي: إن خروج القوات الأميركية يعني تسليم العراق كاملاً لإيران! وفي هذا القول شيء من المبالغة، لكن لا شك أن النفوذ الإيراني سيتصاعد.

بالمنطق السعودي الإستراتيجي، فإن إيران كسبت الجولة إقليمياً، وأضعفت النفوذ السعودي في أكثر من موقع، بما في ذلك العراق. وقد تبيّن خطأ السياسة السعودية وظلاميتها، واعتمادها المنطق الطائفي الحادّ والعنيف المتوازي مع تصدير التكفير والعنف. كلا البلدين السعودية - وايران - لهما حدود طويلة مع العراق، لكن كان لكل منهما استراتيجيته الخاصة به.

السعودية اعتمدت في نفوذها على التواجد الأميركي الذي انتقدته لاحقاً حين فشل الأميركيون في صدّ النفوذ الإيراني رغم أنهم يحتلون العراق ويتحكمون في كل قراراته!

وحين أُضعف النفوذ الأميركي في العراق، تألمت السعودية، ولكنها لم تؤسس لها نفوذاً موازياً يعتمد السياسة والحكمة، بل مضت على سياستها السابقة فأنتجت لها خسارة فادحة، وهامش مناورة ضئيل، وكل ما ترجوه السعودية اليوم ليس إيجاد موطئ قدم قوي لها في العراق، وإنما التخريب على النفوذ الإيراني الذي يتصارع مع أميركا وأياديه.

حين فشلت السعودية في المنافسة وهي تخسر كل يوم منطقة نفوذ، كان آخرها تونس ومصر، بفعل الثورات العربية، وفي قادم الزمن ستخسر نفوذاً كبيراً في اليمن.. اعتبرت كل فشل حاق بها، مكيدة إيرانية، ومؤامرة رافضية، وحوّلت التنافس الإقليمي الى حروب طائفية، علّها تستعيد شيئاً من قوتها، أو تبعد عنها شروراً قد تتوقعها. وتقصدت السعودية - ضمن الإستراتيجية الأميركية - ضرب مفاصل القوة في النفوذ المنافس، فانفتحت المعارك ضد حزب الله، وضد حماس، وضد سوريا، وضد الحكم القائم في العراق، وحاولت تطويق العلاقات الطبيعية التي يفترض أن تقوم بين مصر وايران، وإدخال العامل التركي للمنطقة (ثم تأسفت على ذلك كونه ينهش من رصيدها وليس من رصيد ايران).

خروج القوات الأميركية من العراق يعني للسعودية خسارة نهائية لها في بلد لم تحبّه يوماً منذ تأسيسه، لا في أيام ملكيته ولا جمهوريته ولا ديمقراطيته! وتقول السعودية، بأن إيران ستخسر عما قريب حليفها السوري، وبعدها سيُضرب حزب الله، وحسب كتابات سعوديين موالين في صحيفة الشرق الأوسط، فإن التحليل السعودي يقول بأن إيران تحاول أن تعوض خسارتها المحتملة في دمشق، بزيادة نفوذها في العراق ليكون بديلاً!

ضمن الصراع الإستراتيجي الأميركي الإيراني في المنطقة، فإن السعودية قد حددت موقعها، ورأت أنها وحدها وبدون دعم أميركي كفوّ للمواجهة مع ايران، وقد تبيّن لها أنها مجرد برغي صغير في ماكنة الصراع الأكبر، وأنها ملحق وتابع، تجري عليه الخسارة والربح حسب موقع سيّده الأميركي. فإن كان الأخير متراجعاً في المنطقة تراجعت السعودية، وإن كان متقدماً تقدمت السعودية. ويمكن القول بأن واحداً من أسباب تراجع الدور السعودي في المنطقة هو تراجع الدور الأميركي نفسه. ينطبق الحال نفسه على إسرائيل. لاغرو إذن أن تجد اسرائيل والسعودية نفسيهما في معسكر واحد ويقومان بالتنسيق في عمل لوبيهما في واشنطن بهدف تحريض واشنطن على القيام بعمل عسكري مباشر ضد ايران. ولا غرو أيضاً، أن الطرفين - وإزاء الهزائم المشتركة - تجمعت قلوبهما، واتفق خطابهما السياسي على أن ايران هي الخطر الأكبر، حتى صار التواصل واللقاءات بين المسؤولين الإسرائيليين والسعوديين أمراً اعتيادياً حتى على شاشات التلفزيون، كما فعل تركي الفيصل ذات مرة.

في إطار الصراع الاستراتيجي الأميركي الإيراني، وحشر السعودية نفسها كعدو لإيران - وليس كمنافس فحسب - فإن مسألة إنهاء وجود القوات الأميركية في العراق أمراً خاطئاً، ويعني خسارة واضحة لأميركا وحليفتها السعودية، التي تعيش منذ عقد على الأقل ما يمكن تسميته بـ (العقدة الإيرانية).

لن تخرج القوات

واضح ان القوات الأميركية لن تخرج من العراق لأسباب شرحناها سابقاً. فالحماسة الأميركية للإنسحاب أواخر أيام بوش وبداية عهد أوباما لم تكن تعني قبول خسارة النفوذ الأميركي في ذلك البلد الذي خاضت أميركا فيه حرباً مكلفة مادياً ومعنوياً. كان الغرض خروجاً لا يعبّر عن هزيمة كاملة، ولا يؤدي الى تضييع مكسب

محتمل.

من المرجح أن تتفق القوى العراقية جميعها على التمديد للقوات الأميركية لخمس سنوات أخرى، بحيث يحدد عديدها ومهامها. ليس هناك في العراق من يريد أن يحمل لوحده عار قرار بقاء تلك القوات!

إذن. فلتتقاسم تلك القوى ذلك العار!

وحده التيار الصدري، أقوى الأحزاب شعبية، وصاحب أكبر قوة برلمانية، يرفض التمديد.

البقية تتذرّع بأمور مختلفة: السنّة يقولون بأن خروج القوات الأميركية سيؤدي الى سيطرة كاملة للشيعة، ونفوذ إيراني كبير.

بعض الشيعة يقولون بأن من الضروري للعملية السياسية أن تستقر قبل خروج القوات الأميركية، وإلا فإن النظام السياسي سينهار بالإقتتال الداخلي.

شيعة آخرون وأكراد يقولون بأن العراق اختار أن يقيم علاقات متوازية بين المتنافسين: إيران وأميركا. وإنّ تفرّد أحدهما بالعراق يعني الإضرار بمستقبله.

الحقيقة أن الشعب العراقي شعب صعب، وسياسيوه لا يقلّون صعوبة، إن لم نقلْ شراسة. لا أحد يستطيع أن يستحوذ على القرار العراقي، سواء بالدعم الخارجي أو بغيره.

لو كان النفوذ الإيراني بتلك القوة، كما تقول السعودية، إذن لكان باستطاعتها أن تقنع القوى العراقية (الكردية والشيعية بشكل خاص) بعدم التصويت لصالح بقاء القوات الأميركية. هذا لن يحدث فيما نظن. لكن السياسة الطائفية للسعودية تعتقد بأن كل شيعي هو عميل لإيران، حتى وإن كان في مقام الرئاسة الأولى، وفي بلد أكثره من الشيعة!! العمالة لأميركا ليست تهمة أو عيباً، بل العيب هي العمالة (المحتملة) لإيران!

بالطبع فإن ايران استبقت الأمر للضغط على القوات الأميركية بالإنسحاب. ١٨ قتيلاً اميركياً سقطوا في العراق كحصيلة لشهر يونيو الماضي فقط. وكلهم قتلوا على يد مجموعات مقاومة شيعية، تقول واشنطن أن لها صلة بإيران (عصائب الحق المنشقّة عن التيار الصدري)، وقد هدد وزير الدفاع الأميركي في ٢٠١١/٧/٨ بمهاجمتها منفرداً، وبدون إذن الحكومة العراقية، واتهم إيران بأنها وراء هذا التحول، حيث تمتعت القوات الأميركية خلال عامين كاملين بخسائر محدودة جداً.

تريد إيران من واشنطن أن ترحل، لأسباب خاصة بها، فالوجود الاميركي في العراق المجاور أمرٌ مقلق للأمن الإستراتيجي الإيراني. عشرات الألوف من القوات الأميركية على الحدود الإيرانية الغربية، ومثلهم على الحدود الشرقية الأفغانية، لا بدّ ان يثير القلق. الوجود الأميركي في الخليج عامة غير مرحب به ايرانياً، فهو وجود يمنع ايران من ممارسة دورها كقوة إقليمية عظمى كما كانت من قبل. فضلاً عن أن الوجود الأميركي المرحب به من قبل دول الخليج، لم يوفر لهذه الأخيرة الأمن والإستقرار، رغم تواجد القواعد الأميركية العديدة، وقيادة الأساطيل البحرية الأميركية (قيادة الأسطول الخامس في البحرين).

لكن التحرشات الإيرانية لن تفضي الى قرار لصالح الإنسحاب الأميركي الكامل، حسب المعطيات الحالية. وفي المقابل، فإن الوجود الأميركي في العراق قد يتحوّل الى رهينة فيما لو تصاعد الوضع في المنطقة، أو تمت مهاجمة ايران، وفق أسوأ السيناريوهات.

ستحقق السعودية ودول الخليج ما تريد، اي ستبقى القوات الأميركية في العراق. ولكن: هل يعني هذا أن السعودية ستستعيد ليقاتها، ومجدها الغابر، ونفوذها الآخذ بالتلاشي؟

لا نظن ذلك!

العراق، كما إيران، باقيان في المنطقة، وهما أكبر دولتين مطلتين على الخليج. وقد أثبتت الوقائع التاريخية أن لا أمن في الخليج بدونهما، فكيف يكون باستعدائهما؟!

وأثبتت الوقائع لمن يتدبر، بأن زيادة التواجد الأميركي في المنطقة لم يزدها إلا قلقاً وخوفاً، ولم يهدّيء من روع الحلفاء، رغم الأساطيل والقواعد المنتشرة.

أميركا والسعودية خلقت أعداءً وهميين، بينما هم في أقصى الحالات: منافسين سياسيين للسعودية ونفوذها. وها هي الأخيرة تخسر مواطن نفوذها الواحد تلو الآخر، ويبقى السؤال: الى متى ستبقى الإستراتيجية السعودية ـ الخليجية معلّقة على العم سام؟!

العراق لازال يمثل تهديداً للسعودية ومنافساً سياسيا لها

مستقبل السعودية في اليمن

مظاهرات تنديد بأميركا والسعودية

هاشم عبد الستار

ربما تكون الثورة اليمنية من أنضج الثورات العربية؛ ورغم أنها لم تحقق انتصارها النهائي بعد ـ وكان ينبغي أن يتم هذا منذ ثلاثة أشهر تقريباً ـ إلاّ أنها لا تزال تقضّ مضجع الحكم السعودي. لقد كانت السعودية منذ تأسيسها على خلاف مع اليمن، حيث قضمت مساحات واسعة من أراضيه، بل واستباحته ووصلت قواتها الى الحديدة في الثلاثينات الميلادية. لكن آل سعود، انسحبوا بناءً على توصية من جون فيلبي، العميل البريطاني المعروف، ووالد كيم فيلبي العميل المزدوج، والحجة كانت: اليمن لا يمكن ابتلاعه بسهولة، وقد سمّاه عبدالعزيز ـ مؤسس ملك آل سعود ـ بأنه عشّ الزنابير. اليمن كان أكثر خيراً من الناحية الزراعية، يوم لم تكن في السعودية موارد نفطية أو مائية؛ وكان من حيث السكان أكبر من السعودية؛ ومن حيث العراقة فاليمن أصل العرب؛ لا يستطيع السعوديون المزايدة عليه. ولكن اليمن نفسه، وحتى عام ١٩٦٢، كان محكوماً بنظام ديني (الإمامة الزيدية) فترة تزيد على ١١ قرناً من الزمان؛ فالحكم الزيدي ضارب بجذوره في اليمن، وهو أكثر اعتدالاً من نموذج الحكم الوهابي المتطرّف. ومن هنا، لم يكن السعوديون يكنون أيّ ودّ لحكم الإمامة.

انقلب الوضع حين سقطت الإمامة بانقلاب عسكري عام ١٩٦٢، فتحالفت مع بقايا حكم الإمامة من الأمراء والأئمة، وبقي بعضهم من علماء الدين الزيدية معادين للحكم السعودي. السعودية خشيت من تسلل النفوذ المصري الثوري الى اراضيها، فشاغلت الثورة، وعبدالناصر فترة تزيد على سبع سنوات، ولم تهدأ وتقبل بالحكم الجمهوري، إلا بعد ان تنسحب القوات المصرية، وإلاّ بعد أن تسيطر على مفاصل الحكم ورجاله من الجمهوريين المتقلبين.

ولهذا كان الحكم في اليمن متقلقلاً حتى علي عبدالله صالح. وقبله: فإن السعودية قتلت ـ كما هو معروف ـ الرئيسين اليمنيين الحمدي والغشمي؛ وهي التي قررت من يكون الرئيس بعد اغتيال الغشمي: إنه علي عبدالله صالح. هذا ما يؤكده عبدالله الأحمر، زعيم قبائل حاشد السابق، ورجل السعودية في اليمن، في مذكراته.

في فترة حكم علي عبدالله صالح، استطاعت السعودية ليس فقط تمديد نفوذها السياسي في اليمن؛ بل اشترت معظم رجال السلطة فيه، ومعظم رجال القبائل ورجال الدين؛ والأهم أنها أسست بنيان الوهابية هناك، وحاولت القضاء على المذهبين السائدين: الزيدي والشافعي، وهما مذهبان متسامحان. بقي علي عبدالله صالح في الحكم، لأن ميزانيته تأتي من الرياض. وحين قرر الوحدة، خشيت السعودية على نفوذها، ومن أن يتمرد عليها بعد أن يجد نفسه حاكماً على دولتين. لكن الولايات المتحدة وقفت الى جانب الوحدة. وحين قرر قادة الجنوب الإنفصال مجدداً وقامت حرب ١٩٩٤، فإنما كانت بتمويل من السعودية بشكل كامل، ولولا التدخل الأميركي لأقدمت على استخدام طيرانها في ضرب اليمن.

ليست هذه المرة الوحيدة التي خشيت السعودية اليمن. فقبلها بعد غزو الكويت، طردت أكثر من مليون يمني من اراضيها، وسلبتهم ممتلكاتهم بشكل يعجز القلم عن وصفه. ولكن حين بدا أن علي صالح يواجه خطراً، صارت السعودية مع الوحدة مؤقتاً، مع الإحتفاظ بورقة الإنفصال، حيث عديد من قادته لازالوا حتى اليوم يقيمون في الرياض.

بظهور القوة الحوثية، خشيت السعودية من الإنبعاث الديني الزيدي. السعودية لا تقبل بنفوذ سياسي فحسب، بل يكون الى جنبه نفوذها الديني/ الوهابي. فآل سعود يؤمنون بأن نشر الوهابية يمثل دعامة أساسية للنفوذ، وللحرب أيضاً. من هنا تحولت السعودية ضد الحوثيين، ورأت أن قوتهم يمكن أن تتمدد فتمنع انتشار الوهابية بين القبائل الزيدية، ومن ثم تضعف النفوذ السياسي السعودي. لهذا حرضت علي عبدالله صالح على قتالهم المرة تلو الأخرى، وفي كل مرّة يخسر تحته مجدداً، وحسب قول الرئيس اليمني نفسه، فإنه كان كثيراً ما يتندر بقولهم: (يالله يا عبدالله)!

في حرب علي صالح السادسة على الحوثيين، دخلت السعودية بشكل مباشر الحرب الى جانبه، ولكنها خسرتها مع المقاتلين الحوثيين الأشداء، مثلما خسرها الرئيس اليمني. يومها توقع الكثيرون أن نظام علي صالح سوف ينتهي، إما بانقلاب، أو بثورة ما. فهذا النظام قاد البلاد من حرب الى أخرى، وبدت البلاد أقرب الى التفكك والحرب الأهلية على يديه.

ولكن الأمر تأخر، بسبب الولايات المتحدة وأوروبا والسعودية. حيث تمّ إخراج الهزيمة بطريقة متدرجة؛ وبدون حلول للمسألة الحوثية. ولكن.. إذا بربيع الثورة العربية يكتسح الدول، وكانت اليمن الثالثة في الطريق. هنا وقف الغرب والسعودية الى جانب علي صالح، بحجة الخشية من القاعدة!! وسمحوا له بقتل معارضيه بشكل يومي، وتسليط الضوء على غير اليمن من الثورات.

الشيء المؤكد هو أن الغرب والسعودية لا يريدون بديلاً عن علي صالح. لا يريدون ثورة. بل في اقصى الحدود إصلاحاً تدريجياً، يبقي النفوذ السعودي قائماً. إن قيام حكم ثوري، الى جانب أنه جمهوري وديمقراطي، يعني خسارة السعودية لحديقتها الخلفية، حيث سيصل رجال حكم لم تشترهم السعودية بعد بالمال، وهم في كثير منهم أعداء للسعودية. لذا، طرحت الأخيرة مبادرتها عبر مجلس التعاون الخليجي، فإسم السعودية يعني قتل المبادرة، بالنظر الى خلفيات المتظاهرين في شوارع اليمن الكارهين لكل شيء يمت الى السعودية بصلة.

المبادرة السعودية التي تم تعديلها مراراً حسب ذوق علي صالح فشلت ووصلت الى طريق مسدود. وعمد الرئيس اليمني الى قتل معارضيه، والخليجيون اصطفوا الى جانبه، سياسياً ومالياً، ما منع من سقوطه حتى الآن. وإزاء مصادماته مع قبيلة حاشد، أو بسبب ذلك، تمت محاولة اغتيال فاشلة للرئيس اليمني، أخذ على إثرها الى السعودية للعلاج على مضض من الرئيس الذي كان خائفاً بأنه لن يستطيع العودة، أو لن يسمح له بها.

في فترة بقاء علي صالح في السعودية للتداوي، تواصلت المظاهرات وبشكل صريح ضد السعودية وأميركا، وبأنهما يعملان ضد الثورة اليمنية وأنهما من يعوق انتصارها. كان حلم السعوديين والأميركيين والغربيين تهيئة بديل يخدع الجمهور اليمني، ولا يعيد علي صالح الى الحكم. هكذا كانت التصريحات الغربية عامة. لكن، وخلال الأسابيع الماضية، لم تنجح أميركا والسعودية في إعداد البديل، ولهذا فإن علي صالح باق في السعودية حتى إعداد البديل الممكن، الذي يرضيها ويديم سيطرتها على اليمن. في حالة واحدة سيعود صالح: إن لم يتهيأ البديل، وإن أخذت الأمور طريقها لنجاح الثورة وتدمير بقية قواه في العاصمة. في هذه الحالة سيسمح له بالعودة، ولكن لإشعال الحرب الأهلية وإبقاء اليمن مشغولاً بنفسه فترة طويلة، ريثما تجد السعودية وأميركا طريقة للإلتفاف على الثورة.

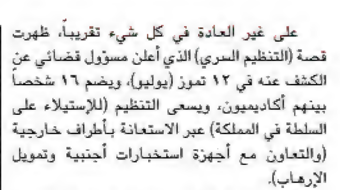
أياً كان الحال، فالثورة في اليمن ستنتصر على الأرجح. وستكون خسارة السعودية كبيرة، على الأرجح أيضاً. لن يموت جنين الثورة في رحم اليمن، بل سيخرج مولوداً كاملاً معافى، إن شاء الله.

فيلم جديد، أم إفلاس سعودي

إكتشاف (تنظيم سري) بعد خمس سنوات من اعتقال رؤوسه دون محاكمة، وهم المعروفون لدى العالم بسلميتهم وأنهم نشطاء إصلاحيون وحقوقيون!

د. سعود الهاشمي، متهم بمحاولة الإنقلاب على آل سعود!

فريد أيهم



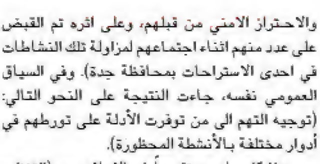
على غير العادة في كل شيء تقريباً، ظهرت قصة (التنظيم السري) الذي أعلن مسؤول قضائي عن الكشف عنه في ١٢ تموز (يوليو)، ويضم ١٦ شخصاً بينهم أكاديميون، ويسعى التنظيم (للإستيلاء على السلطة في المملكة) عبر الاستعانة بأطراف خارجية (والتعاون مع أجهزة استخبارات أجنبية وتمويل الإرهاب).

الاكتشاف هذه المرة لم يأتِ عن طريق مسؤول أمني ولا وزارة الداخلية، وإنما تمّ نقله عن مستشار وزير العدل والمتحدّث الرسمي بإسم الوزارة، عبد الله السعدان، الذي قال بأن التنظيم (سعى الى إشاعة الفوضى والوصول الى السلطة عبر الاستعانة باطراف خارجية والتعاون مع اجهزة استخبارات اجنبية وتمويل الارهاب والسعي لاقامة إتحاد للفصائل المحاربة في العراق). الفقرة الأخيرة قد تومىء الى علاقة التنظيم بالقاعدة، وقد يكون صاحب الراوية أراد توجيه الرأي العام، والمراقبين الى نقطة انطلاق في الرواية الرسمية.

السعدان أضاف أن المجموعة (شككت في استقلالية القضاء السعودي وتأسيس تنظيم داخل البلاد وخارجها تحت مسمى "مشروع الجيل" لجمع التبرعات تحت غطاء العمل الخيري والقيام بانشطة محظورة تشمل تهريب الاموال وايصالها الى جهة مشبوهة"). المجموعة، أو التنظيم السري، المؤلف من مجموعات متعدّدة تواجه ٧٥ تهمة، منذ اعتقالها في شباط (فبراير) ٢٠٠٧، في محافظة جدة. وليس في التشكيك بالقضاء السعودي علامة فارقة لتنظيم سري، فغالبية السكّان في هذا البلد لا تؤمن بأن القضاء السعودي يمكن أن يصبح وسيلة لتطبيق العدل.

وفي سياق وضع تفاصيل الرواية الرسمية أمام الرأي العام والمراقبين، يقدّم السعدان ما يمكن وصفه بأدلة أدانة من بينها: جمع تبرعات بطرق غير نظامية، وتهريب الأموال الى جهة مشبوهة وتوظيفها في التغرير بأبناء الوطن وجرّهم إلى الأماكن المضطربة، وإصدار فتاوى بوجوب ذهاب الشباب الى مواطن الفتنة والقتال للمشاركة في ذلك.

الى جانب ذلك، فهناك آثار مترتبة افتراضية لتلك الأدوار سالفة الذكر منها: العمل على زعزعة الاستقرار وترويج العداء للدولة. ولفت السعدان الى أنه (لوحظت اجتماعات متكررة تكتنفها "السرية" والاحتراز الامني من قبلهم، وعلى اثره تم القبض على عدد منهم اثناء اجتماعهم لمزاولة تلك النشاطات في احدى الاستراحات بمحافظة جدة). وفي السياق العمومي نفسه، جاءت النتيجة على النحو التالي: (توجيه التهم الى من توفرت الأدلة على تورطهم في أدوار مختلفة بالأنشطة المحظورة).



هذا كل ما ورد تقريباً في الاعلان عن (التنظيم السري).

فيض من الأسئلة يثيرها الإعلان من حيث الشكل والمضمون معاً. في الشكل، لأول مرة تقوم جهة غير أمنية بالإعلان عن قضية ذات طابع أمني، ما قد يعني ابتداءً أن اكتشاف التنظيم السري ليس جديداً، ولم يأتِ عن طريق مداهمة أجهزة الأمن التابعة لوزارة الداخلية، وإنما جاء، كما يفترض شكل الرواية، عن طريق آخر، قد يكون الاعترافات امام القضاء..مع أن ثمة فقرة في البيان توحي غير ذلك، تلك التي تتعلق بالقبض على عناصر من المجموعة خلال اجتماعات في إحدى استراحات جدة (ولابد من وضع سطور عديدة تحت هذه الفقرة، إذ كيف يمكن لتنظيم سري، يفترض فيه إتقان النشاط الأمني يعقد جلسة في استراحة عامة تهدف للتخطيط لنشاطات كبيرة). في الشكل أيضاً، كيف يمكن أن تنظيماً سريّاً يسعى لإطاحة النظام وحكم البلاد فيما يعمل تحت غطاء (مشروع الجيل) لجمع تبرعات وإيصالها للخارج، فكيف يستقيم أمر الرواية. ثمة من سيجادل بالقول أن لاتعارض بين العمل في الداخل للاستيلاء على السلطة وفي الوقت نفسه جمع تبرّعات وإرسالها الى جماعات مشبوهة في الخارج، بل وتشجيع الشباب الى القتال خارج الحدود. والجواب عن ذلك بسيط للغاية: هذا الكلام يصلح نظرياً وعلى الورق، فحتى تحرير الكون والإستيلاء عليه في عالم الخيال ممكن، ولكن حين توضع الأحلام على الأرض نصبح أمام قوانين جديدة، إذ من المستحيل أن يقوم تنظيم سري يهدف للاستيلاء على السلطة بتشتيت مهمامه وتوزيع أدواره على أكثر من صعيد، فهل يعقل أن تنظيماً سريّاً (غالباً يكون صغير الحجم)، يسعى للإستيلاء على السلطة، يقوم بإرسال عناصره الى الخارج، بل وجمع الأموال (وهو عمل شبه علني) لإرسالها الى جماعات في الخارج.

وفي الشكل أيضاً، لم تعتد وزارة الداخلية أن توكل قضايا ذات صلة بأمن الدولة، أو بالأمن الوطني الى وزارة أخرى كيما تعلن عنها، وأن القيام بذلك له احتمالات عدّة: إما أن وزارة الداخلية شعرت بأن صدقيتها على المحك بسبب كثرة البيانات الصادرة عنها والتي تنطوي غالباً على اكتشافات ذات طابع دعائي، حتى أن الرأي العام بات ينظر إلى بيانات وزارة الداخية، وخصوصاً تلك المتعلقة باكتشاف (مجموعات إرهابية تحاول تنفيذ عمليات ضد منشآت حيوية)، والذي بات ممجوجاً ولا يثير إنتباه أحد، أو أن ثمة نيّة لتنفيذ محاكمات أو بالأحرى عقوبات كبيرة ضد ناشطين وإصلاحيين تحت غطاء القضاء، الذي أريد له أن يكون حاضراً في مثل هذه الأوقات، وحتى لا يقال بأن وزارة الداخلية هي الخصم والحكم، فهي تتولى مهمة الإدعاء ولكن للقضاء حكمه.



المحامي المعتقل والمتهم بالإنقلاب!! سليمان الرشودي (٧٤ عاماً)

وكما يظهر من رواية وزارة العدل، فإن المستهدفين فيها كثر، فمثل هذه الإتهامات صالحة للتطبيق على مجموعات القاعدة، أو مجموعة الدكتور سعود مختار الهاشمي، أو مجموعة الدكتور عبد الله الحامد.. لم ترد أسماء للأشخاص المتّهمين في هذا التنظيم السري، وذاك أمر اعتيادي في بيانات وزارة الداخلية التي تتّسم بالتعميم غالباً، ولكن وجود إسم التنظيم بإسم (مشروع الجيل)، وهو جديد في الحراك السياسي الاحتجاجي!

في الرواية الرسمية شيء جديد، فلأول مرة يعلن رسمياً عن جهة تسعى لـ (الاستيلاء على السلطة)، وهو هدف لم يكن يذكر في البيانات الرسمية، حتى وإن كان صحيحاً في أوقات سابقة، لأن آل سعود أوحوا إلى رعاياهم والى العالم بأن ليس هناك من يجرؤ على مناجزة آل سعود، أو الإقتراب من حريم سلطانهم، وفي الغالب كانت تذكر النتيجة: الفساد في الأرض، محاربة الله ورسوله، تفجير منشآت حيوية، فهل أصبح آل سعود واقعيين بعد ربيع العرب، وباتوا على قناعة بأن سلطانهم ليس محصّناً، وأنه قد يسقط في يوم ما؟

طارق الحبيب:

أزمة الهويّة.. أزمة مقاربة!

هيثم الخياط

موضوع الهوية في السعودية بالغ الحساسية، فالدخول فيه مغامرة والخروج منه خطيئة وهزيمة.. لا يريد أحد الحديث عن الهوية، رغم أن الإحساس بأزمتها يبدو عاماً بل عارماً، ولكن هناك من لا يريد تناوله من قريب أو بعيد، لأنه يرتبط بتكوين الدولة السعودية، وبالأحرى بفشلها في تحويل الكيان الجيوسياسي القائم على الإلحاق والقهر للمناطق الى دولة وطن وأمة.

هذا من حيث المبدأ، وقبل الدخول في تفاصيل الموضوع والنزوعات الإيديولوجية لدى من يقاربه، أو الزاوية التي ينظر منها الى أزمة الهوية. بعد أن استقر مشهد الاستقطابات الفكرية والايديولوجية يمكن، سلفاً، فهم خارطة طريق أي باحث بحسب إنتمائه الإيديولوجي. فالقومي يقارب الهوية الوطنية من منظور جيوسياسي فوق قطري، ويرى بأن الهوية الوطنية تعبير عن امتداد لهوية قومية عليا، والأممي يراها أكبر من ذلك وتتجاوز الأقوام داخل حدود جغرافية محدّدة، ويراها بالسعة التي تستوعب كل أفراد الديانة الواحدة كالإسلام، أو الأيديولوجية الكبرى كالشيوعية..وبين هذين الكيانين تشتق وتتفاعل هويات فرعية وكلية بأحكام مختلفة وسط جماعات ودول مثل الهوية الطائفية أو الدول القطرية التي لا تزال عاجزة عن إنتاج هوية وطنية جامعة.

في ضوء المقدّمة المقتضبة، يمكن الدخول الى التصريحات المثيرة للجدل التي أطلقها الإخصائي النفسي الدكتور طارق الحبيب حول إنتماء مكوّنات سكانية في المملكة. قبل الدخول في تفاصيل التصريحات ودلالاتها، لابد من الوقوف عند شخصية الحبيب نفسه، الذي اعتاد على تقديم وصفات نفسية لأمراض الأفراد والمجتمعات. برز الحبيب كشخصية عابرة لتخصصها في مجال الطب النفسي، وتحويل علم النفس الى مادة ثقافية يمكن توظيفها في وسائل الإتصال الجماهيري وكذلك الإعلام الإجتماعي.

لقد نجح الدكتور الحبيب والى حد كبير في جذب جمهور لبرنامجه (لمسات نفسية) على قناة دبي الفضائية، والذي كان يقدّم خلال شهر رمضان المبارك من كل عام. أسلوبه الهادىء والإنسيابي منحه خاصية الجذب الجماهيري، خصوصاً بالنسبة لشخصية تنتمي لتيار نادراً ما كان يستطيع إحداث إختراق ثقافي أو إعلامي خارج نطاق المجتمع الديني..

كان يمكن للحبيب الإحتفاظ بنجاحه وتميّزه من خلال التمسّك بما يتقنه من فنون العلاج النفسي، أو حتى في مجال علم النفس الإجتماعي والسلوكي، وفي ذلك مساحة واسعة لإخراج كل ما يحمله من إبداعات علاجية. ولكنه بدا في السنوات الأخيرة وكأنه يميل الى الخروج من نطاق تخصصه لجهة الدخول في المجال العام الذي يزدحم فيه الناس جميعاً، ثم ما يلبث أن يخوض في الموضوعات ذات الحساسية العالية.

البعض يرى بأن الدكتور الحبيب أظهر ما أضمر طيلة سنوات، حين كان في مرحلة بناء القاعدة الجماهيرية، فما قاله في الإنتماء على قناة (الرسالة) ذات التوجّه الديني السلفي المحض ليس فلتة ولا زلّة لسان، بقدر ما هي استبطانات عقدية برزت في لحظة تاريخية مناسبة. هذا ما عبّر عنه ناشطون سعوديون على شبكات التواصل الإجتماعي الذين شنّوا هجوماً عنيفاً على ما وصفوه (الواعظ الدكتور) في إشارة واضحة إلى انتمائه للتيار السلفي. بل طالب عدد كبير منهم عبر تويتر وفيسبوك ومنتديات حوارية أخرى بمحاكمة الدكتور الحبيب، وطالبوا بعدم ظهوره على الإعلام ومعاقبته على أقوله العنصرية.

لدى الدكتور الحبيب فكرة مقتضبة عن الهوية والإنتماء، قد تكون مستعارة من الكتب الكلاسيكية التي تناولت العلاقة بين الهوية والجغرافية، وحيث الرابطة بين الإنسان والطبيعة كمكوّن رئيسي ومصهر للهوية، وكان يرى بأن البلاد التي تقع على البحر أو التي تمرّ بها أنهار يكون فيها الولاء للوطن واضحاً وقوياً كما في مصر، بينما الطبيعة الصحراوية للأرض تجعل الولاء، في البداية للقبيلة، ومن ثم للمدينة/ القرية/ المنطقة، وأن البعد الديني الذي سيطر التيار الديني في المملكة جعل الولاء يقفز من القرية/ القبيلة في قفزة مجهولة، إلى الولاء أو الإنتماء للأمة الاسلامية..

بطبيعة الحال، وكما يبدو، فإن الدكتور الحبيب أغفل بقصد أو خلافه فشل دور الدولة في تنشئة ثقافة وطنية، دون أن يشير الى ضرورة



د. طارق الحبيب في برنامج تلفزيوني

وجود برنامج إدماج وطني فاعل لجهة تخليق هوية وطنية عليا وجامعة، من خلال تحقيق تمثيل سياسي متكافىء لكل المكوّنات السكانية والإنتقال بالكيان الجيوسياسي من مجرد سلطة داخل دولة إلى دولة وطنية حقيقية، يتعزز فيها الشعور الجمعي من خلال تمثيل متكافىء وفاعل.

أشار الدكتور الحبيب إلى مادة (التربية الوطنية) من زاوية ثقافة الهوية، وقال عنها بأنها لا تسمن ولا تغني من جوع، كما تناول دور خطباء الجمعة وضرورة تأهيلهم كيما يضطلعون بدور تعميم الحس الوطني، وهو ما لم يحصل ببساطة لأن فاقد الشيء لا يعطيه، لأن خطباء الجمعة نشأوا على اعتبار الوطن (وثناً)

يعبد من دون الله، وأن ما يجب الدعوة إليه هو كيان أمة يديرها أتباع السلف الصالح، وأن من لا يسير على هديهم لا مكان له فيه، لأنه شاذ ومن شذّ شذ في النار.

الآراء التي قدّمها الطبيب الداعية قد تكون صحيحة فيما لو وضعت في سياق مقاربة أشمل لأزمة الهوية في المملكة، وبالتالي وضع المشكلة في إطارها الوطني العام، والنأي عن لغة التخوين والإتّهام، لأن ما فهمه كثيرون من آرائه هو تشكيك في ولاء أهالي الشمال والجنوب، بما يلامس حدود الكرامة الوطنية للسكّان، فيما كان السبيل الأسلم هو الدخول الى أزمة الهوية من بوابة أخرى، أي من خلال تكوين الأمم والدول الوطنية، وماهو دور النظام السياسي في بناء الهوية الوطنية.

رؤية الحبيب جاءت بطريقة اختزالية وإلى حد كبير تخوينية، ما فجّر أزمة وأعاد تحضيرالمكوّنات الأيديولوجية المتشدّدة لدى الحبيب، حيث أعيد إلى مرجعيته السلفية كمحرّك وملهم لمثل تلك الأفكار. وقد يكون ذلك صحيحاً

أغفل الحبيب فشل دور الدولة في تنشئة ثقافة وطنية، دون أن يشير الى ضرورة وجود برنامج إدماج فاعل لجهة تخليق هوية وطنية عليا وجامعة

جزئياً على الأقل. وإن كان الحبيب بدا كما لو أنه يغادر حقل تخصصه والانغماس في شأن ثقافي ينطوي هو الآخر على بعد تخصصي غير قليل. ولأن علوم السياسة والاجتماع السياسي والانثولوجيا سبقت بقية العلوم في أن تتحوّل الى مادة جدل ثقافي عام، فقد اعتقد كثيرون، وقد يكون الطبيب النفسي طارق الحبيب من بينهم، أن استعمال لغة هذه العلوم ربما يكون متاحاً وسهلاً، وطالما أنه مجال مفتوح لكل الناس، فلماذا لا يكون مثل الحبيب أحد هؤلاء الأفراد القادرين على التلبّس بعلوم السياسة وعلم الإجتماع السياسي والإثنولوجيا وغيرها وتحويلها إلى موضوع تجاذب ثقافي وإيديولوجي، تماماً كما نجح هو نسبياً في تحويل الطب النفسي الى مادة ثقافية جدلية.

لا يعني ذلك مطلقاً وضع كل ما قاله الطبيب طارق في خانة المهمل واللامعقول، فقوله، على سبيل المثال، بأن الاعلام السعودي يلتقط هويته من الفضائيات العربية كونه بلا هوية خاصة، هو صحيح مئة بالمئة لأن الإعلام السعودي، وخصوصاً الفضائي منه بدرجة أساسية لا يعكس ثقافة وقيم وعادات المكوّنات الإجتماعية بكل أطيافها في الجزيرة العربية، ولكنه، وربما هذا ما يجعل عمله من الخارج، يمثّل هوية هجينة تجمع بداخلها ثقافات المجتمعات العربية التي تسيطر على الإعلام الفضائي العربي، وأهمها (لبنان، ومصر، وسورية..). وفي تطبيق ذلك على الهوية، أن الجدل المتصاعد في قضايا تمس الرأي العام وغياب الجو الحضاري في النقاش والتحليل إعلامياً عائد من وجهة نظره إلى غياب (هوية محدّدة)، وأن الاعلام السعودي ماهو إلا لاقط صفات الهوية من الفضائيات العربية عن طريق المحاكاة والتقليد.

لأهل الجنوب والشمال الحق أن يغضبوا من تصريحات الدكتور الحبيب، ولكن ليس على خلفية التشكيك في إنتمائهم لأرضهم وجذورهم الإجتماعية والتاريخية والثقافية المرتبطة بالمكان الذي ولدوا فيها وترعرعوا، فهذا أمر لا يصح لأحد مهما علا أن يثيره، لأن ذلك مندغم في الكرامة، ولكن لابد من وقفة أمام مشاعر الغضب للقول: ماذا نعني بالإنتماء؟ وهل الإنتماء هو الولاء أم هو تظهير له في لحظة حاسمة؟.

من الأخطاء الشائعة في مقاربات الهوية، أن إنتماء الأفراد والجماعات لا يوضع في سياق هوية وإنما في سياق آخر يرتبط بولاء هؤلاء الى كيان ما، وليكن الدولة. الذين غضبوا من تصريح الحبيب حين قال (حينما يأتي إنسان الوسطي ويذهب للجنوب يجد إنسان الجنوب انتماؤه لدول مجاورة أكثر من انتمائه للوسطى أو الشمالية)، فهموا من ذلك (التشكيك في وطنية أهالي الشمال والجنوب)، واستطراداً أو بصورة أكثر تحديداً (التشكيك في ولاء أهالي الشمال والجنوب للدولة ـ أي لآل سعود). أليس هذا ما يفضي إليه التسلسل الجدلي؟. بل هذا ما ذكر بالدقة في قراءة بعض من تابعوا ردود الفعل على تصريحات الحبيب، حيث التقطوا ما اعتبروه تشكيكاً في وطنية (أبناء السعودية) ورصدت مقالات لكتّاب ومدوّنين سعوديين تنتقد أسلوب الحبيب (في تصنيفه للإنتماء الوطني). هذا الاستنتاج قارٌ في اللاوعي لدى من يقارب موضوعة الهوية، بما يستبطن هروباً عفوياً من أزمة كبرى ترتبط بكيانية الدولة

السعودية، التي تفتقر إلى مقوّمات بناء الدولة الوطنية، بما تستتبعه من إمتثالات: ولاء وطاعة ومحبة.

ولإنصاف الرجل، يؤسس الحبيب لرؤية في الهوية تقوم على اعتبار أن (طبقات المجتمع السعودي التي كان يقصدها.. أطيافاً مختلفة كونه مجتمعا قارياً ذا بنية نفسية متعددة، فالشرق يختلف عن الغرب من حدودها كما الجنوب عن شمالها)، وأشار إلى ملاحظة ينطلق منها في رؤيته في الهوية وهي أن السعودية



القرني انتقد الحبيب بجهالة!

(تختلف بطبائع وطريقة العيش في حدودها)، واعتبر بأن هناك أربع دول في (مملكة) لا تتشابه مع الدول الأخرى.

لم يشعر الحبيب بالخطأ في ما قاله، وهذا شأنه وله الحق في التمسّك بما يراه صحيحاً، وللمخالفين الحق في الرد عليه ونفي كل ما بنى عليه احتجاجه ورؤيته في الهوية. ولكن ما تنبّه له الحبيب هو بلغة سمير أمين نزعة (التمركز النجدي)، وهنا لا يدور الحديث حول علاقة بين مركز وطرف/ أطراف، ولكن عن علاقة تفوّق، وتبعيّة، ووصاية، وإلحاق، وهي نفس مكوّنات العقلية السائدة في مركز السلطة، أي لغة أهل الحكم في شكل آخر، وهنا يكمن سر غضب أهل الشمال والجنوب بل وكل المناطق المكوّنة للمملكة.

نقرأ في اعتذار الحبيب عن تصريحاته لقناة (الرسالة) شفافية مشوّهة لجهة الإلتفاف على الأسباب الحقيقية للغضب. يحدد الحبيب أربعة أسباب لوقوعه في الخطأ: أنه اعتمد في الوسطى، كأساس المثال، وقال (لأني قلت في بقية العبارة عن انسان الجنوب إن انتماءه لدول مجاورة أكثر من الوسطى (وأضفت الشمالية)،

وهذا يدل أني كنت أتكلم عن منظومة وطن كما قلت سابقا لا مدحا في المنطقة الوسطى إنما كان البدء بالمثال فيها فاستدعت بقية العبارة أن تكون كذلك). حين تتوقف عند هذه الفقرة، تجدها تختزل كل أزمة هذا البلد. فالحبيب في لحظة لاوعي أخرج ما يختمر في ذاكرة وثقافة النجدي، الذي يضع ولاء أهالي المناطق الأخرى ليس لدولة وطنية جامعة تكفل حقوقاً متساوية ومتكافئة للجميع، ولا يشعر فيه مكوّن بأن لها امتيازات خاصة تختلف عن بقيّة المكوّنات، بل اعتبر مركز السلطة، أي نجد، أو الوسطى هي مركز الولاء والبوصلة التي يجب أن تشير إليها في كل القضايا ذات الصلة بالولاء والإنتماء، فسكّان الدول الأربع بحسب رأيه يجب أن يقدّموا الولاء والطاعة لنجد، أو المنطقة الوسطى، لا لشيء سوى أنها مركز السلطة، وصاحبة الإمتيازات والإثرة في كل شيء: الثروة والسلطة والثقافة والإعلام والتجارة، والعادات، والفولكلور، والتاريخ المستحدث، والهوية الغالبة. هو لم يعتذر عن خطأ شنيع، إلا ليقترف خطيئة أفدح، حين حام حول حمى جذر الأزمة، وما لبث أن عاد ليجعلها قضية ثقافية عادية. هو لم يبدأ بتشريح الأزمة ومن أين بدأت، بل كما هي عادة النجدي يعتبر ولاء أهالي المناطق/ الأطراف تحصيل حاصل، ولابد أن يكون حاضراً على الدوام، سواء كانت نجد تحتكر ٨٧ بالمئة من السلطة أم لا، فالمطلوب من السكّان السمع والطاعة والإنتماء لدولة وإن كانت شمولية إستئصالية.

في اعتذار الحبيب كما جاء في صفحته على موقع التواصل الاجتماعي (facebook) متمسّكاً (بـ) ومشدّداً (على) أن حديثه قد يكون فُهم بشكل غير صحيح، وأوضح: (تريدون مني اعتذارا.. لكم مني ألف اعتذار يا أهل الشمال والجنوب.. سمعت كلامي مرات عديدة.. فوجدت أنه ربما يخطئ في فهمه بعض الناس فأعتذر لمن فهم مرادي على غير قصدي).

وما يلفت في اعتذار الحبيب، أنه لم يشتمل على اعتراف بالخطأ إطلاقاً، وإنما هو حسب قوله إحترام للرأي الآخر، وأن مشكلة الآخر هو في الفهم، ولأولئك هو يعتذر لأن كلامه الذي أسيء فهمه جرح مشاعرهم (فلنحدد الإعتذار أولاً هل نعني بالإعتذار أنني كنت قاصدا الإساءة إلى الناس فاعتذر عن ذلك؟. وأما الإعتذار لأي شيء خارج عن هذا، أني جرحت أحدا دون أن اقصد أو أسأت في اختيار عبارة أو لم يكن المثال مناسباً أو أي فهم طرأ بسبب عبارتي ضاق منه احد فأقدم له أصدق كلمات الاعتذار). وكما يبدو، فإن الحبيب لم يشعر بخطأ ليس في فهم الآخر، بل في الطريقة التي قارب بها موضوعة ولاء أهل الشمال والجنوب، رغم أن ما قاله يعتبر كارثياً حين يوضع في سياق الجدل حول الهوية، فهو يؤكّد ما كان يخشى منه كثيرون من التمحوّر النجدي على الدولة، أو تنجيد الدولة، وهو ماقاله الحبيب بطريقة صادمة، حين وضع ولاء أهل الشمال والجنوب في سياق تجاذب بين دول مجاورة أو المنطقة الوسطى، أي نجد، ما يعني أننا أمام أزمة كيانية في هذا البلد، بحيث لا يعود فيها الحبيب يشعر بوجود كيان دولة ووطن إلا ما اعتاد رؤيته والتعايش معه.

في رد فعل على آراء الحبيب، هاجم الشيخ عائض القرني في مقابلة مع صحيفة (عكاظ) في ٢١ يونيو الماضي، وقال عنه (إن لوثة عقلية أصابته ولعلها عدوى من بعض المرضى، مقترحا أن يبرك الشيخ عادل الكلباني على صدر الحبيب ويرقيه بآيات قرآنية عل الله أن يشافيه مما أصابه، فإن لم تنجح الرقيه فبشيء من الكي مستشهدا بالحديث (آخر العلاج الكي)).

ما أساء القرني لا صلة له بالهوية والإنتماء، بل اعتبر آراء الحبيب تشكيكاً في ولاء أهل الجنوب والشمال للوطن. ولذلك طالب القرني من الحبيب الإعتذار للملك والشعب السعودي والوطن (وجميعها خاضع للجدل)، والسبب حسب قوله (لأنه جرح مشاعر كل سعودي حريص على التوحيد والوحدة وبناء وطن قوي صامد في وجه الأعداء). واعتبر القرني ما قاله الحبيب (ضد المنطق والعقل والشرع والواقع والوحدة واللحمة الوطنية التي جمع عليها الملك عبدالعزيز أفراد الشعب الكريم، إذ لم يجتمع المواطنون على تصنيفات وأولويات لمناطق على مناطق كما صنف هتلر العالم بعد الجنس الألماني الآري بل اجتمعوا على أنهم إخوة في الدين والوطن والمغنم والمغرم لا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى والصدق والإخلاص والعمل والإنجاز).

من الأخطاء الشائعة في مقاربات الهوية، أن إنتماء الأفراد والجماعات لا يوضع في سياق هوية وانما في سياق ولاء الى كيان ما، وليكن الدولة

لا يخفي القرني جرعة الدعاية وتقديم أوراق الاعتماد في مثل هذا التصريح الذي لا يزوّد القارىء بأي معلومة جديدة فضلاً عن رؤية، وإنما هو يندرج في سياق آخر دعائي وبخفّة واضحة، ولذلك لم يجد الحبيب ما يتفق فيه مع القرني بقوله (أؤكد أنني لا اتفق مع خطاب أخي عائض القرني لا من حيث المضمون ولا الأسلوب ولا أقول إلا كما قلت في صفحتي على فايسبوك، (غفر الله لشيخي).

الأحكام الإجمالية التي وضعها القرني في حديثه لا تشكّل أساساً لأي نوع مع التوافق معه، إلا أن تكون جزءاً من ثقافة التزّلف التي تروج وسط بعض رجال الصحوة بعد ان تنكبوا عن ماضيهم الإعتراضي.

كان يمكن أن يكسب الحبيب الجولة في حلبة الجدل حول الهوية والإنتماء لو أنه اختار إطاراً عاماً لمقاربة المشكلة، ولم ينطلق من نزوعات فئوية ومناطقية، ما أفقده القدرة على المناورة، ودفع كثيراً من الكتّاب والمفكّرين والناشطين الى نقده بشدّه والمطالبة بإخضاعه للمحاكمة ومنعه من الظهور في وسائل الإعلام. مجموعة من الصحافيين المحليين أصدروا بياناً اعتبروا فيه حديث الحبيب بأنه (ملغم بفكرة الفتنة الطائفية والمناطقية..).

حين اضطر الحبيب إلى التفصيل، الذي كان بحاجة إليه منذ البداية وليس بعد موجة ردود الأفعال الواسعة، خرجت آراؤه أكثر دقة وصحّة. مع أنه حين قارب أزمة الوطن لم يخطىء في ذلك، وإن كانت أمثلته أجهضت الفكرة الجوهرية الصحيحة. فحين يتأوّه من غياب الوطنية، فهذا مدخل صحيح لمناقشة أزمة الهوية الوطنية، ولكن حين يطبّق الأزمة على منطقة دون سواها تصبح أمام مشكلة من نوع آخر، لا علاقة لها بالوطنية، بل ندخل في متاهات الانتماءات الفرعية والفئوية. تصحيح الحبيب كان مطلوباً وإن كان متأخراً كقوله بأن (كل مناطق المملكة لا ينتمون للوطن بقدر انتماءاتهم الأخرى بما في ذلك نجد والحجاز)، وهذا صحيح، بشرط ألا يقارب موضوع الإنتماء بطريقة إنتقائية. فاتجاهات الهوية متعددة في حياة كل إنسان، فهو إبن عائلة، وإبن مدينة، وإبن بلد، وإبن ديانة، وإبن أمة وهذا لا يشكّل أزمة هوية، ولكن حين يجري الحديث عن سكّان منطقة محددة بأن إنتماءهم لغير الوطن نصبح أمام أزمة من نوع آخر..وهو ما نحن بحاجة إلى فهمه قبل الدخول في جدل الهوية.

الملك يغطّي سفه القول..

أدب العريفي!

عبدالحميد قدس



العريفي: طائش ووقح، وداعية عنف!

ليس الشيخ الطائش محمد العريفي من تجرأ بوقاحة على استعمال لغة تخوينية ضد الصحافيين المحليين، بل المسؤول عن ذلك كله هو بيان ١٧ آذار (مارس) الماضي الصادر عن الملك (بتوجيه من وزير الداخلية نايف)، والذي حصّن فيه المؤسسة الدينية الرسمية إزاء النقد، وأعاد المجتمع بكل أطيافه ومؤسساته قرنين إلى الوراء، حين أرسى لغة تهويلية ضد كل من يوجّه نقداً لعلماء الدين، الأمر الذي أشعر كل المشايخ بأنهم باتوا أقوياء بالدولة بما يمنحهم قدرة على الهجوم المضاد، والإنتقام من أولئك الذين نالوا من تصرفاتهم وأفكارهم الرجعية.

في هذا البلد، يمتلك رجل الدين حصانة إزاء تبعات النيل من الآخر، فهو يشتم، ويكفّر، ويتوعّد، ويسخر، ويشهّر بخلق الله من خصومه دونما رادع. ولأن من أمن العقوبة أساء الأدب، فقد تمادى مثل الشيخ محمد العريفي في قلّة أدبه، وتعريضه بأشخاص وجماعات وأحياناً أمم لمجرد أنهم يختلفون معه، أو ينتمون إلى ملل ونحل أخرى.

لم نسمع في يوم ما أن العريفي الذي يستمد جزءً كبيراً من شهرته من خلال سلوك فظ وغليظ إزاء من يختلف معهم، ومن لغة مدقعة يربأ كل إنسان نبيل وشريف عن إستعمالها، إن حوكم أو حتى نُقِد بسبب تصريح له خاطيء. فإلى جانب الأساطير التي يلقيها على مسامع جمهوره كل يوم، وعن الخوارق التي تعارض الذوق العام والعقل الحر، يجيز لنفسه الهجوم على كل من يختلف معهم ودون قيود في الأدب أو اللغة.

لا تكاد قضية الهجوم الوقح الذي شنّه العريفي على السيستاني في العراق، والذي وصفه بـ (الفاجر) تهدأ، وعلى أكبر علماء الزيدية متهماً اياه بأنه يدعي بأنه المهدي، وقوّله ما لم يقل كذباً.. حتى خاض في موضوع لا يقل وقاحة وقبحاً، إلى جانب الإثارة الاعلامية المضحكة حول إعلانه عن زيارة القدس وتصوير برنامج مباشر على الهواء من هناك. فقد وصف العريفي الصحافيين في مقابلة مع صحيفة (سبق) الالكترونية في ٤ تموز (يوليو) الجاري بأنهم خونة (وأن بعضهم لا يساوي "بصاق" مفتي عام المملكة الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ). وقد أثار العريفي بهذا التصريح المقزّز إنتقادات واسعة في الوسط الإعلامي ومن قبل عدد محدود من مشايخ المؤسسة الدينية المعروفين بمواقفهم المعتدلة فيما التزم المفتي وأعضاء هيئة كبار العلماء وغيرهم من المشايخ الصمت. فقد نسبت صحيفة (عكاظ) لعضو هيئة كبار العلماء الشيخ عبدالله المنيع القول (أن من يصف الناس بالبصاق شخص متدني التصرف) مستغرباً إقحام العريفي لمفتي المملكة في خلافاته ومهاتراته الشخصية، ودعا الشيخ المنيع، العريفي للإعتذار وعدم التمادي في الكلام الذي لا خير فيه على حد وتعبيره. من جهته قال المستشار في الديوان الملكي الشيخ عبدالمحسن العبيكان أن العريفي بكلامه هذا وضع نفسه موضع المساءلة والمحاسبة والمحاكمة واصفاً إياه بالعاجز. ووصف العبيكان العريفي بأنه من (الذين لم يتأدبوا بآداب الإسلام ولا بالآداب التي توراثها العرب)، وأن هذا الإسلوب (دليل على قلة البضاعة العلمية).

في هذا البلد، يمتلك رجل الدين حصانة إزاء تبعات النيل من الآخر، فهو يشتم، ويكفّر، ويتوعّد، ويسخر، ويشهّر بخلق الله من خصومه دونما رادع

وبالرغم من ردود الفعل الغاضبة والمتوعّدة بمحاكمة العريفي، أصرّ الأخير على إتهامه بعض الصحفيين بـ (الخونة) وعلى قوله إن (بعضهم) لا يساوي (بصاق) المفتي على قاعدة (إذا كان هؤلاء يتكلّمون في حق كبار العلماء فماذا أقول فيهم؟). ونفى أن يكون أستدعي من قبل وزارة الشؤون الإسلامية، بل إنه كلّف ثلاثة محامين لمتابعة من أساء إليه قضائياً وأنهم فعلاً بدؤوا عملهم.

لم يخطيء العريفي الهدف ولا المبرر ولا الغطاء حين شنّ هجومه على الصحافيين ووصفهم بالخونة فهو يستند إلى قرارات صادرة من الملك مباشرة. يقول العريفي (أما ما يتعلق بخطبتي عن الصحافة والصحفيين فالقرارات الملكية التي أصدرها خادم الحرمين الشريفين كانت مدروسة بعناية، وعلى واقع نَظَرَ إليه خادم الحرمين، ونظر إليه الإخوة من مستشارين وغيرهم، ولم تصدر هذه القرارات جزافاً؛ فعندما يُصدر الملك قراراً بمنع الكلام عن أهل العلم في الصحافة ألا يدل ذلك على أمر واقع رآه خادم الحرمين فصدر القرار بناء على ذلك؟) فالعريفي قبل أن يبدأ حملته على الصحافيين، بدأ بتوفير الأرضية والغطاء بقول (في الخطبة أنا أثنيت على القرارات الملكية، ثم تكلمت عن الصحفيين الذين يتكلمون في أهل العلم.. هؤلاء هم مَنْ قصدتهم، فقلت هؤلاء "خونة"؛ فمن يتآمر على الدين ويُسقط الدعاة والمشايخ من أعين الناس هو بلا شك متآمر..).

فالرجل إذن يتسلّح بقرارات الملك، وهو من أضفى مشروعية على هجومه على الصحافيين، ولذلك لم يتردد أو يخشى العقوبة، بل كرّر قوله أكثر من مرة، وقابل الهجوم عليه بهجوم مضاد، وقرر أن يقاضي من ينوي مقاضاته وتقديمه للمحاكمة..فهل يسأل أحد عن بشاعة القرارات الملكية التي أجازت لمثل العريفي النيل من كرامة

الآخرين دون أن يشعر ولو للحظة واحدة بأنه قد يتعرض للمسائلة والعقوبة.

مبررات هجوم العريفي على الصحافيين تبدو هي الأخرى مثيرة للدهشة، وتكشف كم هي رجعية العقلية الدعوية التي توجّه الجمهور النجدي. يبرر العريفي قسوته على بعض الصحافيين ورؤساء التحرير في الداخل لأن (موقفهم كان متخاذلاً في موضوعات المظاهرات). وكما يبدو، فإن الرجل بنى قسوته على رصد قام به صحافي هاوي في موقع هامشي على الانترنت لمقالات نشرت في صحيفتي (عكاظ) و(الرياض)، وذكر بأن الأولى نشرت ٢٩٧ مقالاً منها ٥ مقالات فقط تتناول موضوع المظاهرات ويعتبر ذلك (عيباً)، وأن جريدة (الرياض) نشرت ٢٧٠ مقالاً، ليس فيها حديث عن المظاهرات سوى ٥ مرات وهذا على حد قوله (عيب أيضاً). وتحدى (هؤلاء الصحفيين بأن يأتوا برد على هذه الإحصائيات، إنْ كان لديهم رد). وبصرف النظر عن الأساس العلمي لمثل هذا التحدي، فإن الرجل اعتبر الموقف من المظاهرات معياراً وحيداً في تقييم الصحافي إن كان يستحق البراءة أو يستحق (البصق)

ما يثير الدهشة، أن موضوعة المظاهرات تصبح جريمة في ظل الثورات الشعبية في العالم العربي، بل ويريد مقاضاة من سكت عن نقدها وتقريع من دعا إليها، وهذا طراز من رجال الدين الوقحين في تماهيهم مع المستبدّين. تصوّروا أن العريفي يعتبر الصحافيين خونة لأنهم لم ينتقدوا المظاهرات بما يكفي..فهل يحرّمها في سورية الآن، ومنهم، ونخصّ بالذكر الشيخ صالح اللحيدان الرئيس السابق لمجلس القضاء الأعلى من أجاز قتل الثلث من أجل أن يسعد الثلثان.

ردود الفعل على كلام العريفي جاءت غاضبة واعتبرت حديثه (لا يليق بداعية، وفيه احتقار للإعلاميين بشكل واضح)، فيما طالب عدد من الاعلاميين المفتي بالتدخّل (لإيقاف مثل هذه التصريحات والألفاظ، التي تسيء للإسلام وتزيد من فرقة المجتمع). وقال الاعلامي ورئيس تحرير جريدة (الوطن) السعودية السابق جمال خاشقجي، إنه لا يليق أن يطلق داعية إسلامي مثل هذه الألفاظ على الصحافيين، حتى وإن قال (بعض) ولم يعمم. وقال الخاشقجي إن المفتي (هو من يمكن أن يضع حداً لمثل هذه التصرفات والأقوال.. وهو المفترض أنه كما ينصح الصحافيين أن ينصح أيضاً الدعاة وطلبة العلم والقلة التي تسيء للدعوة بهذه التصريحات). وناشد المفتي بأن يضع حداً (لمثل هذه العبارات والتحزبات والحدية في الطرح). ولكن لم يصدر المفتي حتى الآن تصريحاً بهذا الصدد، بما يعتبره إعلاميون موافقة ضمنية على ماقاله العريفي. الخاشقجي الذي أبدى استغرابه من لغة العداء التي يتسلّح بها الدعاة ضد الصحافيين، وتوقّف عند هجوم بعض الكتّاب الصحافيين ضد بعض الدعاة بسبب فتاوى غريبة تصدر عنهم مثل قتل ميكي ماوس أو غيره بما يجعلها موضوعا للملاسنة وتصفية الحسابات، وهنا يعلّق الخاشقجي (أعتقد أن السبب في هذا أن كبار أهل العلم سكتوا عن الصغار، فأنا لو أعلم أن هناك من هو أكبر مني سيعاتبني على ما أقول سأكون حريصاً على كل كلمة). ومع أن الخاشقجي يرجّح فض الاشتباك بين الدعاة والصحافيين ويربط ذلك بتدخّل المفتي فالمسألة، من وجهة نظره (مسألة قيم وستحسم بكلمة واحدة من كبيرنا الذي هو سماحة المفتي). ولكن المفتي مازال صامتاً، وعلى ما يبدو فإنه سيبقى كذلك طالما أن القرارات الملكية تغطّي هذا النوع من الهجوم على الصحافيين، فالكفة الراجحة للدعاة لا تفتح طريقاً لأي توافق قريب.

من جانبه، تساءل خالد المعينا، رئيس تحرير جريدة (عرب نيوز): (لو كان من قال هذا الكلام صحفياً، هل كان سيسكت عنه؟)، سؤال لا يبعث على حيرة مطلقاً بالنسبة للعريفي، الذي اختار المواجهة المفتوحة على طريقته، فهو يضع الجامع والجمعة والجماعة في مواجهة الصحافة التي يرى بأنها باتت محتكرة من قبل الخصوم (الليبرالين والعلمانيين)، وألا سبيل أمامه في مواجهة الخطاب المناوىء للدعوة سوى بتوظيف خطبة الجمعة للرد وللهجوم المضاد على ما يعتبره هجوماً على الإسلام، ممثلاً في الدعاة إليه، حسب زعمه.

ثمة إتجاهٌ في الوسط الديني السلفي على توحيد الموقف وعدم السماح لنقد من هم خارج هذا الوسط، أو التعرّض له، حتى مع خطأ المنتمين له

المعينا يأمل بأن تستعيد الدولة توازنها في التعاطي مع الأفراد بصرف النظر عن مراكزهم، وتطبيق قانون المسائلة ضد ما اقترفه العريفي من كلام جارح (يجب على الدولة أن تتخذ إجراءً صارماً بالنسبة لهذا الموضوع). ويرفض محاولات الدعاة الى تقييد الحريات الصحافية من خلال وقف نقد العلماء ورجال الدين أو حتى تناول موضوعات الساعة مثل الثورات العربية، فهو يرى بأن هجوم العريفي على الإعلام لأن الدعاة مزعوجون من طريقة تناول الإعلام لتصرفات المؤسسات الدينية (فالإعلام فضح أشياء كثيرة). ويضيء المعينا على بعض اقترافات الدعاة بقوله (في التسعينات عندما ذهب الكثير من الدعاة للبوسنة والهرسك وغيرها للدعوة، انتهوا بالزواج من نسائهم، وهذا ما ذكره جمال خاشقجي قبل فترة، فمثل هذه الأمور تضايقهم، خاصة وأنهم يعتبروا الإعلام كلام فاضي).

يبدو أن ثمة إتجاهاً في الوسط الديني السلفي على توحيد الموقف وعدم السماح لمن هم خارج هذا الوسط بتوجيه النقد إليه، أو التعرّض له، ولذلك حتى الذين انتقدوا تصريحات العريفي مثل الشيخ عبد الله المنيع والشيخ عبد المحسن العبيكان تراجعوا عن تصريحاتهم وأعادوا تفسيرها، فيما اعتبر أن تعليمات وصلت هاتين الشخصيتين بضرورة الإمتثال الحرفي لقرارات الملك ـ نايف، التي تفرض على الجميع التمسّك بحرفية القرارات وعدم السماح بنقد العلماء.

وكان عدد من الصحافيين قد أعلنوا عزمهم مقاضاة العريفي، والتقدّم بشكوى ضده. وتساءل الكاتب الصحافي صالح إبراهيم الطريقي قائلا: متى ستتم محاكمة الداعية محمد العريفي بسبب الفاظه وشتاءمه؟ وقال: لا يمكن للعريفي وعشاقه ان يتهموا عضو هيئة كبار العلماء والمستشار في الديوان الملكي الشيخ عبدالله المنيع او المستشار في الديوان الملكي الشيخ عبدالمحسن العبيكان بأنهما لا يفقهان بالدين، مع أن الرد على ما قاله العريفي لا يحتاج لتخصص في الدين، بقدر ما يحتاج تخصصا في اللباقة وحسن اختيار الكلمات.

الداعية محمد العريفي – مع أني لا أعرف كيف يمكن له أن يكون داعية وشتاماً في آن واحد– قد تورّط، حسب الطريقي، هو وعشاقه الذين يبيحون له قذف الناس، فالرد هذه المرة جاء من أشخاص لا يمكن للعريفي وعشاقه كالشيخ سليمان الدويش أن يقولوا لمن رد على قذفه وشتائمه، (هل تفقهم بالدين)؟

وشجّع الطريقي على أن يمضي رئيس تحرير صحيفة «أنحاء الإلكترونية» حسن الحارثي في طريقه هو ومجموعة من الصحافيين لمقاضاة العريفي على كل ما قاله عن الصحافيين، على ألا يفكر الحارثي والصحافيون بأن يكتفوا باعتذار يقدمه العريفي لتنتهي القضية.

قد لا يقع العريفي في قبضة مؤسسات العدالة المفقودة في هذا البلد، ولكن أن يتجرأ الناس على المطالبة بحقوقهم العادلة يعني أن المجتمع بخير، لأن ما قاله العريفي ومابنى عليه تصريحاته المقزّزة ظلم فاضح.

دور الأمراء في هجمات سبتمبر

آل سعود وبرجا مانهاتن!

الأمراء نايف وسلطان وبتنفيذ من تركي الفيصل اتفقوا مع ابن لادن بأن يضرب أيّ بلدٍ شاء، وهم لن يعترضوا على ذلك، وأنهم سيوفرون له قسطاً من المال؛ فالمهمّ أن لا تقوم القاعدة ـ في المقابل ـ بأعمال عنف داخل السعودية نفسها، وأن لا تتعرّض للأمراء بالعنف والإغتيال!

كتب كل من أنتوني سامرز وروبين سوان تحقيقاً مطوّلاً عن حوادث الحادي عشر من سبتمبر بعد مرور عقد على وقوعها. وبدأ الكاتبان التحقيق بسؤال كبير: هل ثمة حكومة أجنبية وراء هجمات ٩/١١؟

بعد عقد من الزمان، لم يطّلع الأميركيون على القصة الكاملة، في حين أن القسم الأساسي المؤلف من ٢٨ صفحة من تقرير التحقيق المشترك الصادر عن الكونغرس لا يزال محجوباً. جمع سنوات من التسريبات والارتباطات، في قولبة متقنة جرى تكييفها، ليكون جزءاً من كتابهما الجديد، حيث يحقق انطوني سامرز وروبين سوان، في الصلات القائمة بين السعودية والخاطفين (١٥ منهم من السعودية)، على ضوء قرار البيت الابيض تجاهل أو دفن الأدلة، والإحباط من المحققين، بما في ذلك موظفي هيئة ٩/١١ والمسؤولين في مكافحة الإرهاب، وأعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين والجمهوريين.

البحث الذي سيتم نشره في أغسطس القادم، هو مقتبس من كتاب من بعنوان (اليوم الحادي عشر، ذي إليفنث داي)، وفيما يلي ملخّص للبحث.

على مدى عشرة أعوام مضت، بقي سؤال رئيسي حول ٩/١١ بلا إجابة. كان ذلك، كما يذكّر رئيس هيئة ٩/١١ توماس كين ولي هاملتون (هل تلقّى الخاطفون أي دعم من حكومات أجنبية؟). وكانت هناك معلومات تشير الى الإجابة، ولكن أعضاء الهيئة كما يبدو إعتبروها مقلقة جداً لتبادلها بشكل كامل مع الجمهور.

إن فكرة كون القاعدة لم تتصرف بمفردها كانت موجودة منذ البداية. وأبلغ وزير الدفاع دونالد رامسفيلد الصحافيين بعد إسبوع من ٩/١١ بأن (الإرهابيين لا يعملون في فراغ)، وأضاف (أعرف الكثير، وما قلته، بنفس القدر من الوضوح الذي أعلم كيف ذلك، هو أن دولاً تساعد هؤلاء الناس). وتحت إلحاح من أجل إعطاء المزيد من التفاصيل، كان رامسفيلد صامتاً لبرهة طويلة، ثم قال: إنها مسألة حساسة، وقام بتغيير الموضوع.

بعد ثلاث سنوات، سوف تنظر اللجنة في ما إذا كان أي من ثلاث دول أجنبية قد يكون لها دور في هذه الهجمات. إثنان منها خصمان معلنان للولايات المتحدة: العراق وإيران. والثالثة كانت توصف منذ زمن طويل بأنها صديق مقرب: المملكة العربية السعودية.

في تقريرها، ذكرت اللجنة أنها لم تر أي (أدلّة تشير الى ان العراق تعاونت مع تنظيم القاعدة في وضع أو تنفيذ أي هجمات ضد الولايات المتحدة).



بفضل بوش، تمّت التعمية على دور السعودية في ٩/١١، وتمّ توجيه التهمة الى العراق وتم غزوه!

إيران، بحسب اللجنة، كان لها منذ زمن طويل اتصالات مع تنظيم القاعدة، وسمحت لعناصرها، بما في ذلك عدد من خاطفي الطائرات في المستقبل، بالسفر بحرية عبر مطاراتها. على الرغم من عدم وجود أدلة على أن ايران (كانت على علم بالتخطيط بما أصبح هجوم ١١/٩)، فقد دعا المفوّضون الحكومة الى مزيد من التحقيق.

في هذا العام ٢٠١١، في أواخر مايو، قال محامو أفراد أسرة مكلومة بسبب ١١/٩، كانت هناك شهادة جديدة من قبل ثلاثة منشقين إيرانيين. ونقل مستشار كبير سابق في هيئة رئيسية ديتريش سنيل قوله في شهادة خطية بأن هناك الآن (أدلة مقنعة من أن الحكومة الايرانية قدّمت دعماً مادياً لتنظيم القاعدة في التخطيط والتنفيذ للهجوم ١١/٩). هذه الأدلة، مع ذلك، للتوّ قد طفت على السطح.

اما السعودية، صديق أميركا المزعوم، فستعتقد في ضوء رد فعل السفير السعودي الامير بندر بن سلطان بأن اللجنة لم تعثر على شيء مريب في دور بلاده. فقد صرّح الأمير بأن (إن تصريحات واضحة من قبل هذه اللجنة مستقلة من الحزبين قد دحضت الأساطير التي ألقت الخوف والشك حول المملكة العربية السعودية). ومع ذلك لم يجد في التقرير ما يبرّىء بصورة قاطعة السعودية.

قرار اللجنة فيما تقوله حول الموضوع قد تمّ في ظل الشقاق والتوتر. تلقّى المحققون الذين عملوا على الزاوية السعودية من التحقيق في وقت متأخر من أحد ليالي عام ٢٠٠٤، كتغييرات اللحظة الأخيرة على التقرير، أنباء مزعجة. وكان قائد الفريق، ديتريش سنيل، في المكتب، المقرّب من المدير التنفيذي فيليب زيليكو، بإجراء تغييرات رئيسية في مادة التقرير وإزالة أقسام رئيسية منه.

سارع المحققان، مايكل جاكوبسون وراجيش دي، إلى المكتب لمواجهة سنيل. بحذر المحامين، قال بانه يعتقد بأن هناك دليلاً غير كاف في قضيتهما ضد السعوديين. ورأى المحققان إمكانية الإستقالة، ثم توصّلا إلى تسوية. والكثير من المعلومات التي تم جمعها تقول إنها ستبقى في التقرير، ولكن فقط بحرف صغير، مخبأة في الهوامش.

المفوّضون قالوا في نص التقرير أن الصداقة الرسمية الطويلة للولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية لا يمكن أن تكون غير مشروطة. قد تكون العلاقة حول قضية أكثر من النفط، يجب أن يشمل ذلك ـ وبشكل جريء: (التزام بمحاربة المتطرفين العنيفين الذين أثاروا الكراهية).

فقد كان بعيداً عن الوضوح، ولأطول فترة، أن السعوديين هم بذلك ملتزمون. أكثر من سبع سنوات قبل ١١/٩، فرّ السكرتير الأول في البعثة السعودية لدى الأمم المتحدة، محمد الخليوي، الى الولايات المتحدة، حاملاً معه آلاف الصفحات من الوثائق التي، كما قال، تظهر فساد النظام، وانتهاك حقوق الإنسان، وتقديم الدعم للإرهاب. في الوقت نفسه، قال أنه وجّه رسالة إلى الأمير عبد الله ولي العهد، داعيا الى (التحرك نحو الديمقراطية). إن أفراد العائلة المالكة السعودية، بحسب الخليوي، ردوا بالتهديد بوضع حد لحياته. حكومة الولايات المتحدة، من جانبها، قدّمت له القليل من الحماية. علاوة على ذلك فإن مسؤولي جهاز F.B.I، إمتنعوا عن قبول وثائق سفره الدبلوماسي التي أحضرها معه.

دعماً لادّعائه بأن السعودية تقوم بدعم الإرهاب، تحدث الخليوي في حلقة ذات صلة بالمحاولة الأولى التي جرت عام ١٩٩٣ لإسقاط برجي مركز التجارة العالمي. وقال الخليوي بأن (مواطناً سعودياً يحمل جواز سفر سعودي دبلوماسي أعطى مالاً لرمزي يوسف)، العقل المدبر لتفجير مركز التجارة العالمي، حين كان الإرهابي في القاعدة في الفلبين. العلاقة السعودية مع يوسف، كما يقول الخليوي (هي سريّة وتمرّ عبر المخابرات السعودية).

الإشارة الى مواطن سعودي موّل يوسف يندرج بصورة وثيقة في سياق الدور الذي لعبه صهر أسامة بن لادن جمال خليفة. وكان ناشطا في الفلبين، يعمل تحت واجهة ناشط في مجال العمل الخيري في ذلك الوقت، وقد أسس جمعية خيرية تعطي المال ليوسف وخالد شيخ محمد، قائد تنظيم القاعدة في مخطط ١١/٩، في غضون المؤامرة الأولى لتدمير حاملة طائرات أمريكية.

عندما عاد خليفة الى السعودية في عام ١٩٩٥ بعد احتجازه في الولايات المتحدة وتبرئته لاحقا بتهم تتعلق بالإرهاب في الأردن، كان، وفقا لرئيس وحدة أسامة بن لادن في وكالة الاستخبارات المركزية مايكل شوير، بأنه التقى بواسطة سيارة ليموزين وترحيب من (مسؤول رفيع المستوى). صحيفة فلبينية تفيد بأن المسؤول كان الأمير سلطان، نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والطيران، وهو اليوم وريث العرش السعودي.

في حزيران ١٩٩٦، وفقا لتقارير منشورة، وبينما كان في سوق الأسلحة الدولية في باريس والذي يعقد كل عامين، التقت مجموعة شملت أميراً سعودياً ومولين سعوديين في فندق رويال مونسو، بالقرب من السفارة السعودية. وكان الموضوع بن لادن، وماذا يمكن فعله بشأنه. بعد عامين من التفجيرات الأخيرة لأهداف أميركية في المملكة العربية السعودية، واحد منها في ذلك الشهر، وكانت ثمة خشية من أن النخبة السعودية الحاكمة نفسها ستكون مستهدفة. في اجتماع مونسو، علمت الاستخبارات الفرنسية كما قيل، بأنه قد تقرر أن بن لادن كان من المقرر أن يبقى في الخليج من خلال دفع مبالغ ضخمة من أموال الحماية.

في تصريحات خاصة بعد ١١/٩، قال رئيس جهاز المخابرات السابق لطالبان محمد خاكسار أنه في عام ١٩٩٨ توصّل الأمير تركي الفيصل ـ رئيس الاستخبارات السعودية، إلى صفقة وافق بن لادن بموجبها بعدم مهاجمة أهداف سعودية. في المقابل، تقوم السعودية بتوفير المال والمساعدة المادية لحركة طالبان، ولا تطالب بتسليم بن لادن، ولا تقوم بالضغط لإغلاق معسكرات تدريب القاعدة. في غضون ذلك، فإن الشركات السعودية ستضمن تدفق الأموال بصورة مباشرة إلى بن لادن.

علاقات خاصة

بعد ١١/٩، ينكر الأمير تركي أي صفقة من هذا القبيل مع بن لادن. على أية حال، فإن أمراء سعوديين آخرين كانوا ضالعين في ترتيبات لدفع الأموال لابن لادن. مسؤول سابق في إدارة كلينتون قال بأن مصادر الإستخبارات الأميركية إتفقت على أن إثنين على الأقل من الأمراء السعوديين قد دفع، نيابة عن المملكة، ما يرقى الى مال حماية منذ عام ١٩٩٥. وأضاف المسؤول السابق: (بأن الصفقة أفادت

بأنهم يغضّون الطرف عن ما كان يقوم به في أماكن أخرى. أن لا تقوم بعمليات هنا ونحن بدورنا لن نعرقلها في أي مكان آخر).

مصادر رسمية أميركية وبريطانية، تتحدث في وقت لاحق مع هندرسون سايمون، زميل بيكر في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ذكرت إثنين من الأمراء بهذا الصدد.. وقال هندرسون للكاتبين، أنهما الأمير نايف وزير الداخلية، والأمير سلطان. أن المال الضالع في المدفوعات المزعومة، بحسب مصادر هندرسون، قد وصلت إلى (مئات الملايين من الدولارات). فقد كان (مالاً سعودياً رسمياً، وليس من أموالهما الخاصة).

قبل ٩/ ١١ زار مسؤولون أميركيون الرياض بصورة دائمة اكتشفوا أنه لا جدوى لمطالبة السعوديين للمساعدة في مكافحة الارهاب. جورج تينيت، الذي أصبح مدير C.I.A خلال فترة بيل كلينتون الثانية، أشار بوضوح الى جمهور الأمير نايف شقيق ولي العهد. بدأ نايف، الذي أشرف على المخابرات الداخلية، يتبادل (سرد مطول لتاريخ العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية الخاصة)، بما في ذلك كيف أن السعوديين لن يحتفظوا دائماً وأبداً بمعلومات ذات صلة بالأمن بعيداً عن حلفائهم الأميركيين.

لقد حانت لحظة شعر فيها تينيت بأن الأمر تجاوز الحد. خرق الشكل الإجرائي (الايتيكيت) الملكي، بوضع يده على ركبة الأمير، وقال: (يا صاحب السمو الملكي، ماذا كنت تعتقد كيف سيكون الحال لو كان علي في يوم من الأيام أن أقول لصحيفة واشنطن بوست بأنك تحتفظ بمعلومات قد تساعدنا في تعقب القتلة في تنظيم القاعدة؟). رد فعل نايف، إعتقد تينيت، كان كما لو أنه كان حالة طويلة من الصدمة.

في رحلته عائداً الى الديار من السعودية في أواخر التسعينيات، أبلغ مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي (إف بي آي) لويس فريه، رئيس مكافحة الارهاب جون اونيل أنه يعتقد أن المسؤولين السعوديين الذي التقاهم خلال الزيارة كانت مفيدة. (لابد أنك تمزح) كما يقول أونيل، وهو من مواطني ولاية نيو جيرسي الذين لا يفرموا كلماتهم. (لم يعطونا شيئاً. إنهم كانوا فقط يسطعون الشمس فوق مؤخرتك).

بعد عدة سنوات، وفي محادثتين مطوّلتين مع جان شارل بيسار، مؤلف دراسة حول تمويل الإرهاب في وكالة الاستخبارات الفرنسية، كان أونيل لا يزال ينفّس إحباطه. وقال اونيل: (كل الأجوبة، كل القرائن التي قد تمكننا من تفكيك تنظيم أسامة بن لادن هي في السعودية)، كما قال. ومع ذلك، فإن الإجابات والقرائن لا تزال بعيدة المنال، في جزء منها، أونيل أبلغ بريسارد، (بسبب اعتماد الولايات المتحدة على النفط السعودي يعني أن لدى المملكة العربية السعودية للضغط علينا أكثر بكثير مما لدينا عليها)، وأضاف أنه بسبب (الشخصيات والعوائل رفيعة المستوى في المملكة السعودية، لديها علاقات وثيقة مع بن لادن).

هذه المحادثات جرت في حزيران (يونيو) وأواخر تموز (يوليو) ٢٠٠١.

في مقر إقامته خارج واشنطن، في صباح يوم ١١ سبتمبر، سارع الأمير بندر لإصدار بيان السفارة. المملكة، بحسب نص البيان، (تدين التفجيرات المؤسفة وغير الإنسانية والأحداث التي وقعت اليوم..وتدين المملكة العربية السعودية بشدّة مثل هذه الأعمال التي تتعارض مع كل القيم الدينية والمفاهيم الحضارية الإنسانية، وتعرب عن تعازيها الصادقة..).

حوادث الثلاثاء ١١ سبتمبر، دفعت الأمير عبد الله إلى أن يقرّر إرسال تسعة ملايين برميل من النفط الى الولايات المتحدة خلال الإسبوعين اللاحقين. وكان لهذا العرض أثره لتجنّب ما كان خلاف ذلك الإحتمال في ذلك الوقت من نقص النفط والذي من شأنه دفع الأسعار إلى الأعلى، والآثار الإقتصادية المترتبة على كارثة ٩/ ١١ وأزمة مالية كبيرة.

في غضون ذلك، وفي يوم الأربعاء ١٢ سبتمبر، كانت هناك أنباء مثيرة للقلق. في مكالمة هاتفية في تلك الليلة، أبلغ مسؤول في C.I.A. الأمير بندر أن ١٥ من الخاطفين هم من السعوديين. وكما صوّرها بندر، فإنه شعر بأن العالم ينهار من حوله، (كان ذلك كارثة). مستشار الشؤون الخارجية لولي العهد السعودي الامير عبد الله حينها، عادل الجبير قال، (لأن بن لادن، في تلك اللحظة، قد زرع في أذهان الأميركيين أن السعودية عدوّة).

تدافع الأمراء والأثرياء السعوديين لمغادرة الولايات المتحدة والعودة الى الديار. خمسة وسبعون من الأمراء وحواشيهم، كانوا متخفين في فندق وكازينو قصر القياصرة في لاس فيغاس، رحلوا في غضون ساعات من الهجمات الى فندق الفصول الأربعة. لقد شعروا (بقلق بالغ على سلامتهم الشخصية)، وأوضحوا لمكتب التحقيقات الإتحادي المحلي واعتبر الحرّاس كما يبدو أن فندق الفصول الأربعة أكثر أمناً.

في واشنطن، السعوديون الذين رغبوا في المغادرة شملوا أعضاء من عائلة بن لادن. وكان أحد أشقاء أسامة بن لادن، لم يتم الكشف عن إسمه بصورة علنية، واتصل على عجل بالسفارة السعودية وكان يريد أن يعرف أفضل مكان آمن يمكنه الذهاب إليه. تم وضعه في غرفة في فندق ووترغيت، وتم إبلاغه بالبقاء هناك حتى يتم إعلامه بوجود وسيلة نقل متاحة تمكنه من السفر. في جميع أنحاء البلاد، كان أكثر من ٢٠ من أفراد أسرة بن لادن وموظفين يستعدون للمغادرة.

وكان في ليكسينغتون بولاية كنتاكي، الأمير أحمد بن سلمان، وهو إبن شقيق الملك فهد يحضر أحد المعارض التي تجري سنوياً. بعد الهجمات، بدأ أحمد بسرعة بجمع أفراد عائلته للعودة إلى السعودية. فأمر إبنه وإثنين من أصدقائه، الذين كانوا في ولاية فلوريدا، باستئجار طائرة وإيصال أنفسهم لكسينغتون للإلتحاق بالطائرة التي تقلّهم إلى الوطن. وقال واحد منهم لرجل أمن استأجره للرحلة، بأنه استطاع ذلك لأن (والده أو عمه كان صديقاً جيداً لجورج بوش الأب).

في وقت متأخر من ليلة ١٣ سبتمبر، إتصل مساعد الأمير بندر بمساعد مدير مكتب التحقيقات الفدرالي لمكافحة الإرهاب، دايل واتسون. كان بحاجة لمساعدة، حسب قول المساعد، في إخراج أفراد عائلة بن لادن من البلاد. وقال واتسون إن على المسؤولين السعوديين الاتصال بالبيت الأبيض أو وزارة الخارجية. وجد الطلب طريقه الى منسق مكافحة الإرهاب ريتشارد كلارك، الذي اعترف انه أعطى الضوء الاخضر لهذه الرحلات. وقال انه قد (لا يتذكر) بأنه قد قرر ذلك مع أي شخص رفيع المستوى في الادارة.

في مذكرة صادرة عن إف بي آي، كتبت قبل سنتين على النزوح يبدو أنها تعترف بأن بعض السعوديين المغادرين قد يكون لديهم معلومات متعلقة بالتحقيق. في سؤال من قبل محطة سي إن إن في نفس السنة حول ما إذا كان يمكن القول بشكل قاطع أنه لم يشارك أي واحد على رحلات الإجلاء في ٩/ ١١، ردّ المسؤول الإعلامي في السفارة

السعودية نائل جبير، بالقول بأنه متأكد من شيئين فقط، وهما (وجود الله، ومن ثم إننا سوف نموت مع نهاية العالم. أما دون ذلك فإننا لا نعرف عنه شيئاً).

السعوديون في حالة إنكار

على الرغم من حقيقة أنه بات معلوماً تقريباً أن ١٥ من المتورطين في الهجمات كانوا سعوديين، لم يتوقف الرئيس جورج دبليو بوش طويلاً عند مسائلة الممثل الرسمي للسعودية في واشنطن. في وقت مبكر من مساء يوم ١٣ سبتمبر، أبقى على موعد مقرر لاستقبال الأمير بندر في البيت الأبيض. وكان الرجلان يعرفان بعضهما البعض منذ سنوات. وكما قيل فإنهما رَحّبا ببعضهما بعناق ودّي، ودخّنا السيجار على شرفة ترومان، وتحدثا مع نائب الرئيس ديك تشيني ومستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس.

هناك صورة لهذا الاجتماع، التي تم نشرها في الماضي. على أية حال، في هذه السنة، وبعد طلب الكاتبين من مكتبة جورج دبليو بوش الرئاسية للحصول على نسخة، ردّت المكتبة عبر رسالة بالبريد الالكتروني أن مكتب الرئيس السابق (لا يميل إلى الإفراج عن الصورة من الشرفة في هذا الوقت).

وما يلبث أن يكون واضحاً أنه وبعيداً عن مواجهة السعوديين، فإن إدارة بوش تريد التقارب. وسيدعو الرئيس ولي العهد الأمير عبد الله لزيارة الولايات المتحدة، والضغط عليه ليأتي عندما تردد، وعندما قبل، رحب به في مزرعته في تكساس في أوائل عام ٢٠٠٢. وكان ديك تشيني وكوندوليزا رايس هناك، الى جانب وزير الخارجية كولن باول والسيدة الاولى لورا بوش.

يبدو أن ٩/١١ وقعت خلال المناقشات. وفي حديثه مع الصحافة في وقت لاحق، قاطع الرئيس أحد الصحفيين عندما بدأ يثير هذا الموضوع.

السعودية الرسمية كانت تسير كالسلحفاء في الإقرار حتى بحقيقة أن ما يقرب من من جميع الخاطفين هم من المواطنين السعوديين. بعد يومين من تقديم تلك المعلومات الى بندر، قال المتحدث بإسمه أن الإرهابيين إستخدموا على الأرجح هويات مسروقة.

إدّعى الشيخ صالح آل الشيخ وزير الشؤون الإسلامية (لا يوجد إثبات أو أدلّة على أن السعوديين نفّذوا هذه الهجمات). وشكك الأمير سلطان بأن فقط بن لادن وأتباعه كانوا مسؤولين عن الهجوم، وألمح إلى أن (قوة أخرى بخبرات تقنية متقدّمة) لا بد أن تكون وراء ٩/١١. إعتباراً من شهر ديسمبر عام ٢٠٠١، كان الأمير نايف يقول أنه ما زال لا يعتقد بأن ١٥ من الخاطفين كانوا سعوديين.

ليس قبل فبراير ٢٠٠٢ حين أقرّ نايف بالحقيقة. (الأسماء التي لدينا أكّدت ذلك) واعترف بعد ذلك: (لقد تمّ إبلاغ عوائلهم.. أعتقد بأنهم عملوا تحت غطاء الدين، ولقضايا معينة تتعلق بالأمة العربية، خصوصا قضية فلسطين).

حتى بعد ذلك القبول، لم يحسم سلطان ونايف الأمر. فقد بدءا يشيران إلى عدو مألوف (يكفي أن نرى عدداً من أعضاء الكونغرس في الولايات المتحدة يرتدي الخوذة اليهودية لتوضيح المزاعم ضدنا) حسب سلطان. وفي أواخر ٢٠٠٢، وجّه الأمير نايف باللائمة ضد (الصهاينة)، قائلا: (علينا أن نضع علامات إستفهام كبيرة ونسأل الذين ارتكبوا أحداث ١١ سبتمبر والذين استفادوا منها وأعتقد أن الصهاينة هم وراء هذه الأحداث).

وبمرور الشهور، فإن سعوديين قياديين أشاروا علناً إلى أن بلادهم كانت منفتحة تماماً مع الولايات المتحدة على الصعيد الأمني، وتدّعي بأنها قد نبّهت واشنطن مسبقاً إلى كارثة محتملة.

وبعد عام على ٩/١١، شرح الأمير تركي الفيصل مطوّلاً علاقة جهاز الإستخبارات العامة السعودي مع وكالة الاستخبارات المركزية سي آي أيه. ومنذ حوالي عام ١٩٩٦، كتب الأمير تركي: (بناء على تعليمات من القيادة العليا في السعودية، تقاسمت كل المعلومات الاستخباراتية التي جمعناها عن بن لادن والقاعدة مع وكالة المخابرات المركزية. وفي عام ١٩٩٧ أنشأ وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان، لجنة الإستخبارات المشتركة مع الولايات المتحدة لتبادل المعلومات حول الإرهاب بصفة عامة وعن بن لادن والقاعدة على وجه الخصوص).

كان هناك نواة للحقيقة في ذلك. وأن خدمات الإستخبارات العامة السعودية والولايات المتحدة تستند على تفاهم طويل، وإن كان



بعد أحداث سبتمبر مباشرة بوش يلتقي بندر ليخفي الدور السعودي في الهجوم، والصورة لاتزال تحرج البيت الأبيض حتى اليوم!

غير مستقر، حول تبادل المعلومات الاستخباراتية. وكانت مطالبات السعودية الأخرى مذهلة بدرجة أكبر.

وكان بندر قد ألمح بعد ٩/١١ مباشرة أن كلاً من الولايات المتحدة وجهاز الاستخبارات العامة في السعودية قد عرفوا أكثر عن الخاطفين في وقت مبكّر مما اعترفوا به علناً. ومع ذلك، في عام ٢٠٠٧، وهو الوقت الذي كان هو قد ترقّى فيه ليصبح مستشار الأمن القومي لولي العهد السابق، الملك الحالي عبد الله. وقد أطلق بندر قنبلة حين شدّد على أن (الأمن السعودي قد نشط في تعقّب تحركات معظم الإرهابيين بدقة.. إذا كانت سلطات الولايات المتحدة قد استعانت بنظيراتها السعودية بطريقة جدية وذات مصداقية، في رأيي، لكان قد تجنبنا ما حدث).

وبالرغم من أنه لم يكن هناك أي رد فعل أميركي رسمي إزاء هذا الزعم، فإن مايكل شوير، الرئيس السابق لوحدة بن لادن في وكالة الاستخبارات المركزية، رفض في وقت لاحق في كتابه الموسوم (زحف نحو الجحيم: أميركا والإسلام بعد العراق) ووصف ذلك بأنه (تلفيق).

الأمير تركي كان لديه إدعاء مماثل لبندر، ولكن محدّد أكثر بكثير.

وقال أنه في أواخر1999 وأوائل 2000، أي قبل أن يصل خاطفان في حوادث 11/9 الولايات المتحدة، كان رجاله في الجهاز قد أبلغوا وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية بأن كلا الرجلين هما من الإرهابيين. يقول تركي (ما أبلغناهم هو أن هذين الرجلين كانوا على قائمة الخاضعين للمراقبة من النشاطات السابقة للقاعدة، في شرق أفريقيا من تفجيرات السفارة ومحاولات تهريب أسلحة إلى المملكة في عام 1997).

المتحدّث بإسم وكالة الإستخبارات المركزية الأميركية سي آي أيه بيل هارلو رفض دعوى تركي، وقال بأنها ليست مدعومة بأي دليل. وقال هارلو بأن معلومات عن إثنين من الخاطفين تمّ توفيرها بعد شهر من وقوع الهجمات. وما يعتقد بأن لجنة 11/9 قد حصلت عليه من الأمير تركي لم يتمّ الإعلان عنه. وقد أبلغت إدارة المحفوظات الوطنية (الإرشيف) الكاتبين بأنه لم يكن مسموحاً حتى بالقول ما إذا كانت تحتوي ملفّات اللجنة على وثيقة مقابلة مع الرئيس السابق لجهاز الإستخبارات العامة السعودية. المعلومات حول الخلفية الإستخبارية لهجمات 11/9 بقيت على مايبدو ذات حساسية عالية.

مساعدو الخاطفين

بقيت السعودية لفترة طويلة الثقب الأسود بالنسبة للمحقّقين الأميركيين الرسميين المسؤولين عن التحقيق في 11/9. لم يكن، على سبيل المثال، مسموحاً لهم بالوصول إلى عوائل أولئك الذين يُعتقد بأنهم نفّذوا الهجمات. ويقول رئيس قسم مكافحة الإرهاب في وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية فينسنت كانيسترارو بعد شهر على وقوع الهجمات (نحن لا نحصل على أي تعاون على الإطلاق)، أو حسب وصفه (تعاون صفر).

مع ذلك، في داخل الولايات المتحدة بدأ التحقيق بشكل مكثف وعلى مدى عدة سنوات. وأن بعضاً من أهم المعلومات المستقاة، كما تبيّن، المعنية باثنين من الارهابيين الذي ألمح إليهما الأمير تركي. يقال أنه تم اختيارهما من قبل أسامة بن لادن ليكونا أول من يدخل الولايات المتحدة، وأنهما سيكونا في نهاية المطاف جزءاً من المجموعة التي استولت على طائرة أميركان ايرلاينز الرحلة 77، الطائرة التي أستخدمت في الهجوم ضد البنتاغون.

وكان خالد المحضار ونواف الحازمي، وكلاهما سعوديان، ومن الجهاديين ذوي الخبرة، مع أنهم في العشرينات من العمر. دخلا البلاد عن طريق مطار لوس انجليس الدولي نحو 15 يناير 2000، مع معرفة ضئيلة باللغة الانكليزية وتجربة الحياة في الغرب تقرب من الصفر. وبحسب تقرير هيئة 11/9 أنه (من المستبعد) أن الشخصّين (جاءا إلى الولايات المتحدة دون ترتيب مسبق لتلقي المساعدة من واحد أو أكثر من الأفراد وقد أبلغ مقدماً عن وصولهما).

تعرّف التحقيق على الأفراد الذين ساعدوا أو ربما ساعدوا المحضار والحازمي عقب وصولهما الى كاليفورنيا ـ سواء عن طريق المصادفة أو بسبب المعرفة السابقة.

إمام يدعى فهد الثميري، وهو دبلوماسي معتمد عيّن من قبل وزارة الشؤون الإسلامية السعودية للاتصال مع المسجد المجاور، عمل في ذلك الوقت في القنصلية السعودية في لوس أنجليس. وفقاً لأحد الشهود، كان الثميري في ذلك الوقت قد رتّب لرجلين ـ والذي تعرّف احد الشهود عليهما من خلال الصور الفوتغرافية التي تم تحديدها بأنها كانت لإثنين من الإرهابيين ـ حيث اصطحبهما بجولة بالسيارة في المنطقة المجاورة.

وقال زميله السعودي، المقيم في سان دييغو ويدعى عمر البيومي، من خلال مقابلات مع أشخاص كان لهم اتصال دائم مع الثميري، إعترف بأنه التقى المحضار والحازمي خلال زيارة للوس انجليس في الأول من شباط (فبراير)، أي بعد اسبوعين من وصولهما.

وفقاً لشخص تمّت مقابلته من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي، قال بيومي قبل الرحلة أنه ذاهب إلى (نقل الزوار). ما تمّ الإتفاق عليه من قبل الجميع هو أنه جعل الرحلة بالسيارة برفقة أمريكي مسلم يدعى كيسان بن دون. في الطريق، قال بن دون، ذكر بيومي أنه اعتاد الذهاب إلى القنصلية للحصول على نشريات دينية. توقفوا عند القنصلية، حيث، وفقا لبن دون، رحّب رجل في بذلة رسمية غربية، مع لحية كاملة، ببيومي وصحبه لاجراء محادثات معه في مكتب ما. وظهر بيومي في وقت لاحق، وهو يحمل صندوقاً من المصاحف. ووصف اللقاء بشكل مختلف، قائلاً أنه (غير متيقّن) من هوية الشخص الذي قابله (ولا يعرف الناس فعلاً الذين في [الوزارة السعودية] للشؤون الإسلامية).

على أية حال، إتفق الرجلان على الذهاب الى مطعم وهناك ـ في حين أن هذه هي اللحظة الحاسمة في هذه القصة ـ واجتمعا وتحدثت مع الخاطفين المستقبليين المحضار والحازمي، الذين للتو قد وصلا للبلاد. وكان بيومي وبن دون كانا يخبران إف بي آي اللقاء الذي جرى بمحض الصدفة.

دعا بيومي المحضار والحازمي لأن يأتيا إلى جنوب سان دييغو، وساعدهما في العثور على أماكن الإقامة، وبقي الجميع على اتصال. في اليوم المحدد تحرّك الإرهابيان إلى الشقة التي استخدمت لأول مرة، بجوار شقّة بيومي، وكانت هناك أربع مكالمات بين هاتفه والإمام المحلي، مواليد نيو مكسيكو، أنور العولقي، والذي وصف في تقرير الكونغرس في وقت لاحق حول 11/9 بأنه شغل منصب (المرشد الروحي) لكل من محضار والحازمي.

الدخل المالي لبيومي، الذي كان يتم بواسطة شركة أركان، وهي شركة تابعة لمتعاقد مع إدارة الطيران المدني السعودي، رغم، وفقاً لموظف زميل، وقال انه لم يعمل أي عمل معروف بشكل كبير بعد وصول الخاطفين المستقبليين. سعودي آخر كان يعيش في سان دييغو، أسامة باسنان، وهو أيضاً موضع اهتمام محققي 11/9 الذي كانوا يحققون في تدفق الأموال.

وهناك قسم من ثلاث صفحات من تقرير الكونغرس في التحقيق المشترك (خلاصة جلسات مشتركة بشأن هجمات 11/9 من قبل مجلس النواب واللجان الاستخباراتية في مجلس الشيوخ)، التي تحتوي على أكثر من خطوط سرية ليس مفرج عنها، يقول لنا فقط أن باسنان كان أحد المقربين من جمال بيومي في سان دييغو. وفقا لسناتور سابق بوب غراهام، الرئيس المشارك للجنة التحقيق، وكذلك تقارير صحفية، تدفقت شيكات منتظمة في عام 2000 من باسنان لزوجة بيومي. كانت المدفوعات، والتي جعلت ظاهرياً للمساعدة في تغطية العلاج الطبي، وصادرة عن السفارة السعودية في واشنطن.

هناك أسباب مستقلة للتشكيك في نشاط الثميري، بيومي، وباسنان.

التميري، الذي كان معروفاً بكونه أصولياً، تمّ في وقت لاحق رفض دخوله الى الولايات المتحدة ولكن بعد ١١/٩ على أرضية أنه قد يكون على صلة بنشاط إرهابي. جذب بيومي إهتمام مكتب التحقيق الفيدرالي لأول مرة في السنوات السابقة، وعلم المكتب في وقت لاحق أن لديه (إتصالات بعناصر إرهابية). غادر البلاد قبل شهرين من الهجمات.

بالنسبة لباسنان، الذي كان إسمه يرد في التحقيق حول مكافحة الإرهاب قبل عقد من الزمان، كان قد استضاف، كما قيل، حفلاً لعمر عبد الرحمن الذي بات اليوم يعرف بـ (الشيخ الضرير) سيء الصيت، والذي يمضي عقوبة بالسجن مدى الحياة لدوره في التخطيط لتفجير مركز التجارة العالمي وغيرها من معالم مدينة نيويورك في العام ١٩٩٣، عندما زار الولايات المتحدة، وادّعى ذات مرة أنه يفعل المزيد للإسلام أكثر مما يفعله بيومي. وبحسب وثيقة خاصة جزئياً للجنة التحقيق، تفيد بأن المحضار والحازمي وزملائهما الارهابيين في ١١/٩ وصلوا الى الولايات المتحدة لتعلّم الطيران، وكان زميل باسنان في البريد الإلكتروني والإتصال عبر الهاتف مع المتهمين الرئيسين ١١/٩ المتآمر رمزي بن شيبه. وبعد عام من هجمات ١١/٩، تم اعتقال باسنان بتهمة احتيال التأشيرة وجرى ترحيله.

المعلومات المتوافرة تشير إلى أنه تم توظيف إثنين من الثلاثي من قبل النظام السعودي أو كانت لهم صلات به - من خلال الاعتماد على التميري من قبل وزارة الشؤون الإسلامية وبيومي من خلال عمله في الشركة التي ترتبط بالهيئة السعودية للطيران المدني. وقال خمسة أشخاص على الأقل لمكتب التحقيقات الفيدرالية بأنهم يعتبرون بيومي بمثابة عميل للحكومة. تعتقد وكالة الاستخبارات المركزية، بحسب بوب غراهام، بأن باسنان كان أيضاً عميلاً. كما أشار غراهام في مذكرة خاصة بالمكتب إلى (أدلة دامغة) حول دعم الإرهابيين من داخل الحكومة السعودية.

مقابلات ذات طبيعة إشكالية

في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، وبعد طلب رفيع المستوى من البيت الأبيض، فإن موظفي لجنة ١١/٩ كانوا قادرين على القيام بزيارتين الى السعودية لمقابلة التميري، وبيومي، وباسنان.

يعتقد المحققون، بحسب ملاحظات مذكرة صادرة عن اللجنة والتي تمّ الافراج عنها مؤخراً، أن التميري (كان مخادعاً خلال المقابلتين. كانت إجاباته إما متناقضة أو في أوقات أخرى في صدام مباشر مع معلومات لدينا من مصادر أخرى). والأهم من ذلك، نفيه معرفة بيومي، دع عنك المحضار والحازمي. لم تظهر صورة لبيومي، وقال انه لم يتزحزح عن موقفه. وقال انه لا يعرف أحداً بهذا الاسم. ثم قبل المداخلة همس أحد المسؤولين السعوديين الذي كان حاضراً، وقال انه سمع بإسم بيومي فقط من التغطية الإخبارية لحوادث ١١/٩.

في المقابلة الثانية، كما أبلغ عنها موظف اللجنة بأن شهوداً تحدثوا عن رؤية التميري مع بيومي، فنفى التميري ذلك وقال بأن هؤلاء ربما شبّه لهم مع شخص آخر. وحين أبلغ عن السجلات الهاتفية التي أظهرت العديد من المكالمات بين هاتفه وهاتف بيومي، قبل وصول محضار والحازمي الى الولايات المتحدة، بدا التميري مربكاً. ربما، كان رقم هاتفه قد جرى نقله لشخص آخر من بعده؟ ربما تكون المكالمات قد جرت من قبل شخص آخر باستخدام الهاتف الخاص ببيومي؟ كل ما جاء به التميري، كما لاحظ المحققون، كان (غير قابل للتصديق).

بيومي، الذي جرت مقابلته في وقت سابق، ترك انطباعا مواتياً بدرجة أكبر. فقد تمسك بروايته حول لقائه بالمحضار والحازمي عن طريق الصدفة. وقال إنه نادراً ما شاهدهم بعد أن جاءوا الى سان دييغو، وأنهم كانوا جيرانه لأيام قليلة فقط. وقال بيومي أنه قرر بعد ذلك انه لا يريد التعامل معهم. فيليب زيليكو، الذي كان حاضرا خلال المقابلة، لا يعتقد أن بيومي كان عميلاً للسعودية.

مع ذلك، فإن تقرير اللجنة كان يلفت الى جواز سفر بيومي يحتوي على العلامة الفارقة التي قد يكون حصل عليها (المسلمون الأتقياء خاصة)، أو أن يرتبط بـ (الانضمام الى تنظيم القاعدة). المحققون حصلوا على شيء آخر أيضاً. تمّت الموافقة على الراتب الشهري لبيومي من قبل مسؤول سعودي الذي عثر على صورة لإبنه في وقت لاحق على قرص كمبيوتر في باكستان، والذي تضمن أيضا صوراً لثلاثة من خاطفي الطائرات. وقد تمّ استدعاء الابن، سعود الراشد، لإجراء مقابلة في السعودية. إعترف أنه كان في أفغانستان، وأنه (نظّف) جواز سفره من أدلة تثبت أنه سافر إلى هناك. وقال انه، على الرغم من أنه لم يكن يعرف شيئاً عن مؤامرة ١١/٩، فإن موظفي اللجنة التي حقّقت مع الراشد تعتقد بانه كان (مخادعاً).

أخيراً، هناك باسنان. مقابلة اللجنة معه، بحسب ما كتب ديتريش سنيل بعد ذلك، أسّست فحسب لـ (عدم مصداقية قول الشاهد بشأن كل موضوع تقريباً دون استثناء). سلوكه (ولّد مجموعة من المواجهة، والتهرب، والخطابية.. وأن تنصله من التصريحات التي قدّمها في مناسبات سابقة)، و(المصداقية المتأصلة في الكثير من تأكيداته عندما ينظر اليها في ضوء مجمل الأدلة المتوفرة).

رجلان لم يواجها الاستجواب من قبل محققي اللجنة. واحد منهم، وهو مسؤول ديني رسمي يدعى صالح الحصين، وبالتأكيد يجب أن يكون، رغم أن اسمه لم يظهر في تقرير اللجنة. وكان الحصين، الذي شارك في إدارة المساجد في مكة المكرمة والمدينة المنورة، كان في الولايات المتحدة قبل ثلاثة أسابيع لمدة أربعة أيام قبل هجمات ١١/٩، وقال انه مكث في فندق في ولاية فرجينيا.

ثم، في ١٠ سبتمبر، كان ما أدلى به خطوة غير مبرّرة. وقال انه نزل مع زوجته في فندق ماريوت في هيرندون، فرجينيا، وهو الفندق الذي أمضى فيه المحضار والحازمي آخر ليلة في حياتهما.

وأفادت مذكّرات اللجنة بأن عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالية إف بي آي وصلوا الى غرفة الحصين في الماريوت بعد منتصف ليلة الـ ١١ من سبتمبر. وبدأ المسؤول السعودي (الغمز واللمز وتدلّي الرأس)، والتعرّق وسيلان اللعاب. ثم سقط من كرسيه ويبدو أنه فقد وعيه لبضع لحظات. المسعفون الذي جرى استدعاؤهم الى الغرفة كانوا في حيرة. هل يمكن للمريض أن يكون (مزوّراً)؟، سألوا العملاء. الاطباء الذين فحصوا الحصين في مستشفى محلي، علاوة على ذلك، لم يعثروا على أي خلل في صحته. عميل في مكتب التحقيقات الفيدرالية قال لاحقاً بأن المقابلة جرى اختصارها لأن، بحسب العميل، الحصين (اختلق النوبة).

سئل من قبل عميل إف بي آي، لماذا انتقل الى الماريوت، فقالت زوجة الحصين أنهما كانا يريدان غرفة مع مطبخ صغير. على أية حال،

ليس هناك ما يشير إلى أنه قد تمّ استخدام المطبخ. وسئلت عما إذا كانت تعتقد أن زوجها قد شارك في هجمات ٩/١١ بأي شكل من الأشكال، قالت (لا أعرف). لم يحصل عملاء إف بي آي على مقابلة كافية مع صالح الحصين. بدلاً من الاستمرار في جولته في الولايات المتحدة، طار عائداً إلى السعودية، وذهب إلى إدارة الحرمين الشريفين. فإنه لا يزال غير معروف ما إذا كان على اتصال مع المحضار والحازمي عشية ٩/١١، أو سواء كان وجوده في فندق ماريوت في تلك الليلة كان، كما ادعى بيومي من لقائه مع اثنين من الارهابيين، مجرد صدفة.

وفيما غادر الحصين ولاية فرجينيا لجهة الوطن، كان عملاء إف بي آي يجرون مقابلة مع إمام منطقة سان دييغو السابق أنور العولقي. وقال انه لا ينكر أنه كان على إتصال مع المحضار والحازمي في ولاية كاليفورنيا في وقت لاحق، ومع الحازمي في ولاية فرجينيا. قال انه لا يستطيع أن ينكر أنه كان إنتقل من سان دييغو إلى الساحل الشرقي في نفس الفترة التي تتقاطع مع انتقالهم. وقال انه مع ذلك لم يترتب عليها أي شي، وأن السلطات الأميركية لم تستمر في التحقيق في ذلك الى ما هو أكثر من ذلك.

وكان العولقي، كما قيل، قد خطب في محيط مبنى الكونجرس الأمريكي قبل فترة وجيزة من ٩/١١. ليس بعد ذلك بفترة طويلة، كان يتناول الغداء في البنتاغون في منطقة لم تتضرر بسبب الهجوم الذي كان معارفه المحضار والحازمي قد لعبا فيه دوراً قيادياً. ما سبب الغداء؟ محاولة الوصول إلى تخفيف حدّة التوتر بين المسلمين الأميركيين وغير المسلمين.

على الرغم من كونه من مواليد الولايات المتحدة، فإن العولقي هو نجل وزير زراعة سابق في اليمن. بقي في داخل وخارج الولايات المتحدة بعد ٩/١١، على ما يبدو دون عوائق، وذلك قبل مغادرته الأولى لبريطانيا وفي نهاية المطاف الى اليمن. الشكوك حول ان لديه علم مسبق بمؤامرة ٩/١١ تغذت على حقيقة أن رقم الهاتف لمسجد فيرجينيا ظهر من بين مواد عثر عليها في شقة كانت تستعمل من قبل المتهم بالتآمر رمزي بن الشيبة، الذي يقبع الآن في غوانتانامو.

فقط بعد سبع سنوات، يبدأ العولقي كسب شهرة عالمية. فقد إرتبط إسمه بـ: اطلاق النار من جانب قائد في الجيش الأميركي في فورت هود، ومحاولة ناجحة تقريباً لتفجير قنبلة على طائرة ركاب في طريقها الى ديترويت، وسيارة مفخخة في ساحة تايمز، واكتشاف آخر دقيقة لمتفجرات مخبأة على متن طائرات الشحن المتجهة إلى الولايات المتحدة.

حذر وزير الخارجية اليمني عندما بدأ إسم العولقي يبرز في الصحافة الغربية بانتظار أدلة حقيقية، بأنه ينبغي أن ينظر إليه على أنه ليس إرهابياً بل داعية. تبنى الرئيس أوباما وجهة نظر مختلفة. في أوائل عام ٢٠١٠ كان قد أذن لوكالة الإستخبارات المركزية والجيش الأمريكي بالبحث عن واعتقال أو قتل العولقي وتصنيفه في نفس وضعية أسامة بن لادن. وبقي العولقي، كما أشار زيليكو، عندما برز أسمه في عناوين الصحف اليومية بأنها (نهاية فضفاضة لـ ٩/١١).

وبصورة مجتمعة، الأدوار والنشاطات للثميري، وبيومي، وباسنان، والحصين، والعولقي والحسابات المشكوك فيها وتقديم بعض منهم لأنفسهم، زادت الشكوك في أن منفذي هجمات ٩/١١ كان يحظون بدعم ورعاية من مؤيدين لم تحدد هويتهم بوضوح.

مشاكل على الجبهة الداخلية

التحقيق المشترك في الكونغرس، ورئيسه المشارك بوب جراهام، أبلغ الكاتبين، بأنه عثر على أدلة تفيد بأن (السعوديين كانوا يقومون بتسهيل، ومساعدة بعض الخاطفين. وأن الشك لدي هو أنهم يقدّمون بعض المساعدة لمعظم إن لم يكن كل الخاطفين. فمن رأيي أنه لا يمكن لـ ٩/١١ أن تقع لولا وجود بنية تحتية للدعم داخل الولايات المتحدة من قبل "السعوديين"، أعني بذلك أن الحكومة السعودية والسعوديين الأفراد الذين هم لأهداف معينة يعتمدون على الحكومة، والتي تشمل كل النخبة في هذا البلد).

المتورطون، بحسب رأي غراهام، يشملون (العائلة المالكة وبعض الجماعات التي كانت مقرّبة من العائلة المالكة). هل كان ذا مصداقية أن أعضاء في العائلة المالكة قد سهّلوا عن وعي عملية ٩/١١؟ أضاف السناتور السابق (أعتقد أنهم في الواقع قاموا بإجراءات كانت متواطئة مع الخاطفين).



الشيخ صالح الحصين، متهم بدعم المفجرين، وفي التحقيق افتعل بأنه أصيب بنوبة قلبية!

في الصفحة ٣٩٦ من تقرير لجنة التحقيق المشتركة، في الجزء الأخير من نص التقرير، تظهر هناك فجوة كبيرة. كل الصفحات الـ ٢٨ من الباب الرابع وعنوانه (البحث والمناقشة والرواية فيما يتعلق ببعض المسائل الحساسة للأمن القومي) قد تمّ تنقيحها. الصفحات موجودة، ولكن، مع إستثناء نادر من كلمة عرضية على قيد الحياة أو مجزّأة، جملة لا معنى لها، فهي فارغة تماماً. القرار بفرض رقابة على هذا المقطع كلّه تسبب في ضجة في عام ٢٠٠٣.

التحقيقات تثبت ذلك، في حين أن الفقرات المستقطعة من الناحية الفنية من مسؤولية وكالة الإستخبارات المركزية، الوكالة التي عرقلت الإفراج عن معظم الصفحات. الأمر الذي تمّ بموجبه الإبقاء على سريّة تلك الصفحات قد جاءت من الرئيس بوش.

ورأى بوب غراهام وزميله الرئيس المشارك الجمهوري السناتور السابق ريتشارد شيلبي، والذي شعر بقوة بأن الجزء الأكبر من المواد المحتجزة كان ينبغي أن يعرض على الملأ. كذلك فعلت رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي، الديمقراطية البارزة في مجلس النواب. وقال شلبي (في رأيي أن ٩٥٪ من تلك المعلومات ينبغي أن ترفع عنها السرية، وأن تصبح غير خاضعة للرقابة، وبالتالي فإن الشعب الأميركي يعرف

ذلك).

يعرفوا ماذا؟ (لا استطيع أن أقول لكم ما في تلك الصفحات)، بحسب قول مدير موظفي لجنة التحقيق المشتركة، اليانور هيل. (أستطيع أن أقول لكم أن هذا الفصل يتعامل مع المعلومات التي عثرت عليها اللجنة في ملفات مكتب التحقيقات الفدرالي ووكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، الملفات التي كانت مقلقة للغاية. ولها علاقة بمصادر الدعم الخارجي للخاطفين). إن تركيز المواد، والتسريبات إلى الصحافة كان عن المملكة العربية السعودية.

كان هناك، بحسب المصادر، تفاصيل إضافية حول بيومي، الذي كان قد ساعد المحضار والحازمي في ولاية كاليفورنيا، وحول باسنان زميله. وكان القسم المحجوب من التقرير بدأ بأن أنور العولقي، إمام سان دييغو، كان (شخصية رئيسية) في شبكة دعم الخاطفين المستقبليين.

وقال مسؤول أمريكي قرأ المقطع المحجوب لصحيفة لوس انجليس تايمز أن وصفته (مباشر جداً، وصلات محددة للغاية) مع مسؤولين سعوديين، والروابط التي (لا يمكن تجاوزها بكونها نافرة، أو معزولة أو مصادفة). الصحافي في صحيفة نيويورك تايمز فيليب شينون كتب بأن السناتور جراهام ومحققيه أصبحوا على قناعة (بأن عدداً من المسؤولين السعوديين متعاطفون، وربما في وزارة الشؤون الإسلامية المترامية الأطراف، قد علموا بأن إرهابيي تنظيم القاعدة كانوا يدخلون الولايات المتحدة في بداية عام ٢٠٠٠ إستعدادا لهجوم ما. يعتقد غراهام أن المسؤولين السعوديين كانوا يوجّهون جواسيس لهم يعملون في الولايات المتحدة لمساعدتهم).

الأخطر من ذلك كله، ما ذكره مايكل آيسيكوف في مجلة نيوزويك، بأن المعلومات التي كشف عنها التحقيق رسمت (الإرتباطات الواضحة بين أمراء سعوديين رفيعي المستوى وشركائهم من الخاطفين) الإفراج الغائب عن الصفحات المحجوبة، يمكن للمرء أن يخمّن فقط ما نوع الإتصالات التي كانت.

قد يكون هناك دليل، ولكن، في البداية، التثبت أولاً من مقابلة المؤلّفين مع ضابط سابق في وكالة المخابرات المركزية المختص بالإدّعاء المتعلّق بإلقاء القبض في باكستان، في حين كان التحقيق المشترك سارياً، من كبار مساعدي بن لادن، وهو أبو زبيدة. تلت ذلك عدّة شهور من الإستجواب، يبدأ من قرابة يونيو أو يوليو ٢٠٠٢، أي ليس أقل من ٨٣ جلسة محاكاة. وكان ابو زبيدة أول معتقل للقاعدة الذي جرى معه إستخدام تقنية معزّزة مثيرة للجدل.

جون كيرياكو، عميل الاستخبارات المركزية الأميركية في باكستان، لعب دوراً رئيسياً في العملية التي أدّت إلى القبض على أبو زبيدة، الذي أصيب بجروح بالغة، في أواخر مارس من ذلك العام. وفي عودته الى واشنطن مطلع هذا الخريف أبلغ كيرياكو الكاتبين، بأن قيل له من قبل زملائه بأن البرقيات حول الإستجواب أفادت بأن زبيدة قد جاء بأسماء العديد من الأمراء السعوديين. ذكر أسماءهم بنوع من الإستهزاء (بما يشير إلى) أنه تلقّى دعم الحكومة السعودية. ويقول كيرياكو بأن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية تابعت الموضوع من خلال إقتفاء آثار الأسماء.

وكان أبو زبيدة قد سمّى ثلاثة أمراء، ولكن بحلول أواخر يوليو لقي الثلاثة حتفهم، في غضون أسبوع الواحد بعد الآخر. الأول الذي لقي حتفه هو الأمير أحمد بن سلمان، وهو شخصية بارزة في المجتمع الدولي في سباق الخيل الذي كان ذكر في وقت سابق، في روايتنا عن السعوديين الذين سارعوا بالخروج من الولايات المتحدة بعد ٩/١١. توفي أحمد، وهو ابن شقيق كلا من الملك فهد والأمير سلطان، بأزمة قلبية عقب خضوعه لجراحة في البطن في سن الـ ٤٣، وفقا لسعوديين.

الأمير سلطان بن فيصل بن تركي بن عبد الله آل سعود، وتوفي في حادث سير. وكان الأمير الثالث، فهد بن تركي بن سعود الكبير، الذي كان والده وهو ابن عم الملك فهد والأمير سلطان، لقوا حتفهم من (العطش).

وفي وقت لاحق، قال ضابط وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية السابق كيرياكو بأن زملاءه أبلغوه بأنهم يعتقدون ان ما كان أبو زبيدة أبلغهم عن الأمراء كان صحيحاً. (كنا نعرف منذ سنوات)، وقال للكاتبين (أن العائلة المالكة السعودية ـ ينبغي أن أقول عناصر من العائلة المالكة ـ كانوا يقومون بتمويل تنظيم القاعدة).

في عام ٢٠٠٣، وإبان الضجة التي أثيرت حول فصل منقح في تقرير التحقيق المشترك، أدلى المتحدث باسم وولي العهد الأمير عبد الله، عادل الجبير، تعليقاً خفياً لم يتم توضيحه على الإطلاق. تحقيق النظام السعودي، حسب قوله، كشف عن (مخالفات من قبل البعض)، مشيراً إلى أنه على الرغم من أن العائلة المالكة مؤلّفة من آلاف الأعضاء، يصرّ على أن النظام نفسه لم يكن على علم بذلك. هناك أكثر من أربعين من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي طالبوا بالإفراج عن القسم المحجوب من التقرير. وكان من بينهم جون كيري، جو ليبرمان، تشارلز شومر، سام براونباك، أوليمبيا سنو، وبات روبرتس.

لم يحدث شيء

بوب غراهام، مع خبرته الطويلة في هذا المجال باعتباره عضواً وليس فقط رئيس لجنة التحقيق المشتركة ولكن أيضا في لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ الأميركي، واصل التعبير عن غضبه حيال الرقابة حتى في موضوع التقاعد. كتب غراهام في مؤلفه (مسائل الاستخبارات) في عام ٢٠٠٤، أن الرئيس بوش (شارك في عمليّة تستر، ليس فقط لحماية الوكالات التي فشلت، ولكن أيضاً علاقة أميركا مع المملكة العربية السعودية. فقد فعل ذلك من خلال إساءة تصنيف المعلومات حول الأمن القومي. وفي حين أن المعلومات قد تكون محرجة أو ضارة من الناحية السياسية، فإن الكشف عنها لن تضر بالأمن القومي. ختم ريتشارد شيلبي بشكل مستقل بأنه كل الصفحات المحجوبة تقريباً بقي طي الكتمان لأسباب أخرى غير الأمن القومي).

وكتب غراهام (كان كما لو أن ولاء الرئيس يكمن بصورة أكبر مع السعودية أكثر منه مع سلامة أميركا). من وجهة نظر غراهام، فإن دور بوش في كتمان معلومات هامة حول ٩/١١، إلى جانب تجاوزات أخرى، ينبغي أن يؤدي إلى إقالته وعزله من المنصب.

في غضون أسابيع من تنصيبه، في عام ٢٠٠٩، قدم خليفة بوش، باراك أوباما، نقطة من تلقي أقارب ضحايا ٩/١١. أرملة أحد الذين لقوا حتفهم في مركز التجارة العالمي، كريستين بريتويسر، قالت بأنها جلبت إهتمام الرئيس الى القسم المحجوب لتقرير التحقيق المشترك. أبلغها أوباما، كما قالت بعد ذلك، بأنه كان على استعداد للإفراج عن المادة المحجوبة. وبعد سنتين، بقيت المادة سريّة ـ وأن البيت الأبيض لن يقول

لماذا. وحسب قول أحد المسؤولين الذي كان مطلعاً على المادة قبل أن يأمر الرئيس بوش بإزالتها: (إذا كانت الصفحات الـ ٢٨ ستتاح للجمهور، فليس لدي شك في أن مجمل العلاقة مع السعودية ستتغير بين عشية وضحاها).

إلقاء اللوم على العراق

تقرير لجنة ١١/٩ بالتأكيد أضفى غمامة على الحقيقة حول دور السعودية. وبحلول الوقت الذي نشر فيه، في يوليو ٢٠٠٤، فإن أكثر من عام قد مضى على غزو العراق، البلد الذي قال عنه التقرير، لاعلاقة له بما جرى في ١١/٩. ومع ذلك، في الأشهر الـ ١٨ قبل الغزو كانت إدارة بوش تغذي بإستمرار فكرة أن هناك صلة عراقية بـ ١١/٩. في حين لم يدّعِ الرئيس بوش دوراً عراقياً مباشراً، كان الرئيس بوش قد ربط اسم صدام حسين بأسامة بن لادن. وكان نائب الرئيس ديك تشيني قد ذهب بعيداً، يقترح مراراً وتكرارا بأن ثمة ضلوعاً مباشراً للعراق في الهجمات.

استطلاعات الرأي تشير إلى أن الدعاية حول ضلوع العراق أثرت على الدرجة التي يفترض أن ينظر منها الرأي العام الأميركي الذي يرى العراق بوصفه العدو تستحق العقاب. قبل الغزو، أظهر إستطلاع بيو للأبحاث أن ٥٧٪ من الذين استطلعت اراؤهم يعتقدون أن صدام قد ساعد إرهابيي ١١/٩. وكان ٤٤٪ من المشاركين في إستطلاع نايت ريدر رسمت إنطباعاً بأن (معظم) أو (بعض) الخاطفين هم عراقيون. في الواقع، ليس من بينهم أي عراقي. في أعقاب الغزو، توصّل إستطلاع واشنطن بوست إلى أن ٦٩٪ من الأميركيين يعتقدون أنه من المرجح أن صدام حسين شارك شخصياً في ١١/٩.

أثبتت كل التكهنات التي تقود الى صلة عراقية بالهجمات بأنها فارغة. (لقد عدنا ١٠ أعوام الى الوراء)، كما يقول مايكل شوير، الذي حقق في هذه المسألة بطلب من المدير تينيت. (قمنا بفحص حوالي ٢٠ ألف وثيقة، وهو ربما على غرار ٧٥٠٠٠ صفحة من المعلومات، وانه لا توجد صلة بين [تنظيم القاعدة] وصدام).

ماذا عن باكستان؟

في السنوات التي كان النزاع في العراق يثير انتباه العالم، فإن الأدلة الحقيقية التي تربط دول أخرى بأسامة بن لادن و١١/٩ تلاشت من الوعي العام. كان هذا في جزء منه خطأً من لجنة ١١/٩، الذي فشل في تسليط الضوء على التفاصيل والأدلة بالكامل. كان، ويا للسخرية، لنائب سابق لمستشار الأمن الوطني للرئيس بوش، ريتشارد رأي مغاير، الذي أعرب بصوت عال عن الحقيقة غير المريحة. تقرير اللجنة، بحسب فالكنراث، قد أنتجت تغطية سطحية فحسب لحقيقة أن القاعدة كانت (تقاد وتموّل الى حد كبير من قبل السعوديين، وذلك بدعم واسع من الاستخبارات الباكستانية).

لدى باكستان حركة إسلامية إصولية قوية. كانت، إلى جانب السعودية ودولة الامارات، واحدة من ثلاث دول فقط إعترفت بحركة طالبان. كان أسامة بن لادن يعمل هناك في وقت مبكر من عام ١٩٧٩، بمباركة من المخابرات السعودية، في المرحلة الأولى من النضال لإخراج السوفيات من أفغانستان المجاورة. وكانت الاتصالات التي ادلى بها دائمة.

ما قاله بن لادن نفسه عن باكستان قبل عامين من ١١/٩ تستغرق مجلدات. (لدى الشعب الباكستاني حب كبير للإسلام). لاحظ أنه في عام ١٩٩٨ بعد الهجوم الذي وقع في وقت متأخر من هجوم الصيف الصاروخي الأمريكي على معسكراته، وقتل فيه سبعة باكستانيين. وأضاف (إنهم دائما ما قدّموا تضحيات من أجل قضية الدين). وفي وقت لاحق، في حديث آخر، وقال إنه شرح كيف أنه هو نفسه قد تمكّن من تفادي الهجوم: (وجدنا شعباً متعاطفاً وسخياً في باكستان...تلقّى معلومات من أحبائنا وداعمي الجهاد).

تنظر باكستان الى أفغانستان باعتبارها حاسمة إستراتيجياً، لا أقلها على حساب قضية منها العديد من أعضاء الجمهور في الغرب لديهم معرفة ضئيلة أو لا شيء على الإطلاق. وخاضت باكستان والهند ثلاث حروب في الماضي منذ نصف قرن حول كشمير، وهي كبيرة، والأراضي المتنازع عليها والتي على كل دولة لديها كل المطالبات والتي تسيطر جزئياً، وحيث هناك أيضا حركة تمرّد محلية. هناك ضغط على أفغانستان، نظرا لموقعها الجغرافي، وتمكين باكستان لتجنيد المتطوعين الأفغان والعرب للإنضمام إلى التمرد الكشميري، ومشاغلة جزء كبير من الجيش الهندي.

المتمرّدون المدرجون في موضوع كشمير وهم من المجاهدين، الملتزمين بقضية ينظرون اليها على أنها مقدسة. الجنرال حميد غول، الذي رأس سنة ١٩٨٩ المخابرات الباكستانية، المكافئة لوكالة الاستخبارات المركزية، يرى النزاع بأنه جهاد. بن لادن، من جهته، صنع قضية مشتركة مع غول وفي السنوات التي تلت ذلك، مع شخصيات تحمل تفكيراً مماثلاً في الاستخبارات الباكستانية. وقد تم تدريب العديد من المجندين في المخابرات الباكستانية للقتال في كشمير في معسكرات بن لادن. وقال انه مازال يمكن قوله، في وقت متأخر من عام ٢٠٠٠، (مهما تقوم به باكستان في المسألة الكشميرية، فنحن نؤيّده).

كانت الاستخبارات الباكستانية قوية في أفغانستان، كما قال المبعوث الأميركي الخاص بيتر تومسن للجنة ١١/٩، حيث أن طالبان (كانت في الواقع الشريك الأصغر في تحالف غير مقدّس)، من المخابرات الباكستانية والقاعدة وطالبان. وكلما نما نفوذها، إرتبطت وكالة الاستخبارات الباكستانية بشكل وثيق بالمخابرات السعودية، ووضع السعوديون المال في جيوب كبار الضباط الباكستانيين. حققت وكالة الاستخبارات الباكستانية على مر السنين، ليس فقط القوة العسكرية ولكن نفوذ سياسي كبير في باكستان، لدرجة أن هناك من وصفها بأنها (الجسم الأكثر نفوذاً في باكستان)، وهي (حكومة الظل).

في حين أن لا أدلة دامغة تظهر أن لدى باكستان علماً مسبقاً بهجمات ١١/٩، بعد يومين أصدرت واشنطن تحذيراً صريحاً استعداداً للرد على تنظيم بن لادن ومستضيفيه في أفغانستان. كان آنذاك وفقا لمدير المخابرات الباكستانية أحمد محمود، الذي كان يزور واشنطن في ذلك الوقت قال نائب وزير خارجية الولايات المتحدة ريتشارد أرميتاج أن الولايات المتحدة ستقصف باكستان (لتعيدها الى العصر الحجري) في حال فشلت في الاستجابة للمطالب الأميركية في تقديم المساعدة (نفى أرميتاج أنه استخدم تلك اللغة المتطرفة).

الرئيس السابق لمكتب وكالة الاستخبارات المركزية في إسلام آباد،

روبرت جرينير أكد مؤخراً أن التعاون الباكستاني ضد القاعدة تحسّن إلى حد كبير بعد ٩/١١. إلقاء القبض على ثلاثة من كبار قادة القاعدة وهم أبو زبيدة، رمزي بن الشيبة، وخالد الشيخ محمد، وكانت، على ما يبدو، قد تمّت من قبل عملاء المخابرات الباكستانية والشرطة، في بعض إن لم يكن جميع الحالات تمّ بالتعاون مع وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية.

مع ذلك، فإنه في الوقت الذي هزمت فيه أميركا القاعدة، تشير المعلومات الواردة إلى أن الإستخبارات الباكستانية بقيت على اتصال مع بن لادن، أو كانت على علم بمكان وجوده. مسؤولو المخابرات الباكستانية، كما أخبر بيتر تومسين لجنة ٩/١١، كانوا يقومون (بزيارة [بن لادن] حتى وقت متأخر من ديسمبر ٢٠٠١) وبقيت على علم بمكانه بعد ذلك. في عام ٢٠٠٧، تحدثت كاثلين مكفارلاند، مسؤولة سابقة رفيعة المستوى في وزارة الدفاع، تحدّثت عن وجود بن لادن في باكستان كحقيقة. (أنا مقتنع)، بحسب المؤرخ العسكري ستيفن تانر لقناة CNN في عام ٢٠١٠، بأنه يحظى بحماية وكالة الاستخبارات الباكستانية. أعتقد أنه من المستحيل تماماً بعد كل هذا الوقت أن لا نعرف أين هو.

أوباما قد تعهد خلال حملته الانتخابية للرئاسة، قال: (سوف نقتل بن لادن.. وأن ذلك يجب أن يكون أكبر أولوية بالنسبة لأمننا القومي). وبعد توليه المنصب الرئاسي، لم يطلق مثل هذه التصريحات العامة. في غضون ذلك، فإن مطاردة إبن لادن ظهرت كما لو أنها لم تصل إلى أي مكان، وليست هي أولوية عليا. ومع ذلك، إذا نظرنا الى الوراء، كان هناك قليل من المعلومات الجديدة التي افادت بخلاف ذلك.

سئل الجنرال ديفيد بتريوس قائد القوات الامريكية وقوات حلف الاطلسي في افغانستان، في لقاء مع الصحافة في العام ٢٠١٠ عما إذا كان من الضروري الآن إلقاء القبض على بن لادن. أجاب (أعتقد بأن اعتقال أو قتل اسامة بن لادن لا يزال عملية هامة جداً بالنسبة لجميع أولئك الذين يشاركون في مكافحة الارهاب حول العالم).

بالنسبة لأولئك الذين يشكّكون في أن ابن لادن لا يزال حياً، فإن أواخر خريف ٢٠١٠ قدّم رسالتين صوتيتين لابن لادن جديدتين. وقال مسؤولون امريكيون لصحيفة نيويورك تايمز أن هناك اختراقات لاتصالات القاعدة، مشيرين إلى أنه لا يزال يشكّل استراتيجية. ثم، في غضون أسابيع، نقلت سي ان ان عن (مسؤول في الناتو رفيع المستوى) قوله أن بن لادن ونائبه أيمن الظواهري يعتقد أنهما يختبئان في مناطق ليست بعيدة عن بعضها في شمال غرب باكستان وليس (في كهف)، وفي نفس اليوم، نقلت صحيفة نيويورك دايلي نيوز عن مصدر مطّلع على جميع التقارير حول بن لادن، بأنه تحدّث عن وجود (مشاهد تعتبر ذات مصداقية) في السنوات الأخيرة، وحتى (صورة محببة لابن لادن داخل شاحنة).

نهاية لابن لادن

في الساعة ١١:٣٥ مساء يوم الأحد الأول من مايو، ظهر الرئيس أوباما على شاشات التلفزيون في أنحاء العالم، ليقول (في هذه الليلة يمكنني إبلاغ الشعب الأميركي والعالم بأن الولايات المتحدة قامت بعملية أدّت الى مقتل أسامة بن لادن، زعيم تنظيم القاعدة، وإرهابي مسؤول عن قتل آلاف الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال).

لقد قتل في باكستان. وبدا للكثيرين كما لو كانت باكستان تؤيه عن سابق علم. بالنسبة للإرهابي المطلوب الأكبر في العالم الذي كان يعيش، بكل الحسابات لسنوات، بشكل مريح ومحمي بشكل جيد - للإرهابيين في العالم المطلوبين كانوا يعيشون من جانب جميع الحسابات لسنوات، ويعيش بشكل مريح ومحمي بشكل جيد، ليس في أي مدينة باكستانية ولكن في مدينة لطبقة وهي أبوتاباد، حيث يعيش الكثير من الضبّاط العسكريين المتقاعدين، وضمن مدى النيران للأكاديمية العسكرية الأكثر شهرة في البلاد، أي المكافئة لويست بوينت في أميركا. الاستخبارات الباكستانية لديها أيضا وجود هناك.

المسؤولون في واشنطن كانوا حاسمين بدرجة قاسية حين أصبحت هذه الحقائق في متناول الرأي العام. أبلغ مدير الإستخبارات المركزية الأميركية ليون بانيتا المشرّعين بأن الباكستانيين كانوا إما (ضالعين أو غير كفوؤين). مستشار الرئيس لمكافحة الإرهاب، جون بيرنان، يعتقد بأنه (من غير المعقول) أن بن لادن لم يكن لديه نظام دعم في أبوتاباد. في ٦٠ دقيقة، تكهّن أوباما نفسه بالقول (وسواء كان هناك بعض الناس داخل الحكومة، وناس خارج الحكومة (يدعمون بن لادن)، وهذا شيء لابد من التحقيق فيه، والأهم من ذلك أن الحكومة الباكستانية لابد أن تحقق فيه).

لقد جرى تعقّب بن لادن في أبوتاباد، كما كشفت مصادر أميركية في وقت لاحق، بفضل المعلومات عن استخدامه لسعاة لنقل الرسائل باليد لزملائه الإرهابيين. ما لم يذكر هي حقائق حول العلاقة بين أبوتاباد والقاعدة، وضعها الرئيس السابق برويز مشرف في مذاكراته وأصبحت في متناول الرأي العام. عملية القبض والنقل الى سجن الحجز في الولايات المتحدة التي تمّت في باكستان العام ٢٠٠٥، لمساعد كبير لأسامة بن لادن وهو خليفة خالد الشيخ محمد، أبو فرج الليبي، كما كتب ذلك مشرّف، قد تمّ بعد مطاردة طويلة من قبل المحققين الباكستانيين. وخلال المطاردة، وفقاً لمشرف، إكتشف المحققون أن الليبي يستخدم ما لا يقل عن ثلاثة منازل آمنة - وجميعها في بوتاباد. وبعيداً عن كونه مكاناً، لا يمكن للمرء أن يتوقع أن يعثر فيه على إرهابي كبير يختبيء، كما تبين، فإن أبوتاباد لديها سجل حافل لكونها بالضبط كذلك، أي مخبأ.

بعد أسبوع من الهجوم ضد بن لادن، فإن مراسل صحيفة الغارديان في إسلام أباد ذكر بأنه بعد عقد من الزمن، من ٩/١١ - توصّل الرئيس بوش مع مشرّف إلى صفقة: في حال تم تحديد موقع بن لادن داخل الحدود الباكستانية، فسوف يسمح ذلك للولايات المتحدة من جانب واحد للقيام بغارة. (كان هناك إتفاق)، بحسب مسؤول أميركي بارز سابق قول (إذا كنا نعرف أين كان أسامة، فإننا ماضون إلى القبض عليه. وإن الباكستانيين سيبدون تهويلاً وبكاءً، لكنهم لن يوقفونا).

ونفى مشرّف أن يكون قد تمّ إجراء مثل هذه الصفقة. ومع ذلك، ووفقاً لصحيفة الجارديان، قدّم مسؤول رسمي باكستاني لم يذكر أسمه تأييداً للقصة. وقال (بالنسبة لأصدقائنا الأميركيين، فإنهم فقط نفّذوا الاتفاق).

حتى الآن، لا يمكننا أن نعرف الخلفية الكاملة لكيفية تعقّب الولايات المتحدة بن لادن. ولكن لدينا فكرة أفضل، بعد عقد من الزمان، عما إذا كان هناك يد للاعبين أقوياء في دول أجنبية في ٩/١١.

فلتبدأ السعودية بالإصلاح أولاً

عبد الباري عطوان

يتحسس المسؤولون السعوديون كثيرا عندما يتناول الكتاب العرب بعض القضايا التي تتعلق باوضاعهم الداخلية، وقضايا الحريات وحقوق الانسان وغياب القضاء العادل المستقل على وجه الخصوص، بينما لا يتورعون عن الخوض في قضايا الآخرين الخارجية والداخلية على حد سواء، ولا يرون اي تجاوز او خروج عن المألوف في هذا الصدد.

الصحافة السعودية، والزملاء الكتاب فيها، يسطرون المقالات حول الاوضاع في سورية، وفساد بعض اركان نظامها، ولا ينسون التعريج على غياب حقوق الانسان واستفحال القمع، والتعليق على احداث ليبيا وديكتاتورية نظام القذافي، وانتقاد السلطة الفلسطينية، والغمز في قناة حركة (حماس)، واحيانا شن هجمات على الطرفين، وهذا امر مشروع ونرحب به، حتى لو كان هذا الخيار الانتقادي انتقائيا، فمن واجب الصحافة والصحافيين التصدي لكل انتهاك لحقوق الانسان او قمع للحريات، والانتصار للديمقراطية والحكم الرشيد.

فالانطباع السائد، او الذي يريد البعض تكريسه، ان الاعلام السعودي بكل اشكاله والوانه ووسائله هو الاعلام العربي الوحيد الحميد والمهني، اما ما عداه فهو مناقض لذلك كليا، وتتحمل انظمة عربية قمعية يسارية المسؤولية الكبرى في هذا الصدد، لانها سكتت اولا عن هذه الظاهرة، وساهمت بذلك في تكريسها، ولانها لم تقدم البديل المهني الآخر الذي يستطيع المنافسة بطرق حضارية، بعيدا عن الصراخ الايديولوجي الفج، وافساح الحد الادنى للرأي الآخر، سواء في القضايا المحلية او العربية.

صحيح ان الاعلام السعودي، والخارجي منه على وجه الخصوص، يتجنب الخوض في القضايا الداخلية التي تتناول مواضيع حساسة مثل الفساد، واضطهاد الرأي الآخر، وغياب الديمقراطية الحقة، وان فعل فباستحياء شديد، ولكن الصحيح ايضا انه نجح بامتياز يحسب له في التغطية على هذا النقص الواضح والكبير من خلال تناول القضايا العربية بطريقة ذكية، وتقديم اعلام (قومي) يتجاوز الاعلام المحلي، من خلال استضافة خيرة الاقلام والكفاءات العربية، واعطاء مساحة للرأي الآخر.

بمعنى آخر، يمكن القول ان الرأي الآخر مطلوب في القضايا العربية، ومحظور تماما في معظم القضايا المحلية الحساسة. ثم ان هناك تمييزا واضحا في القضايا العربية، فهناك قضايا مسكوت عنها في دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى رأسها، قضية الانتفاضة في البحرين على سبيل المثال، وقضايا اخرى مشاعة مثل الانتفاضة الشعبية الديمقراطية في بلاد مثل مصر وسورية وليبيا وربما اليمن ايضا.

* * *

يوم الاثنين الماضي ٢٠١١/٧/١١، دعا مجلس الوزراء السعودي جميع الدول العربية التي تعيش ثورات داخلية الى وقف اراقة الدماء والقيام باصلاحات جادة تكفل حقوق الانسان العربي، وقال وزير الاعلام السعودي عبدالعزيز خوجة في ختام اجتماع مجلس الوزراء، (ان المملكة تدعو الجميع الى تغليب صوت الحكمة والعقل ووقف اراقة الدماء واللجوء الى الاصلاحات الجادة التي تكفل حقوق وكرامة الانسان العربي، وتحقق الاستقرار والحفاظ على وحدة واستقلال الاوطان العربية).

هذا البيان يأتي بعد دعوة مماثلة اصدرها الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي، لمح فيها الى سورية دون ان يذكرها بالاسم، بينما ذهب شقيقه تركي الفيصل، الذي لا يشغل اي منصب حاليا، منذ تركه منصبه الاخير كسفير لبلاده في واشنطن، وقبلها رئيس لجهاز الاستخبارات العامة، ذهب الى ما هو ابعد من ذلك عندما وصف في حديث لمحطة الـ (بي بي سي) التلفزيونية العربية، بان ما حدث في مصر ليس ثورة، واشاد بالرئيس المخلوع مبارك كحليف قوي، واكد ان السعودية لا تتخلى عن حلفائها، ونفى وجود شيء اسمه (ربيع عربي).

لا نجادل في حق مجلس الوزراء السعودي في تقديم النصائح للدول الاخرى بالحكمة والتعقل، والقيام بالاصلاحات الجادة، فهذا سعي يشكر عليه، ويقدر له، كما اننا لا نعترض مطلقا على تدخل امراء او كتاب سعوديين في شؤون داخلية او خارجية لدول عربية اخرى، ولكن ما نتمناه ان تبدأ السعودية في تطبيق الاصلاحات الجادة التي تبشر بها في داخل المملكة نفسها، وتقدم لنا القدوة والنموذج في هذا الصدد.



فالسعودية بحاجة الى اصلاحات جذرية وليست جادة فقط، في مختلف الميادين، من حيث انتخاب مجلس شورى بصلاحيات كاملة، وفي انتخابات تشارك فيها المرأة جنباً الى جنب مع الرجال كمرشحة وناخبة، ووضع دستور عصري ينظم شؤون الحكم ويحدد واجبات المواطن قبل حقوقه، ويشدد بشكل صريح على ملكية دستورية واضحة المعالم، ويؤسس لقيام القضاء العادل المستقل، وتحقيق الشفافية.

نعترف بأن الامن السعودي لا يطلق النار ويقتل المئات او الآلاف مثلما حصل في مصر وسورية وتونس وليبيا التي شهدت انتفاضات شعبية عارمة للمطالبة بالتغيير الديمقراطي، والسبب ان هذا الامن لم يختبر بعد، وربما لو نزل الشباب السعودي بالآلاف الى الشوارع على غرار نظرائه في الدول الاخرى لتصرف هذا الأمن بالطريقة نفسها للحفاظ على العرش، تحت عنوان الحفاظ على الاستقرار ومواجهة الجماعات الارهابية المسلحة.

* * *

السلطات السعودية التي يدخل خزينتها سنوياً اكثر من ٣٥٠ مليار دولار كعوائد نفطية، تستطيع ان تمتص الصدمات الشعبية، وتشتري صمت الشباب العاطل الغاضب من خلال رصد مئة مليار دولار لزيادة الرواتب، وتقديم اعانات بطالة، وبناء مئات الآلاف من الوحدات السكنية، والغاء اقساط ديون لمواطنين فقراء، وهذه خطوات جيدة نقدرها، ولكن هذا لا يعني ان الخطر قد زال، فالشعب السعودي، مثل كل الشعوب العربية الاخرى يريد الاصلاحات السياسية الجادة التي طالب مجلس الوزراء السعودي الدول الاخرى بتطبيقها فوراً دون تلكؤ.

صدمتنا كانت كبيرة عندما قرأنا احصاءات

رسمية تقول ان اكثر من مليوني شاب سعودي تقدموا بطلب اعانات بطالة من المراكز التي خصصتها الدولة، وهي اعانة في حدود ٥٠٠ دولار شهرياً. وتدفع للمرة الاولى في تاريخ المملكة. الرقم ضخم بكل المقاييس، اي عدد العاطلين وليس حجم الاعانة ويوازي اكثر من عشرة في المئة من مجموع السكان، واذا اضفنا الفتيات العاطلات والمحرومات من الكثير من الوظائف فان هذا الرقم يتضاعف عدة مرات.

نشدد على حرصنا على امن واستقرار ووحدة اراضي جميع الدول العربية دون اي استثناء بما في ذلك المملكة، ونؤكد ان بعض الانتكاسات التي تتعرض لها بعض الثورات العربية الديمقراطية في الوقت الراهن هي من الامور الطبيعية والمتوقعة في ظل حكومات ديكتاتورية جثمت على صدر الشعوب لعقود، فالثورات لا تعطي ثمارها جميعاً بين يوم وليلة، وهناك قوى عديدة تريد اجهاضها وحرفها عن اهدافها، ولكن الامر المؤكد ان عصر الاضطهاد والقمع واذلال المواطن والمس بكرامته الوطنية والشخصية قد بدأت حجارته في التساقط الواحدة تلو الاخرى.

هناك خطوات عديدة للاصلاح الجاد يعرفها الجميع ولا نريد سردها، ولكننا نضيف اليها خطوة اخرى نرى انها ضرورية ايضا وهي ان يتواضع اشقاؤنا المسؤولون السعوديون في التعاطي معنا، نحن الذين لا نملك العوائد النفطية الهائلة، والاعلام الباذخ، وان يكفوا عن القاء المحاضرات والمواعظ علينا من عليائهم.

اخيراً نسأل وبكل براءة: لماذا يعتبرون كل من ينتقد السعودية ويطالب بالاصلاح فيها جنباً الى جنب مع الدول الاخرى معادياً لها وللخليج من بعدها، بينما لا ينطبق الاعتبار نفسه عليهم ومسؤوليهم اذا انتقدوا سورية ومصر والعراق ولبنان واليمن والسودان وباقي منظومة الفقر المالي والاعلامي العربية الاخرى؟

عن: صحيفة القدس العربي ٢٠١١/٠٧/١٥

العربية السعودية تهيمن على الحوار الوطني البحريني



على الرغم من عدم وجود مقعد للعربية السعودية مع المتحاورين على طاولة الحوار المعدة لحل الأزمة في البلاد. إلا أنّ صوتها أكثر من مهم في كل نواحي الحوار؛ إذ يمتد من ضبط إيقاع الجلسات وحتى التنازلات النهائية. فبعد أربعة أشهر من الاحتجاجات الشيعية وحملة القمع العنيفة التي تلتها، أصبحت السعودية هي الحامي والراعي وحارس بوابة الملكية السنية في البحرين، وفي الخط الأمامي للقيادة الخليجية لمواجهة الربيع العربي.

وسيعتمد كيفية تعامل حكام البحرين مع الحوار بشكل كبير على مدى رغبة السعودية في تقديم التنازلات في جارها الخليجي الصغير. فبالنسبة للعائلة المالكة السعودية وشركائها في الخليج، تمثل البحرين خطًا لا يمكن تجاوزه. فأي تراجع لعائلة آل خليفة التي حكمت البحرين لقرنين من الزمن يعدّ تهديدا لجميع ملوك الخليج وشيوخه، ونافذة محتملة لإيران الشيعية للتغلغل في دول الخليج الموالية للغرب، وفي مقدمتها السعودية.

ويرى أيهم كامل، المحلل المختص بالشرق الأوسط في معهد يوراسيا بواشنطن، بأنّ الملكية في البحرين تمثل الأهمية القصوى بالنسبة للسعوديين، وسيقدمون لها كلّ ما يملكون من أجل أن يبينوا بأنهم ملتزمون بحفظ نظام آل خليفة فيها.

ولحد الآن أثبتت احتجاجاتهم في ١٤ فبراير المستلهمة من الانتفاضات العربية، أنها التحدي الأكبر لأي زعيم خليجي منذ عقود. ولذلك نشرت السعودية نحو ١٠٠٠ من قواتها لقيادة قوة خليجية، هدفها دعم ومساندة الملكيّة في البحرين التي قامت بحملة اعتقالات واسعة النطاق، وقامت بفرض نظام شبه عسكري لخنق الاحتجاجات المطالبة بحقوق أكبر. وقد أدّت الاضطرابات إلى مقتل ٣٢ شخصاً على الأقل في هذا البلد، المهم استراتيجيا، ومأوى الأسطول الأمريكي الخامس. وعلاوة على ذلك فإنّ الملك السعودي قام بإرسال ملايين الدولارات حتى ينقذ جيرانه من الأمراء الخليفيين من حافة الإفلاس، وحتى إنه قام بتزويج أحد بناته من أحد أبناء ملك البحرين.

وتعليقا على ذلك تقول ريما سابان، المقيمة في دبي والمتخصصة في علم الاجتماع، إنّ هذا الزواج الملكي مسلك قوي، فهو ليس له علاقة بالحب والعواطف، وإنّ زواجاً من هذا القبيل هو زواج سياسي بحت. ومن ناحية أخرى هاجمت إيران السلطات في البحرين بلا هوادة بسبب حملة القمع التي قامت بها ضد الأغلبية الشيعية في البلاد، واعتبرت القوات الخليجية التي تقودها السعودية بأنها جيش (احتلال).

ولا توجد أدلّة قوية تربط المجموعات السياسية الشيعية بإيران بالإضافة إلى أنّ زعماء المعارضة ينفون بشكل متكرر أيّ دور لإيران في الانتفاضة، ويطالبون القوة المقادة سعودياً بمغادرة البحرين قبل البدء في أيّ حوار. وفي هذا الصدد يقول علي سلمان زعيم الوفاق – التي تعدّ أكبر حزب سياسي شيعي – إنّ وجود القوات الأجنبية في البحرين هو جزء من المشكلة، وليس جزءً من حلها.

ويشار إلى أنّ الوفاق قد شاركت في حوار المصالحة المهندس حكوميا على مضض، في حين أنّ هناك المئات من المحتجين الذين يحاكمون بتهم ضد أمن الدولة، وآخرين في السجون، من ضمنهم ثمانية نشطاء بارزين محكوم عليهم بالسجن مدى الحياة؛ بسبب دورهم في الاحتجاجات. وقبل البدء في الحوار المدعوم أمريكيا – والذي دشن بجلسة احتفالية يوم السبت– قامت الحكومة بعمل مجموعة من التنازلات من ضمنها عمل لجنة تحقيق دولية تتضمن النظر في ممارسة قوات الأمن أثناء الثورة، وقامت بإيقاف محاكمات الداعمين للمعارضة في المحاكم العسكرية التي حكمت بالإعدام على اثنين منهم.

ولكن الحكومة لم تستجب لمطالب المعارضة بالإفراج عن جميع المعتقلين، ولم تسقط التّهم المرتبطة بالاحتجاجات، والتي تم انتقادها بشدة من قبل الجماعات الحقوقية الدولية وحلفاء البحرين الغربيين بما فيها الولايات المتحدة.

وتقول مارينا اوتوي مديرة برنامج الشرق الأوسط في مؤسسة (كارنيغي الدولية للسلام الدولي): (إنّ الحوار معني أكثر بتخفيف الانتقاد الغربي أكثر مما هو معني بتقديم تنازلات إلى أحزاب المعارضة، والتي تشعر السلطة بأنها قد هزمت). وتردف قائلة: (إنّ البصمات السعودية موجودة في كل مكان فيما يسمى بالحوار الوطني). وتضيف قائلة: (الحوار مطلب سعودي، لأنّ المواجهة ليست الطريقة التي اعتادت عليها السعودية لحل الأمور، ومن ثمّ فهي تدعم المصالحة طالما أنّها لم تتحول إلى مفاوضات بين الملكية والشعب). من جانب آخر يبدو – ولحد الآن – أنّ زعماء الشيعة مستعدون لإعطاء الحكم فرصة أخيرة؛ حتى لا ينسب فشل الحوار إلى قرار المعارضة بالمقاطعة. ويقول سلمان إنّ (مطالبنا واضحة، وحتى تنجح أيّة مفاوضات يجب أن يفرج عن الناس الذين طالبوا بالديمقراطية، ويجب أن يعطى الناس الذين طالبوا بالحرية الفرصة في انتخاب حكومتهم).

عن: أسوشيتد برس، ٢٠١١/٧/٥

وجوه حجازية

(١)
أحمد باكثير
(٩٨٥ - ١٠٤٧هـ)

هو أحمد بن الفضل بن محمد باكثير المكّي الشافعي. ولد بمكة. وهو من أدباء الحجاز وفضلائها المتمكنين، وكان له في علم الفلك يداً عالية، كما كان له عند أشراف مكة منزلة وشهرة. قيل أنه اتفق له أن سمع وهو يحتضر رجلاً ينادي على فاكهة ويقول: (ودّعوا من دنا رحيله) فقال بديهاً:

يا صاح داعي المنون وافي/ وحلّ في حيناً نزوله

وها أنا قد رحلتُ عنكم/ فودّعوا من دنا رحيله

ولم يلبث إلا قليلاً حتى مات رحمه الله في مكة، ودفن بالمعلاة.

له: حسن المآل في مناقب الآل، ويسمى وسيلة المآل في عدّ مناقب الآل(١).

(٢)
عبدالمعطي باكثير
(٩٠٥ - ٩٨٩هـ)

عبدالمعطي بن حسن بن عبدالله باكثير المكّي. فاضلٌ ومحدِّث. ولد بمكة ونشأ بها. سمع على شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، ولقي جماعة من الأفاضل، وشارك في المنقول والمعقول، وتفنّن في كثير من العلوم. سافر الى الهند وأقام بها. توفي رحمه الله ببلدة أحمد آباد.

له: أسماء رجال البخاري؛ وقصيدة في أسماء مشايخ طبقات الشرجي(٢).

(٣)
علي باكثير
(٩١٢ - ٩٨٧هـ)

علي بن حسن بن عبدالله، نور الدين باكثير. نُعت بشارع البطحاء. ولد بمكة المكرمة، ولازم والده وقرأ كثيراً عليه وعلى أعمامه علماء مكة المكرمة ومدرّسيها ومفتيها. توفي رحمه الله بمكة المكرمة، وله ديوان شعر(٣).

(٤)
عبدالله باكثير
(١٢٧٦ - ١٣٤٣هـ)

عبدالله بن محمد بن سالم باكثير، قدم مكة المكرمة وأقام بها مجاوراً بضع سنين، ثم زار حضرموت ومصر، واستوطن زنجبار، وتوفي بها.

له كتاب: رحلة الأشواق(٤).

(٥)
عبدالله باقشير
(١٠٠٣ - ١٠٧٦هـ)

عبدالله بن سعيد بن عبدالله بن أبي بكر باقشير. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، حفظ القرآن الكريم مجوّداً، كما حفظ مجموعة من المتون في التجويد والقراءات، وأخذها عن الشيخ أحمد الحكمي، وأجازه. وأخذ العربية عن الشيخ عبدالرحيم بن حسان، والشيخ أبي السعود الزيني، والشيخ عبدالملك العصامي. وأخذ البلاغة والحديث عن الشيخ عبدالرحمن المرشدي، والفرائض والحساب عن الشيخ محمد بيري؛ والفقه عن السيد عمر بن عبدالرحيم البصري، والإمام محمد بن عبدالله الطبري. وكان باقشير آية في تحقيق المسائل، وتدقيق العبارات.

تصدّر للتدريس بالمسجد الحرام، فدرّس به وتخرج عليه جماعة. توفي بمكة المكرمة.

له: نظم آداب الأكل وشرحه؛ نظم تصريف الزنجاني وشرحه؛ نظم الحكم العطائية وشرحه؛ مختصر الفتح شرح الإرشاد؛ مختصر نظم عقيدة اللقاني؛ كتاب السعادة والخير في مناقب السادة بني قشير(٥).

---

(١) عبدالله مرداد أبو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ٧٦. وانظر محمد أمين المحبي، خلاصة الأثر، ج١، ص ٢٧١؛ وكذلك نفحة الريحانة، ج٤، ص ١٤٥.

(٢) عبدالله مرداد أبو الخير، مصدر سابق، ص٣٢٣. وخير الدين الزركلي، الأعلام، جـ٤، ص٢٩٩. واسماعيل باشا البغدادي، إيضاح المكنون، جـ٣، ص ٨٠. ومحمد الحبيب الهيلة، التاريخ والمؤرخون بمكة، ص ٢٣٧. واخيراً انظر: عبدالله بن محمد غازي، نظر الدرر، ص ١٢.

(٣) عبدالله مرداد أبو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ٣٥١. وعبدالله بن محمد غازي، نظم الدرر، ص ١٣.

(٤) خير الدين الزركلي، الأعلام، جـ٤، ص ٢٧٧. وانظر مقدمة رحلة الأشواق لعبدالله بن محمد باكثير.

(٥) عبدالله مرداد أبو الخير، مصدر سابق، ص ٢٨٩. ومحمد أمين المحبي، مصدر سابق، ج٣، ص ٤٢. والزركلي، مصدر سابق، ج٤، ص ٢٢٣. وعمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، جـ٦، ص ٥٨. وإسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، جـ١، ص ٤٧٨. ومحمد الحبيب الهيلة، مصدر سابق، ص ٣٤٧.

دعاء المهالك الوهابي!

الشيخ ابن باز يقول بأن الدعاء لولاة الأمر من أعظم القربات، ومن أفضل الطاعات. ولا يقصد الشيخ ولا غيره من مشايخ الوهابية من ولاة الأمر سوى آل سعود وبطانتهم. ومثل ذلك كان الشيخ ابن جبرين يرى في الدعاء لآل سعود من أفضل القربات، وأن فيه إبراء للذمة. ولما قام بعض الوهابيين ضدّ آل سعود ورأوا كفرهم، انبرى المشايخ الى تعظيم الملوك والأمراء والدفاع عنهم والدعاء لهم، وراح الشيخ اللحيدان يوضح مشروعية الدعاء لهم: (الواجب علينا أن ندعو لهم) حسب قوله. ووزارة الأوقاف طبعت كتاباً بعنوان (الدعاء لولاة الأمر) وذلك حين اشتدّ اللغط، وراحت الصحف المحلية تروّج الى ضرورة الدعاء للملك وإخوته. وفي نفس الوقت: أخذت الحكومة السعودية تمنع الدعاء على الصهاينة وعلى أميركا، بل أنها منعت الدعاء لنصرة المسلمين في أفغانستان ولبنان وفلسطين. في لبنان خاصة أفتى الوهابيون بعدم جواز الدعاء لحزب الله وذلك أثناء حرب تموز، حسب ابن جبرين وغيره، ودعوا بهلاكه وتمنّوا هزيمته.

الدعاء مسيّس إذن، والدعاء لولاة الأمر لم يكن موجوداً في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ولا في عهد الخلفاء الراشدين، كما هو معلوم، وقد جاء بسنّة الدعاء الحكام الأمويون. ومع ان مشايخ الوهابية يرون كل فعل بدعة إن لم يطبق في عهد الرسول والخلفاء الراشدين، لكنهم هنا يتجاوزون الأمر ويقصرون الدعاء على آل سعود، وإن اتخذ لفظة عمومية (ولاة الأمر).

وقد استخدم مشايخ الوهابية الدعاء للطعن في الآخرين، ومقاومة المخالفين لهم في الرأي أو مخالفة آل سعود في السياسة. فكل من اختلف مع آل سعود، دعوا عليه، حاكماً أو شعباً حتى. حتى ان الدعاء لم يعد وسيلة تهذيب وصلة بين العبد وربه، بقدر ما هو سلاح سياسي يثير الضغينة بين المسلمين، ويحرّك كوامن الخلاف فيهم.

ومع أن الوهابية تؤمن بشرعية حكم الغلبة، وحكم التسلط، وحكم الوراثة، إلاّ أنهم - وهم الذين قبلوا ذلك كلّه من آل سعود - لم يقبلوا أن يمددوا رأيهم الى بقيّة الحكومات، خاصة في عصر الثورات العربية، التي قسموها الى قسمين: حرام إن حدثت في السعودية أو البلدان الحليفة لها، وبالتالي لا يجوز التظاهر، بل الخضوع والطاعة لولاة الأمر؛ وهناك ثورات حلال يجوز فيها القتل والتحريض والكذب والتظاهر إن كانت تختلف مع حكم آل سعود وسياستهم.

وقد توسع الوهابيون في الدعاء على خصومهم الدينيين والسياسيين، واستخدموا أبشع العبارات فلم يبقوا أحداً، من الشعوب ولا من علماء المسلمين أو كتابهم أو أصحاب الرأي فيهم؛ لا من الشيعة، ولا من الصوفية، ولا الإخوان المسلمين، ولا معظم أهل السنّة: فلا إسلام ولا مسلمين في الأرض سوى في السعودية، وتحديداً في (نجد) حيث الوهابية، وحيث (قرن الشيطان) كما وصفها رسول الله، حيث تظهر منها الفتنة، واليها تعود.

وإزاء تغوّل الدعاء المسيّس، صار كل واحد يدعو على الآخر إن خالفة في الرأي حتى من بين الوهابيين أنفسهم. فالتطرّف يبدأ ضد الآخر وينتهي ضد الذات.

يجوز الدعاء على الأسد وعلى القذافي، ولكن لا يجوز أن يكون على آل سعود أو علي صالح أو حسني مبارك أو زين العابدين بن علي أو أية طاغية آخر!

ويجوز الدعاء على الخميني وعلى عبدالناصر وعلى صدام حسين، ولكن ليس على بوش، ولا على أوباما. ويجوز الدعاء على حسن نصر الله وذكره بالإسم، ولكن ليس على شارون ولا أولمرت ولا نتنياهو، ولا أضرابهم!

من الأدعية الوهابية التي لا تخلو من طرافة: (اللهم سلط على الشيعة الزلازل المهلكة، والبراكين المحرقة، اللهم سلط الشيعة على اليهود؛ وسلط اليهود على الشيعة)!

ومن الأدعية المعتادة ضد الخصوم، ما جادت به قريحة العريفي: (والله وأنا في هذا المكان والخبيث لايزال على عرشه. والله كأني أنظر اليه الآن يقاد بالسلاسل الى سجنه... نسأل الله أن يعجل عليه بها؛ نسأل الهي ان يهلكه، نسأل الله أن يرينا فيه عجائب قدرته، اللهم أرنا فيه عجائب قدرتك؛ اللهم لا ترفع له راية، اللهم اجعله لمن خلفه آية؛ اللهم مزق ملكه؛ اللهم فرق جمعه؛ اللهم شتت شمله؛ اللهم إنه قد تكبر في البلاد؛ وطغى في البلاد فأكثر فيها الفساد؛ اللهم فصب عليه سوط عذاب؛ وكن له بالمرصاد؛ اللهم أرنا فيه وفي أبنائه الظلمة عجائب قدرتك؛ اللهم اقلب قوته ضعفا؛ واقلب غناه فقرا؛ واقلب صحته سقما؛ واقلب عزه ذلا؛ اللهم مزقهم في البلاد تمزيق الريح الجراد).

ومن دعاء الشيخ الوهابي الزغبي: (اللهم عليك بأعدائك أعداء الدين فإنهم لا يعجزونك، اللهم عليك بالروافض؛ اللهم جمد الدماء في عروقهم؛ اللهم جمد الدماء في عروق مرجعياتهم وأئمتهم، وعلمائهم؛ اللهم سلط عليهم الغلاء والبلاء والوباء؛ اللهم جمد الدماء في بطونهم وظهورهم؛ اللهم سلط عليهم السرطان؛ اللهم احفظ بلادنا منهم، اللهم احفظ مصر منهم، اللهم احفظ المملكة العربية السعودية منهم، اللهم احفظ الكويت منهم، اللهم احفظ البحرين منهم، اللهم احفظ بلاد المسلمين جميعاً من الروافض؛ اللهم انصرنا عليهم). ولكي يكون هذا الدعاء مبرراً: (اللهم إنهم تطاولوا على كتابك، اللهم إنهم تطاولوا على نبيك... اللهم دمرهم تدميرا، اللهم إنهم تطاولوا على هذا الدين، اللهم إنهم صاروا حرباً على المسلمين، اللهم دمر أمرهم واقطع نسلهم، اللهم اجعل تدبيرهم تدميرهم، اللهم طهر المسجد الحرام من أقدامهم، وطهر المسجد النبوي من أقدامهم، وطهر بلادنا من أقدامهم، اللهم عليك باليهود، وعليك بالصليبيين، وعليك بالروافض).

وتضاف فقرات من الأدعية حسب الشيخ الخطيب وحسب الجهة، فالصوفي الملحد يدعى عليه بإخراس اللسان، وتكسير الأسنان، والضرب بالسنان!؛ وإذا كان الشخص أو الجهة من المكروهين جداً لدى الوهابية، فإنه يضاف: اللهم اجعلهم هم وأموالهم غنيمة للمسلمين؛ اللهم يتّم أطفالهم، وأيّم نساءهم، واقطع نسلهم، ومكّنا من رقابهم! اللهم سلط عليهم يدا من الحق حاصدة؛ اللهم سلط عليهم ريح عاد، وصيحة ثمود، وطوفان قوم نوح؛ اللهم سلط عليهم ما نزل من السماء، وما خرج من الأرض؛ اللهم اجعلهم في قبضة عبادك (وكأن المدعو عليهم ليسوا عبيداً لله!).

ومن الأدعية المتكررة على الأشخاص العاديين، وهي كثيرة الإستخدام: اللهم شلّ أركانه، اللهم اخرس لسانه، اللهم إنه ألحد في دينك فشل يده، اللهم عليك به، اللهم انتقم منه، اللهم جمّد الدماء في عروقه واجعله يتمنّى الموت فلا يجده؛ اللهم اعم بصره وبصيرته.

ترى أيّ دين هذا الذي جاءت به الوهابية؟! وماذا أبقوا من رحمة للعالمين جاء بها الإسلام ونبيّ الإسلام للبشريّة؟!



هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجود ومعهدُ الآثار

Adobe PDF
النسخة المطبوعة





Adobe PDF
أرشيف المجلة

إتصل بنا

(شكراً قطر) يغضب السعوديين

صانعة الحروب تثأر لنفسها في حكومة السنيورة

من يرقب ملامح وجه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل وهو يستمع تحت قبة البرلمان اللبناني الى كلمات الشكر والثناء التي كانت تنهال على أمير قطر ورئيس وزرائها تلفته تلك الغصة المكتومه التي حاول الفيصل كبتها ولكنها تسرّبت الى ابتسامته الغائضة، فقد وجد نفسه في أجواء ليست مريحة خصوصاً وهو يستمع إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي تعمّد في إظهار فرحته الغامرة بنجاح الدور القطري وإطرائه المتكرر على الشيخ حمد، الذي حباه بحفاوة خاصة، بعد أن ختم حوار الدوحة بعبارة إطراء متميّزة (إذا كان أول الغيث قطرة، فكيف إذا كان قطر).



(الحجاز) انفردت بكشف قصة الإنقلاب في سوريا بتمويل سعودي

هل تقوّم السعودية سياستها الكارثية؟

في 15 أكتوبر 2006، نشرت (الحجاز) مقالاً تحت عنوان (السعودية تتبنى بشكل صريح مشروع إسقاط النظام السوري)، تناول طبيعة التحركات السعودية المريبة إزاء الحكومة السورية والتي بدأت بدعوة نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام لزيارة الرياض، حيث التقى الملك وولي العهد الأمير سلطان، وكان لقاء قد جمع رفعت الأسد، شقيق الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ونائب الرئيس الأسبق، مع خدام في الرياض لوضع خطة إطاحة نظام الرئيس السوري بشار الأسد. وهذه الأنباء، حسب الحجاز، (جاءت في سياق أنباء أخرى حول دعوة الولايات المتحدة لرفعت الاسد من أجل مناقشة مستقبل سورية ومصير نظام الحكم فيها!!).

من يتآمر على الآخر؟!

أربع إتفاقيات أمنية بين الرياض وواشنطن

السعودية.. قلعة إستراتيجية أميركية

بدأت تلميحات متقطعة تصدر عن الجانب السعودي بشأن إتفاقيات أمنية في أغسطس من العام الماضي، حين بدأ الحديث عن عمليات تطويرية لقوة امنية لحماية المنشآت النفطية في البلاد، قوامها ألف عنصر امني. وقال اللواء منصور التركي المتحدث الأمني بوزارة الداخلية لصحيفة (الشرق الأوسط) السعودية في 30 اغسطس 2007، بأن (هذه القوة الأمنية تأتي في إجراء يتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة)، وبحسب الصحيفة فإن



حول اعتقال الناشط الحقوقي متروك الفالح

دعت منظمة العفو الدولية في بيان عاجل لها (2008/5/20) الى ضرورة إطلاق سراح الدكتور متروك الفالح من السجون السعودية. ففي 19 مايو 2008 قُبض على الدكتور متروك الفالح، وهو أكاديمي وناشط سعودي في مجال حقوق الإنسان، ووضع بمعزل عن العالم الخارجي في مقر المباحث العامة، وأصبح عرضة لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

الطيب: الوطن ليس ملكاً لفئة

أثار اعتقال الإصلاحي الدكتور متروك الفالح ردود فعل غاضبة، خاصة وأن طريقة الإعتقال بدت وكأنها اختطاف، بلا مبررات قانونية وبدون توضيح الإتهامات وبدون التواصل مع محامين أو مع عائلته. وشمل التعاطف مع الفالح عدداً كبيراً من الناشطين الحقوقيين، ومن منظمات المجتمع المدني في داخل وخارج المملكة، كما شمل العشرات من المثقفين والسياسيين.

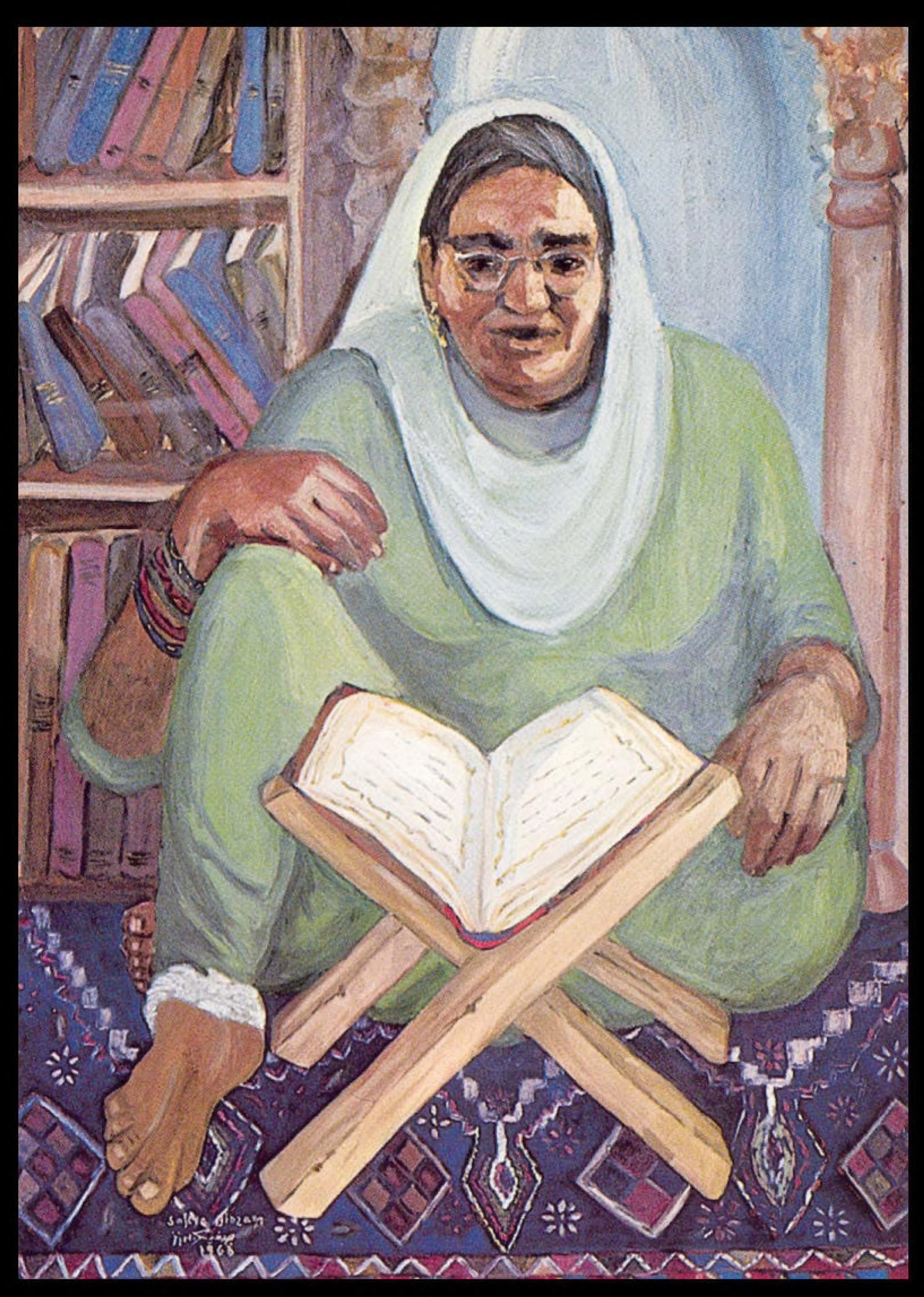
خالد العمير... (الداخليّة) مازالت في غيّها وهي العدو!

مرة أخرى اقتيد د/ متروك الفالح من وسط مكتبه في حرم الجامعة المصون الذي لم يعد له حرمة كغيرة من الأماكن في هذا الوطن. لقد اعتقل د/ متروك الفالح عام 2004 م في نفس المكان وكانت قوات المباحث تسحبه على الأرض سحباً في مشهد يدل على حقارة مرتكبيه. كان ذنبه الوحيد أنه أراد أن يرى هذا الوطن شامخا عزيز بين الأوطان، وطن يحكمه دستور يحفظ حقوق الإنسان ويفصل السلطات ليعرف المواطن مالذي له ومالذي عليه ولكن كان جزاؤه هو ورفاقه السجن.

وداعاً مكّة!

لم يتبق إلا القليل من مكة.. التراث والتاريخ والعبق الديني.

لقد امتحنها الله امتحانات شتّى كان أشدّها سيطرة صنفين من البشر أتيا على روحها: جماعة بدوية قبليّة جاهلة لا تفهم معنى



لوحة للفنانة صفيّة بن زقر